

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه تحریر القواعد المنصحه

مؤلف عماد بن کبی فارسی

مترجم

شماره قفسه ۹۹



جمهوری اسلامی ایران

شماره ثبت کتاب

۲۱۰۴۸۰

10

۸۷۶۵۱۸

شماره ثبت کتاب



جمهوری اسلامی ایران

شماره اختصاصی (۵۵) از کتب اهدائی : کریم زاده

موضوع

مؤلف عماد بن کبی فارسی

کتاب حاشیه تحریر القواعد المنصحه

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

کتاب حاشیه تحریر التواعد المنصوصه

مؤلف عمار بن کبی فاری

مترجم

شماره قفسه ۹۹

۲۱۵۴۸۰

شماره ثبت کتاب



جمهوری اسلامی ایران

شماره اختصاصی (۹۶) ازک

موضوع

مؤلف... حکامدین کبی فاری

کتاب... حاشیه تحریر التواعد

کتابخانه مجلس شورای

عماد

۱

احمد افندی زاده ملا شاکر کور

مفتی افندی

امان ندر

غفلت

اولنیه



۹۶ / ۴
۱۲ / ۱۲

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۹۶

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ وَتَعْلَمُ
 تَحْدِكُ يَا مَنْ انْطَلَقَ مِنْ عِبْدِهِ بِأَيَاتِ جَلَالِهِ وَشَرَكِهِ
 يَا مَنْ انْفَعَمَ عَلَيْهِ بِالْعُلُومِ وَالْمَعَارِفِ بِلُطْفِهِ وَأَفْضَالِهِ
 وَنَصَلَى عَلَى نَبِيِّكَ مُحَمَّدٍ الْمُخْتَارِ مِنَ الشُّرَفِ الْأَصْنَافِ الْأَنْسِبَةِ وَعَالِي
 آلِهِ وَأَصْحَابِهِ الْمُوَيْدِينَ بِالْأَنْفُسِ الْقَدْسِيَّةِ **وَبَعْدَ قَانَ**
 أَقْلَ خَلَقَ اللَّهُ الْوَلَدَ عَمَّا وَبَنَ مُحَمَّدًا عَمَّا الْفَارِسِ هَدَاهُ اللَّهُ
 طَرِيقَ الصِّدْقِ وَالصُّوْبِ وَحَفَظَهُ عَنِ الْخَطَايَا وَالْأَضْطِرَابِ
 يَقُولُ لَا يَخْفَى عَمَّا الطَّبَائِعِ السَّجَّةِ وَالْعُقُولِ الْمُسْتَقِيمَةِ أَنْ كُتِبَ
 شَرْحُ التَّحْقِيقِ لِلْمَوْلَا الْأَمَامِ وَمَوْلَا الْأِسْلَامِ مُحَمَّدٍ مُحَمَّدٍ وَابِرَاهِيمِ
 كَاشَفِ الْأَسْرَارِ الْأَوَّلِينَ قَطْبِ الْحَقِّ وَالِدِينَ بَوَاءَ اللَّهُ فِي أَعْلَى
 الْعَالَمِينَ بِشَتْلِ عِلْمِ خِلَاصَةِ قَوَاعِدِ مَعْنَى الْحُجَّةِ وَالْبَرَاهِينِ وَنَقَا
 وَةِ أَصُولِ تَعْلِيمِ عَنِ الْخَطَايَا وَمَعَانِيهَا الْأَذْيَانِ وَيَنْطَوِي عَمَّا فَوَائِدِ
 شَرِيفَةٍ وَزَوَائِدِ مُعْظِمَةٍ وَأَنَّ حَالِيَّةَ الْأَمَامِ الْخَيْرِ الْحَقِّقِ
 وَالْهَمَامِ الْعَلَامَةِ الْمَدْقُقِ اسْتِثْنَاءَ الْبَشَرِ وَالْعَقْلِ الْحَاوِي عَشْرَ
 سِتْرِ الْحَقِّقِينَ شَرِيفِ الْمَلَكَةِ وَالِدِينَ قُدْسِ اللَّهِ رُوحَهُ وَنُورِ

هَمٍّ يَجْهَوِي عَمَّا خَرَّ الْفَرَائِدَ وَوَرَدَ الْفَوَائِدَ أَوْ وَجَّهَ فِيهَا جَوَابَ
 اللَّطَائِفِ وَالْأَسْرَارِ وَأَوْضَحَ فِيهَا شَتَايِجَ الْأَنْظَارِ وَالْأَفْكَارِ قَدْ
 اشتهرت وشتهرت بها الْأَذْيَانُ وَلَا يَطْلُعُ عَلَى مَقَاصِدِهَا إِلَّا
 الْفَضْلَاءُ وَالْمَعْنَى شَعُفَتْ حُلَى الْفَلَاحِ كُلِّ مِنْهَا وَمَعَانِيهِ وَالْكَثْفِ
 عَنْ مَطَالِبِهِ وَمَبَانِيهِ وَقَدْ بَصَفَتْ الْكُتُبُ الْمُعْتَبَرَةُ فِي الْمِيزَانِ وَ
 تَقَحُّبَتْ عَنْ الشُّبُوحِ الْمَشَارِ الْيَهْدِيهِمْ بِالْبَيَانِ حَتَّى ائْتَدِيَتْ
 بِمَرْبُوزِهِ وَفُتِحَتْ أَبْوَابُ كُنُوزِهِ وَظَهَرَتْ بِفَوَائِدِ تَفْوِيهِ خَزَائِدِ
 لَطِيفَةٍ قَسَمْتُ عَنْ مَوَاقِعِ الدَّلِيلِ وَمَوَاضِعِ الْخَلَلِ وَلَا زَالَ أَصْحَابُ
 الْمَشَارِكِ فِي الْبَحْثِ يَلْتَمِسُونَ مِنْهُ أَنْ يَحْصِيَ مَقَاصِدَهُ وَ
 وَاحْتَرَمَ مَعَاقِدَهُ وَأَفْضَلَ مَجَلَاتِهِ وَأَبْيَنَ مَبْهَمَاتِهِ وَأَقْبَدَ
 مَا اسْتَفْرَجَتْ مِنْ أَهْلِ التَّحْقِيقِ وَمَا أَطْلَعَتْ عَلَيْهِ بَنُو التَّوْبِيقِ
 فَشَرَعَتْ وَفِي ذَلِكَ مَعَ فَرْطِ الْمَلَالِ مِنْ لَوَائِقِ الزَّمَانِ وَتَغْرِيقِ
 الْبَالِ مِنْ طَوَارِقِ الْخُدَّائِ مِنْ مَوَسَّلَاتِ بَارِ وَأَحْذَرُ الْعُلَمَاءِ الرَّا
 سَخِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْكَثْفِ وَأَرْبَابِ الْبَقِيَّةِ سَلَامًا بَلَا
 مِنْ اللَّهِ الْحَكِيمِ الْوَعْدَ أَنْ يَهْدِيَنِي طَرِيقَ الصِّدْقِ وَالصُّوْبِ

المقالة الاولى في المفردات وبعد تمام مباحث المقالة
الاو قال المقالة الثانية من غير العطف ومحصله انه
لو كان في الكتاب ايد الوجوب ان يقال فاوليهما من غير
ذكر المقالة ولابد ايضا من العطف في الثانية من غير
ذكر المقالة فتأمل **قال شارح** اما المقدمة ففي ما هيته
المنطق اه اي المقدمة في بيان ما هيته حصول تصور لما
هيته وفي بيان الحاجة اليه حصول التصديق بغايته وفي بيان
موضوعه حصول التصديق بموضوعه موضوع ان
قيل وا قيل الباب الغلاة في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا
عن هذا ولا يبحث الا فيه وذلك لان المقصود من الابواب
والفصول تمييز اجزاء الكتاب فكيف يصح قوله واما المقدمة
ففي ما هيته المنطق وبيان الحاجة اليه وموضوعه وهو
يبحث فيها ايضا عن تقديم مباحث النصور علم مباحث
التصديق قلنا لما كان مقصود مباحث المقدمة في هذه
الامور قال المقدمة ففي ما هيته المنطق اه وانما قدم بيان

الماهيته في الذكر لان بيان الحاجة الى الشيء انما يتحقق بعد
تصوره لكن لما كان بيان الحاجة ينشأ في البيان الماهية
تقدم في البيان ولم يذكر لفظ البيان في الماهية قبل لانه
بينها في ضمن بيان الحاجة وقيل لان البيان شايخ في
النسب بقات وقيل بيان الحاجة عبارة عما ثبت به ان
الناس يحتاجون الى المنطق فالبيان مقدر في الكل في اصل كلامه
ان المقدمة في بيان ماهية المنطق وبيان مقدمات الاجابة
وبيان موضوعه فانهم **قوله** وقد يطلق المفرد اشارة
الى جواب اعتراض من على المقدمة السابقة من انه اذا قيل
البارغلا في كذا معناه انه لا يبحث فيه الا عن هذا ولا
يبحث عن هذا الا فيه وهو ان قولنا فالله في المفردات
لا يبحث فيه عن المركبات ايضا وهي المقدمات لا
يقال لما كان معظم المباحث متعلقا بالمفردات قال فالله في
في المفردات لاننا نقول الطان وذكرنا انما يصح اذا كان معظم
المباحث مقصورا بالذات وغيره لم يقصود بالذات من ذكر

بقوله تعالى فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
فانما بيان الحاجة فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
بيان الحاجة فاعلم ان الله لا يهدي القوم الضالين
والله اعلم بالصواب

في الكلام
كلامه متفق لقوله والبيان معذور
في هذه عبارة الجوال في أصل

من ذلك الباب كما ذكرنا في المقدمة وما نحن فيه ليس كذلك فان
 بمباحث المركبات ايضا مقصودة بالذات في المقالة الاولى
 نقاقل **قوله** اعني الواحد انما بين ما يتقابل المتن والمجوع بقوله
 اعني الواحد تنبيهها على ان ما يتقابلها ليس اعم من الواحد
 ومن المركبات **قوله** وسببا في مباحث الالفاظ وانما قال
 بمباحث الالفاظ ولم يقل يقال فقد افهموا اي بسند كعب
 كما يقال هذا مفرد اي ليس بمضاعف لانه لو قال كذلك لتوهم
 ان المفرد في مقابلة مطلق المركب الشامل ماله جزء ولا يدل
 جزؤه على جزء معناه والدليل على ذلك اشارة الى القرينة الدالة
 على ان الماوه هذا اللفظ المشترك **قوله** القضية لا يدل على ان
 الماوه بالمفرد منها هو المعنى الاخير فان الجملة اعم من القضية
 قبل ان نذكر المفرد في مقابلة القضية يدل على ان الماوه بالمفرد
 ما ليس بقضية لكن لما كان هذا معنيها زبا والاصل في
 الاطلاق للقبية والمعنى الاخير اقرب المعاني الحقيقية **قوله** اعني
 كلهم بانها في مقابلة الجملة ولا يخفى ما فيه من التكلف الباروان

بما هو في باب المركبات
 في قوله اعني الواحد

بما هو في باب المركبات
 في قوله وسببا في مباحث الالفاظ

بما هو في باب المركبات
 في قوله القضية لا يدل على ان

بما هو في باب المركبات
 في قوله كلهم بانها في مقابلة

قيل

قبل لو كان الماوه بالمفرد ما لبس بمجملة خرج الاشياء عن
 مباحثه قبل خروجه لا يضر فان البحث عن المفردات المو
 صلة والاشياء غير موصل لان الموصل البعيد هو الكل
 المتصل الموصل القريب هو المركب **قوله** اراد بها المركبات
 التامة هذه اجواب **قوله** ويؤاخذ او كان المقالة الثانية
 في المركبات فلا بد ان لا يبحث عنها الا في تلك المقالة وقد بحث
 في مقالة الاولى ايضا عن المركبات وهي المفردات **قوله** علما
 فكون من ان المفرد في مقابلة الجملة يعني انه لما علم ان الماوه
 بالمفرد منها ما يتقابل بالجملة علم ان المركب الذي يتقابل بالمركب
 التام فان ما عداه من المركبات لا يصح ان يكون قسما له
 لان ما عداه واخل في المفرد بهذا المعنى **قوله** فلا اشكال
 في كلام الشارح ايضا اي كما لا اشكال في كلام المتن
 حيث قال المقالة الثانية في القضايا كذلك لا اشكال في
 كلام الشارح حيث قال او عن المركبات وهي المقالة
 الثانية او نقول كما لا اشكال في المفردات الواقعة في

قيل المركبات المطلقة
 بقابل المركب التام اي كون
 المفرد في مقابلة القضايا وليل
 على ان الماوه بالمركبات ما يتقابل
 المفرد هو المركب التامة

اي لا اشكال الذي ورد على قوله
 في المقالة الثانية في القضايا
 الثانية ويؤاخذ او كان المقالة
 التامة ويؤاخذ او كان المقالة
 عليها وهي التي يصح ان يكون
 فان قيل كلام المتن لا يخفى ان

توجيه اصلا فانه ذكر المفرد في
 مقابلة القضية فكيف يقال كما
 لا اشكال في المفردات الواقعة في
 المفردات قلنا ان الاشكال الذي
 المقالة الثانية في القضايا
 وليس كذلك في اي شيء من
 في المفردات قلنا ان الاشكال الذي
 عن المركبات فكيف يقال كما
 فنوجب بذلك التوجيه عند
 ان المفرد في مقابلة القضية

في المتن على ما وجدنا لا اشكال في المركبات الواقعة في الشرح
 على ما ذكرنا لا يقال ما اعترض عليه وهو قولها في الموضع
 هو كلام الشارح ايضا فكيف يصح التوجيه الثاني لانا
 نقول ما ذكره الشارح من ان المقدمة في كذا والمقال
 الاول في كذا هو كلام المتن حقيقة فانه ذكر في اول حاشية
 المقدمة اما المقدمة ففيها بحثان الاول في كذا وفي اول
 مباحث المفردات المقالة الاولى في المفردات وفي اول
 مباحث القضايا المقالة الثانية في القضايا وكذا في اول
 المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله او عن المركبات
 متاخر في الشرح عن قوله لان ما يجب فلم يقدم قيل انما
 قدم للمناسبة بينه وبين سابقه فيما ورد عليه وفيما وضح
 به ولا يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء
 كلام بل من شتم القول الاول فكان قابلا يقول
 ان الاشكال ينشأ عن المفردات الواقعة في المتن
 بما ذكره عن المفردات الواقعة في الشرح فانها في مقابلة

هذا السؤال في حاشية او لا في المتن
 على ما ذكرنا لا يقال ما اعترض عليه وهو قولها في الموضع
 هو كلام الشارح ايضا فكيف يصح التوجيه الثاني لانا
 نقول ما ذكره الشارح من ان المقدمة في كذا والمقال
 الاول في كذا هو كلام المتن حقيقة فانه ذكر في اول حاشية
 المقدمة اما المقدمة ففيها بحثان الاول في كذا وفي اول
 مباحث المفردات المقالة الاولى في المفردات وفي اول
 مباحث القضايا المقالة الثانية في القضايا وكذا في اول
 المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله او عن المركبات
 متاخر في الشرح عن قوله لان ما يجب فلم يقدم قيل انما
 قدم للمناسبة بينه وبين سابقه فيما ورد عليه وفيما وضح
 به ولا يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء
 كلام بل من شتم القول الاول فكان قابلا يقول
 ان الاشكال ينشأ عن المفردات الواقعة في المتن
 بما ذكره عن المفردات الواقعة في الشرح فانها في مقابلة

المركبات

هذا السؤال في حاشية او لا في المتن

المركبات فقال قوله او عن المركبات اراد المجمل في قوله فلا
 اشكال في المجمل انه كما لا اشكال في المفردات الواقعة في المتن
 لا اشكال في المفردات الواقعة في الشرح ايضا **قال الشارح**
 واما لما ذكره في مواد الاقضية لا يقال القضايا بما هو الاقضية
 فيكون البحث عنها بحثا عن المواد ايضا فلا وجه لتخصيص
 البحث عن المواد بالخاصة لانا نقول البحث عن المواد
 هو ان يبين ان مادة كل فليس اي شيء هو وان كل
 فليس من اي قول يتركب لاشكال ان البحث عن القضايا
 ليس من هذه الحاشية وان كانت هي مواد الاقضية
 فتأمل **قوله** قيل عليه ان ما يجب ان يعلم في المنطق آه
 قال بعض الافاضل هذا السؤال انما يتوجه على تقدير ان
 يكون قوله في المنطق متعلقا بقوله يعلم واما ان جعل
 متعلقا بقوله فلا **قوله** لان ما هو خارج عنه لا يعلم
 فيه قطعا ان قيل الملايم ان يقال لان ما هو خارج عنه
 لا يجب ان يعلم فيه قلنا ان قطعا اما ان يكون فيه اللغز او نفي

هذا السؤال في حاشية او لا في المتن
 على ما ذكرنا لا يقال ما اعترض عليه وهو قولها في الموضع
 هو كلام الشارح ايضا فكيف يصح التوجيه الثاني لانا
 نقول ما ذكره الشارح من ان المقدمة في كذا والمقال
 الاول في كذا هو كلام المتن حقيقة فانه ذكر في اول حاشية
 المقدمة اما المقدمة ففيها بحثان الاول في كذا وفي اول
 مباحث المفردات المقالة الاولى في المفردات وفي اول
 مباحث القضايا المقالة الثانية في القضايا وكذا في اول
 المباحث الاخر فاعلم ذلك ان قيل قوله او عن المركبات
 متاخر في الشرح عن قوله لان ما يجب فلم يقدم قيل انما
 قدم للمناسبة بينه وبين سابقه فيما ورد عليه وفيما وضح
 به ولا يبعد ان يقال قوله او عن المركبات ليس ابتداء
 كلام بل من شتم القول الاول فكان قابلا يقول
 ان الاشكال ينشأ عن المفردات الواقعة في المتن
 بما ذكره عن المفردات الواقعة في الشرح فانها في مقابلة

قوله قوله ما هو خارج عنه

للنفي وعلما كلا التقديرين يحصل منه ان ما هو خارج عنه
 لا يجب ان يعلم فيه اما اذا كان قيد المنفي فلان ما هو
 خارج عنه لا يعلم فيه علما سبيلا القطع والوجوب اما
 اذا كان قيد المنفي فلان مفهومه ان ما هو خارج
 عنه لا يعلم فيه بوجه من الوجوه واذا لم يعلم فيه اصلا
 لا يجب ان يعلم فيه اقول يمكن ان يقال الموجب للبحر
 يثبت طرية المنطق للعلم وليس للوجوب وفل في تحقق
 الجزئية حتى لو قيل لان ما يعلم فيه لور والاشكال فتم
 ليس بصار بل للثبوت علما وذلك لا يقال ان بعض قواعد فن
 يعلم في فن آخر ولم يكن جزئه لانا نقول لانهم انه علم فيه
 فكونه كتاب ذلك الفن مناسبة والمراو بالوجوب
 بهما اللابقي للجد به كما هو به قدس الله سره القرينة
 في شرح المواضع حيث قال والمراد بالوجوب بهما
 ليس الوجوب العقلي بل الوجوب العرفي **قوله** فيكون
 اي فيكون الشروع في المنطق موقوفا على الشروع في

من ان يكون في صدر الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم

في المقدمة لانه لما كان موقوفا على المقدمة اي على العلم
 بالمقدمة والاعلم بالمقدمة موقوف على الشروع في المقدمة
 فيلزم ان يكون موقوفا على الشروع في المقدمة لان
 الموقوف على الموقوف على الشئ موقوف على ذلك الشئ
 فيلزم ان يكون الشروع في المقدمة موقوفا على المقدمة
 اي على العلم بها وبولمطة ذلك يتوقف على الشروع في المقدمة
 وهذا يظهر لزوم الدور وان لم يقصر به **قوله**
 فنقول الشروع في المقدمة اه قيل لعكس الترتيب
 المذكور يلزم الخروز وهو توقف الشروع في المنطق
 على الشروع في المنطق واجيب عنه بمنع السخالة
 اللازم لجواز توقف الشروع في جزء على الشروع في جزء
 آخر وفيه نظر فاننا اذا قلنا الشروع في المنطق موقوف
 على الشروع في المقدمة معناه ان الشروع في كل جزء
 من اجزاء موقوف على المقدمة واذا كان المقدمة
 جزءا يكون الشروع في ذلك الجزء ايضا موقوفا على الشروع

والمراد من الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم
 من ان يكون في صدر الشروع في العلم

فينتوقف الشروع في المقدمة على العلم بها الذي يتوقف على
 وذلك الشروع

في المقدمة شروعا في المنطق
 فيلزم توقف الشروع في المنطق
 على الشروع في المنطق

ايضا عن المصنف لم تعرض لها ولم يتعرض لاجزاء العلوم
 فالجواب ان المقدمة وان كانت كذلك الا ان لها جهة
 اخرى توجب التعرض لها وهي انه يتوقف الشروع
 في الفن عليها وما قبل من ان المادة اعم من موادها
 قبس ومواد العلوم فهو وطن فالسود وتوهم بطشاه
 من عدم التأمل في كلامه الشارح فان كلامه متناو
 بفساده فان ما يبحث عن المركبات المقصودة بالذات
 من حيث المادة هو الخاتمة والبحث من اجزاء العلوم
 ليس بحثا عن المركبات المقصودة بالذات التي هي للجهة
 من حيث المادة فانهم **قول** واما اجزاء العلوم فانها
 ذكرت فيها تبعا لبعث ان اجزاء العلوم ثلثة مسئلة
 واحدة غير اخله في فن من الفنون لكن لها مكانة
 بالمنطق فانه كما ان المنطق له نسبة الى ايسر العلوم
 باعتبار جرحه بان احكامه فيها كذلك لتلك المسئلة مسئلة
 اليها من حيث ان اجزاء كل علم ثلثة وانما ذكرت في

ما هو السؤال الاول المذكور في التوفيق في الاول بناء على ان التوفيق في الموسوعة
 لمقدمة العلم والواجبة المذكورة على تقدير تسليم ذلك فاصلا مقدا لسؤال قدم
 فيه الدليل الثاني فان الما بالقدمة منها مقدمة الكتاب والخطوب الاول

في الخاتمة المناسبة بين مسائل الخاتمة وبين تلك المسئلة
 فان مسائل الخاتمة معلق باجزاء الاية وتلك المسئلة
 متعلقة باجزاء العلوم **قال الشارح** والما بالقدمة
 منها قيل قد علم من دليل المحرر تعريف المقدمة فلا حاجة الى
 تعريفها ثانيا واجيب عنه بوجوده الاول في الاول
 غير مقصور وفي الثاني مقصور وانما ان في الكتاب فائدة
 زائدة وهي الاشارة بقوله منها على تقدير معنى المقدمة
 والثالث انه تمهيد وخبر التوفيق على الامور الثلثة فان
 بعد الفراج من الدليل فيه نوع تقريب الى بيان وجه التوفيق
 ان قيل لا شك ان المقدمة اريد بها منها مقدمة الكتاب
 التي هي جزء الكتاب الذي هو الالفاظ فلا يرد عليها ما يتوقف
 عليه الشروع بل طائفة من الكلام به تبط بمعاييرها
 المقصود وسواء توقف الشروع على تلك المعايير او لا فتقول
 معنى كلامه ما يتوقف عليه الشروع طائفة من الكلام
 يتوقف على معاييرها الشروع فالمقدمة منها اخذ من

في الصورة التي ذكرها في
 توفيقنا الى التوفيق في الخاتمة
 هذا في الاول وانما في الخاتمة

فان المذكور في التوفيق في
 العلم وانما في التوفيق في
 الكتاب وانما في التوفيق في

في خط هذه المقصود وسواء كان من جهة التوفيق
 او من جهة الاشارة والاشارة
 في غير ذلك من التوفيق في

الذي هو المقصود في مقدمة الكتاب ما
 يعرفه قبل الشروع في الخاتمة
 لا ارتباطا له واهم ما يتوقف
 الشروع عليه او لا

في الخاتمة
 في الخاتمة
 في الخاتمة

مقدمة الكتاب وانما في الاختصار لان عرضه بيان ما
 بحسب المذموم لان مقدمة الكتاب هي من ان يكون الشروع في قولنا
 هو جزء من هذا الكتاب وجزء الجواب ايضا يندفع
 لان مقدمة الكتاب هي من مقدمة مطلق الكتاب
 استدرار تعريف المقدمة وبيانها مما فكونا من ان
 المقدمة التي جزء الكتاب هي الاطلاق والعبارة
 المسوقة لبيان الامور المذكورة التي هي معانيها
 يندفع اشكال ظرفية الشيء لتو لا يبعد ان يقال
 ايضا قد تحقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة
 من الاطلاق بالجواز وعلى المعاني التي يتوقف عليها
 الشروع بالحقيقة فانها قد تعرضت عن معناها
 الجازي وتعرض لمعناها الحقيقية تقريريا للشروع ووجه
 التوقف على كل من الامور الثلاثة **قال الشارح** انما
 علم تصور العلم المحي ان قبل الظاهر ان يقال اما علم ما
 هيبة العلم لان المص قال اما المقدمة ففي ما هيبة
 المنطق وبيان الحاجة وموضوعه قلنا المقصود
 من بيان الحقيقة تصور العلم فانها في تقريره

منه في بيان ما هو المقصود ونعم الملايم ان يقال مقام
 قوله واما علم بيان الحاجة واما علم التصديق بالغاية
 واما كوننا يندفع ما قبل لا شك ان بيان الحاجة هي
 والتصديق بالغاية امر اخر فلا وجه لقوله لانه لو لم يعلم
 غاية العلم والغرض منه في بيان وجه التوقف على بيان
 الحاجة وتوضيحه ان يقال ما يتوقف عليه الشروع حقيقة
 هو التصديق بالغاية واما ذكر بيان الحاجة فانما هو
 حصول التصديق بالغاية فانه نظري يحصل بيان لما
 به وحصل كلامه اما علم بيان الحاجة المقصود منه
 التصديق بالغاية فلا لانه لو لم يعلم غاية العلم فاعلم ذلك
قال الشارح فلان الشارح الظاهر ان يقال فهو
 ان الشارح **قوله** اوجه استقصاء علم الفضلاء
 هذا العطف حتى تكلف فيه وجعله بمعنى بل والحق
 ان مقصوده هو انه انما قال به لان المقدمة لها
 معنى آخر فذلك المعنى قد اختلف فيه قبل موقوفه جعلت

مقدمة الكتاب وانما في الاختصار لان عرضه بيان ما
 بحسب المذموم لان مقدمة الكتاب هي من ان يكون الشروع في قولنا
 هو جزء من هذا الكتاب وجزء الجواب ايضا يندفع
 لان مقدمة الكتاب هي من مقدمة مطلق الكتاب
 استدرار تعريف المقدمة وبيانها مما فكونا من ان
 المقدمة التي جزء الكتاب هي الاطلاق والعبارة
 المسوقة لبيان الامور المذكورة التي هي معانيها
 يندفع اشكال ظرفية الشيء لتو لا يبعد ان يقال
 ايضا قد تحقق ان اطلاق المقدمة على الطائفة المذكورة
 من الاطلاق بالجواز وعلى المعاني التي يتوقف عليها
 الشروع بالحقيقة فانها قد تعرضت عن معناها
 الجازي وتعرض لمعناها الحقيقية تقريريا للشروع ووجه
 التوقف على كل من الامور الثلاثة **قال الشارح** انما
 علم تصور العلم المحي ان قبل الظاهر ان يقال اما علم ما
 هيبة العلم لان المص قال اما المقدمة ففي ما هيبة
 المنطق وبيان الحاجة وموضوعه قلنا المقصود
 من بيان الحقيقة تصور العلم فانها في تقريره

منه في بيان ما هو المقصود ونعم الملايم ان يقال مقام
 قوله واما علم بيان الحاجة واما علم التصديق بالغاية
 واما كوننا يندفع ما قبل لا شك ان بيان الحاجة هي
 والتصديق بالغاية امر اخر فلا وجه لقوله لانه لو لم يعلم
 غاية العلم والغرض منه في بيان وجه التوقف على بيان
 الحاجة وتوضيحه ان يقال ما يتوقف عليه الشروع حقيقة
 هو التصديق بالغاية واما ذكر بيان الحاجة فانما هو
 حصول التصديق بالغاية فانه نظري يحصل بيان لما
 به وحصل كلامه اما علم بيان الحاجة المقصود منه
 التصديق بالغاية فلا لانه لو لم يعلم غاية العلم فاعلم ذلك
قال الشارح فلان الشارح الظاهر ان يقال فهو
 ان الشارح **قوله** اوجه استقصاء علم الفضلاء
 هذا العطف حتى تكلف فيه وجعله بمعنى بل والحق
 ان مقصوده هو انه انما قال به لان المقدمة لها
 معنى آخر فذلك المعنى قد اختلف فيه قبل موقوفه جعلت

لما لم يرد له في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء

في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء

جوابه في وجهه قال الشارح

لا مشاع توجه النفس نحو المجهول المطلق قد يقال هذا
مصادرة على المطاف ان التوجه غير الطلب فيكون محصل
الكلام ان طلب المجهول المطلق مشاع لا مشاع طلب
المجهول المطلق والتحقيق ان التوجه اعم وجودا من
الطلب فان معنى الشيء في ذهن المتعلم الدامع عنه يتحقق
التوجه من غير الطلب فان قيل توجه العقل الى الشيء
يتوقف على العلم بما ذكره العلم بالشيء متوقف على التوجه
فيلزم الدور قلنا لا يلزم ان العلم بالشيء متوقف على
التوجه فانه قد يحصل دفعة مبا ومشرقة ويحصل منها
العلم بالشيء وفذلك الشيء لا يكون متوجها اليه تامل

قال الشارح

وفي نظر لان قوله الشروع في العلم
يتوقف على تصور ان ارادة التصور بوجه تام فسلم
الظاهر ان الشرع في التصور الذي وقع في المدعى
لغير المدعى وحاصله انه ان اريد به التصور بوجه تام

في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء

فالملازمة المذكورة في الدليل مسلمة لكن لا يتم التوفيق
او المدعى هو التوفيق على التصور بالرسم لا يقال ان كان
مدعى المدعى ان التصور بالرسم فيكون مدعى ذلك فيتم
التوفيق لان دليله على وجه يوصل الى مطلوبه وهو التصور
بوجه ما لا يتوقف على كلام الشارح ان المصنوع ذكر
التصور برسم في المقدمة فيكون المدعى الذي يستد
في الدليل عليه في هذا المقام هو التوفيق على التصور
برسم فلا بد من الدليل الدال على التوفيق على التصور
برسم فان ذكره من دليل يدل على التوفيق على التصور
بوجه ما لا يكون واردا على المدعى ولو قيل انه يدعي
التصور الذي وقع في الدليل حيث قال فلان الشارح
العالم لو لم يتصور ذلك العالم لم يتوجه السؤال فان ملخص
الكلام في بوانه ان اريد بالتصور في قوله لو لم يتصور
لكان طالبا للمجهول المطلق التصور بوجه ما فالملازمة
مسلمة لكن لا يتم التوفيق او المدعى التوفيق على التصور

في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء

السؤال في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء
في العلم بالشيء كما في العلم بالشيء

بسم الله ان قولنا شروع في العلم يتوقف على تصور
 يابى من ذلك فافهم **قوله** والمراو بمقتضى الكلام شارة
 الموضع اعني عنوانه ليس بمقتضى الكلام اية او رسم
 العالم بل بمقتضى الكلام تحريم العالم **قوله** واجاب عنه
 بعضهم قال بعض الفضلاء تصور بسم يحصل كسب
 وهو يقتضي ان يكون المطلوب شعورا به فلا بد قبل وقوع
 الرسم من ان يكون متصورا بوجه ما وذلك كاف في
 شروع ويمكن ان يجاب عنه بان التصور الرسمي
 قد يحصل للشارع بلا اكتساب بان يبلغ المعاني اليه
 تعريف العالم فيحصل له بذلك التصور بسم مع انه لم
 يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر **قوله** وكون غيره مسئلة لنا
 لذلك الواجب لا يفتح واخبراره جواب وغلام قد
 عنوانه كما يستلزم هذا الاسم التصور المطلوب
 يستلزم كل واحد من الرسوم المخصوصة فلم
 اخبره منها **قال الشارح** ان اراد التصور بسم

بسم الله ان قولنا شروع في العلم يتوقف على تصور
 يابى من ذلك فافهم قوله والمراو بمقتضى الكلام شارة
 الموضع اعني عنوانه ليس بمقتضى الكلام اية او رسم
 العالم بل بمقتضى الكلام تحريم العالم قوله واجاب عنه
 بعضهم قال بعض الفضلاء تصور بسم يحصل كسب
 وهو يقتضي ان يكون المطلوب شعورا به فلا بد قبل وقوع
 الرسم من ان يكون متصورا بوجه ما وذلك كاف في
 شروع ويمكن ان يجاب عنه بان التصور الرسمي
 قد يحصل للشارع بلا اكتساب بان يبلغ المعاني اليه
 تعريف العالم فيحصل له بذلك التصور بسم مع انه لم
 يكن قبل ذلك معلوما بوجه آخر قوله وكون غيره مسئلة لنا
 لذلك الواجب لا يفتح واخبراره جواب وغلام قد
 عنوانه كما يستلزم هذا الاسم التصور المطلوب
 يستلزم كل واحد من الرسوم المخصوصة فلم
 اخبره منها قال الشارح ان اراد التصور بسم

حاصلها ان اراد التصور بسمه فالملزمة متنوعة
 وانما ثبت الملازمة لو كان عدم التصور بسمه
 مسئلة ما لعدم التصور بوجه ما وهذه الملازمة
 ايضا متنوعة فتقول الشارح وهو مهم معناه عدم كونه
 متصورا بالوجه على تقدير عدم كونه متصورا بالاسم
 مم واعلم ان المراد بالوجه في الشرط ما هو شأن الرسم
 لا ما يقابل كما توهم بعض الناس والا لكان التصور
 بالاسم مجهولا مطلقا **قال الشارح** فالاول ان يقال
 قال بعض المحققين ان السؤال الوارد على الوجه
 الاول وارد على هذا الوجه ايضا لانه ان اراد بالاسم
 الرسم المطلق فليس يمكن لا يلزم منه ان لا بد من هذا
 الرسم فلا يلزم التقريب وان اراد بهذا الرسم المخصوص
 فلان ان لو لم يكن العالم متصورا بهذا الرسم لم يكن
 الشارح على بصيرة وانما يلزم ولكن لو لم يكن متصورا
 بسم ما وهو مهم وجواب عنه ما اجيب به عن الوجه الاول

ان انتفاء لفظ بسم في التصور
 بسمه لا يستلزم انتفاء العام
 اعني التصور بوجه ما
 كونه عدم التصور بسمه
 مسئلة ما لعدم التصور بوجه ما

الماضي

في جواب البسم الشارح

عدم كونه متصورا بسمه ما على تقدير عدم كونه متصورا بسمه مخصوصا بمتنوع

لان المقدمة ما يتوقف عليه الشروع المطلق او على
 البصيرة فالجواب ان المراد بالبصيرة اعم من نفس
 البصيرة وزيادها البصيرة **قوله** فقولنا لم يتم العلم
 بعد امتني علما ما ذكره المصنف فانه ذكره بعد رسم
 العلم وليس بطلق فانه يمكن ان يعرف العلم بان
 موضوعه اى شئ متوفا ان يعرف بوجه آخر من
 الوجوه التي يحصل بها البصيرة وان كان مسئلة ما
 للوقوف بالرسم فافهمهم **قوله** وقد تحقق بما تقرر ان
 مقدمة العلم المذكورة منها ان قبل ما هو المذكور
 من الامور الثلاثة اما ان يكون اجزاء للمقدمة
 او جزئياتها وعلى التقديرين لا بد ان لا يحصل الشروع
 بالبصيرة بكل واحد منها اما على الاول فقط واما على
 الثاني فلانه لو حصل الشروع بالبصيرة بواحد فلا يتوقف
 على الآخرين ولا يخفى ان الشروع بالبصيرة
 يتحقق بكل منها فالجواب ان المراد بالمقدمة ما يتوقف

البصيرة هي التي
 تسمى بالبصيرة
 وهي التي تسمى
 بالبصيرة

البصيرة هي التي
 تسمى بالبصيرة
 وهي التي تسمى
 بالبصيرة

البصيرة هي التي
 تسمى بالبصيرة
 وهي التي تسمى
 بالبصيرة

عليه الشروع علما كمال البصيرة وهو لا يتحقق الا بمجموع
 ما يعيد البصيرة فلا بد من علم التقديرين شئ وبما قد
 اشرنا ايضا ما قبل ان اريد بالشروع في تعريف المقدمة
 الشروع المطلق فيه ان الامور المذكورة لا يتوقف
 عليها الشروع المطلق وان اريد بها الشروع على
 وجه البصيرة يدور ان البصيرة لا يكون لها حد معين
 يحصل بما ذكره كوكيل يحصل بغيره ايضا فاننا افادنا المراد
 هو الشروع علما كمال البصيرة لا بد ان كمال البصيرة
 يحصل بغير الامور المذكورة فان كمال البصيرة لا
 يحصل بغيره بل يحصل به وبغيره تامل **قوله** والاول
 ان يجعل مباحث الالفاظ من المقدمة ان قيل لما
 عرفت المقدمة لما يتوقف عليه الشروع على البصيرة فكيف
 يحصل مباحث الالفاظ بوجوب زيادها بصيرة والشروع
 بطريق الاستفاضة والافادة **قوله** رتبة العلم الخ
 اعلم ان للعلوم باعتبار موضوعاتها ثلث مراتب

اعلم وسوما يكون موضوعه كالوجود اعلم من موضوعه
 سابه العلوم واسط وسوما يكون موضوعه اعلم من
 البعض واخص من الآخر واول وسوما يكون موضوعه
 اخص من موضوعات العلوم الاخر فافهم **قوله** فريده
 امور سبعة ثمانية اذ قيل الظاهر هذه من العبارة
 ان كل واحد من هذه الثمانية يحقق به نفس البصيرة
 ولا شك ان واحدا منها تصور بوجهها وسو بغير البصيرة
 بل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد منها يحقق به
 زيادة بصيرة ولا يخفى ان الحاصل اولا كالتصديق
 بالموضوعية لا يفيد زيادة بصيرة بل نفس البصيرة ويمكن
 ان يجاب عن الاول من وجهين احدهما ان هذه
 الاشارة الى التصور بوجهه لانه هو الظاهر والامور
 الباقية لا الى التصور بوجهها واليهما ونشيرهما انه على
 التقلب وعن الثاني ايضا من وجهين احدهما التقلب
 ونشيرهما ان افراد الزيادة تحقق مجموع الامور

العلوم واسط وسوما يكون موضوعه اعلم من البعض واخص من الآخر واول وسوما يكون موضوعه اخص من موضوعات العلوم الاخر فافهم قوله فريده امور سبعة ثمانية اذ قيل الظاهر هذه من العبارة ان كل واحد من هذه الثمانية يحقق به نفس البصيرة ولا شك ان واحدا منها تصور بوجهها وسو بغير البصيرة بل الظاهر من هذه العبارة ان كل واحد منها يحقق به زيادة بصيرة ولا يخفى ان الحاصل اولا كالتصديق بالموضوعية لا يفيد زيادة بصيرة بل نفس البصيرة ويمكن ان يجاب عن الاول من وجهين احدهما ان هذه الاشارة الى التصور بوجهه لانه هو الظاهر والامور الباقية لا الى التصور بوجهها واليهما ونشيرهما انه على التقلب وعن الثاني ايضا من وجهين احدهما التقلب ونشيرهما ان افراد الزيادة تحقق مجموع الامور

الثمانية فلا يحقق الا بذلك المجموع وان كان نفس البصيرة
 يحقق بكل منها **قوله** الاولة ان بغير المقدمة بما يعين
 في تحصيل الفتن لا يقال هذا يصدر عما عدا الامور كالكتب
 والاسنان ولا نقول ان اولها في المقدمة بشئ يستعمل تلك
 الامور شيئا لظاهر الا تعريفها حتى يكون جامعاً ومائناً
قال الشارح ولما كان بيان الحاجة اه اشارة الاجوب
 وخل وسوان لم ذكر بيان الماهية وبيان الحاجة في بحث
 واحد قبل عليه كما ان بيان الحاجة نيساق الى معرفة به
 فذلك بيان الموضوع نيساق اليها فانه اذا بين ان
 موضوع المنطق المعلومات التصورية والتصديقية
 من الخشنة المخصوصة علم انه عالم بحيث قيم عن المعلومات
 المذكورة من الخشنة المخصوصة واجيب بزيادة خصوصية
 بين الاولين فان بيان الماهية ثبت به ما يتوقف عليه
 الشروع المطلق وبيان الحاجة ثبت به ما يتوقف في ضمنه
 التصديق بخابذة مخصوصة ومن ايضا ما يتوقف عليه الشروع

من الخشنة المخصوصة علم انه عالم بحيث قيم عن المعلومات المذكورة من الخشنة المخصوصة واجيب بزيادة خصوصية بين الاولين فان بيان الماهية ثبت به ما يتوقف عليه الشروع المطلق وبيان الحاجة ثبت به ما يتوقف في ضمنه التصديق بخابذة مخصوصة ومن ايضا ما يتوقف عليه الشروع

فانه قد ما قبل من انه لا يلزم قوله في شره بعد قوله وابتد
 بيان الحاجة **قول** اعني الموصل الى التصور والموصل الى
 التقيد بل لا يخفى ان الموصل الى التصور والموصل الى
 التقيد بل ليس في العلم بل المسائل المتعلقة بالموسلين
 في العبارة **نساج قول** وقد يكون متعددا بل بالنسبة
 الى بلا تصور نسبة **قول** كالحبوان الناطق اي
 كصورها وكذا في قوله غلام زيد واضرب اي تصور
 غلام زيد وتصور اضرب **قول** واما اجزاء الشريعة
 فليس بها حكم ايضا قبل المراه بالحكم بهما الوقوع
 واللا وقوع بل قبل قوله واما اجزاء الشريعة وقوله
 الا فضا والحكم في قوله لخلوها عن الحكم عوالا بقاع
 فلا يلزم فليس بها حكم ايضا وقوله فذكر بان التصور
 بمعنى المتصورات وقوله فذكر في قوله فان كل ذلك
 اشارة الى مثل حيوان ناطق وغلام زيد واضرب
 لا الى تصوراتها ومعناه ان كل واحد من الامور

المتصورات هي التي هي
 في العلم بل المسائل المتعلقة بالموسلين
 في العبارة نسبة قول وقد يكون متعددا بل بالنسبة
 الى بلا تصور نسبة قول كالحبوان الناطق اي كصورها
 وكذا في قوله غلام زيد واضرب اي تصور غلام زيد
 وتصور اضرب قول واما اجزاء الشريعة فليس بها حكم
 ايضا قبل المراه بالحكم بهما الوقوع واللا وقوع بل
 قبل قوله واما اجزاء الشريعة وقوله الا فضا والحكم
 في قوله لخلوها عن الحكم عوالا بقاع فلا يلزم فليس
 بها حكم ايضا وقوله فذكر بان التصور بمعنى المتصورات
 وقوله فذكر في قوله فان كل ذلك اشارة الى مثل حيوان
 ناطق وغلام زيد واضرب لا الى تصوراتها ومعناه ان
 كل واحد من الامور

المعلومة المذكورة خال عن الحكم بمعنى التصور فان الحكم
 في الاول ايضا بمعنى الوقوع واللا وقوع وقد يقال لما
 اعتبر في المقسم الوحدة فكيف يكون قسم من الاقسام
 متعددا او اجاب عنه بعض الافاضل بان قوله هذا
 التصور قد يكون بمعناه ان تعدد في حصوله ليس
 بشرط وقوله في المقسم هذا التصور لا بد ان يكون
 متعددا بمعناه ان التعدد في حصوله شرط قبل هذا
 الجواب لا يجدي نفعا بالنسبة الى القسم الاول فانه
 قال في الاول قد يكون واحدا وقد يكون متعددا
 والامثلة المذكورة من التصورات المتعددة نعم تجدي
 نفعا في القسم الثاني وهو قوله هذا التصور لا بد ان
 يكون متعددا **القول** القسم الاول ايضا قد يكون
 متعددا بمعنى ان التعدد شرط في حصوله كصور
 النسبة للحكمة فحق كل كلامه ان القسم الاول لا يتن
 حصوله مطلقا على التعدد او يتحقق بدون القسم

الوقوع واللا وقوع فيكون اكل كل واحد منها من

يتوقف علم النعد واولا بد في حصوله من الحكم الذي
 يقتضيه النعد ويا قول قوله كالحبوان الناطق و
 غلام زيد واظرب بان المقصود هو النسبة التي بينها
 فانها مما لا بد في حصولها من النعد والا ان قوله وقد
 يكون منعدو ابلا نسبة كنصور الانسان والكتاب
 يأتي عن النوجه اباة ايتنا ولا يبعد ان يقال هذا
 كلام ظاهر في توجيه كلام الغائبين بتركيب التصديق
 الذي هو قسم العلم المجوزين نعدو القسم ويؤيد ما ذكرنا
 ابراهمه قدس سره علم تعريف التصديق بمجموع النصور
 او بكل انبساطه تدبر **قوله** القسم الاول مشتمل على
 شيئين يعني لما قسم العلم الى قسمين ار او بيان حال
 كل منهما فذكر مفهوم النصور الذي هو مشتمل على
 والحكم الذي هو جزء مفهوم القسم الثاني وعدم الحكم
 يعرف بالعلم فينبض القسمان لا يقال وهذا الكلام
 بناء في قول الشارح حيث قال وانما عرف مطلق النصور

انما عرف مطلق النصور
 انما عرف مطلق النصور

الخ فانه يدل على ان التعريف لا يكون الا للتشبيه لانا نقول
 مع قول الشارح بالتشبيه لان التعريف فكلان قوله وانما
 عرف مطلق النصور اشارة الاجواب فيل مقدرو وهو انه
 لما كان الفرض تعريف القسمين فلم لم تعرف النصور
 فقط فانهم **قوله** لنوسط تعريفه بين قسميه قد يقال
 معناه التسمية على ان القسم هو العدة **قال الشارح**
 وانما عرف مطلق النصور اه قيل تعريف مطلق النصور حصول
 صورة الشيء في العقل لا يدل على المرافقة كما لا يدل تعريف
 الانسان بشيء له النطق على ان الانسان به اوف النيا
 طلق يمكن ان يقال ذلك للتشبيه **قال الشارح** علم ما يراه
 قد توقف في العبارة بان المرافقة من صفات الالفاظ
 وما يطلق عليه اللفظ هو المعنى فلا وجه لقوله يطلق علم
 ما يراه اوف العلم ووجه بان العايد محذوف تقديره
 مر اوف به العلم وتعيينه مر اوف راجع الى لفظ النصور
 اي يطلق لفظ النصور على معنى مر اوف لفظ النصور

انما عرف مطلق النصور
 انما عرف مطلق النصور
 انما عرف مطلق النصور

انما عرف مطلق النصور
 انما عرف مطلق النصور

عما تقدير ان يكون العالم معلوما بوجه ما وسواء كان في
 التقسيم فالافتتاح بتقسيم العالم للتبعية على انه العدة
 والثاني جواب عما تقدير معلومية بالتفسير المذكور
 فالافتتاح بالتبعية على ان تفسير العالم بذلك مشهور
 وغير محتاج اليه ففسر مطلق التصور على هذا للتبعية على المراهقة
 وفتة فاعلم ذلك **قوله** فان قلت تقسيم العالم الى
 التصور فقط الى هذا اعتراض على ما ذكره الشارح
 من ان تعريف مطلق التصور دون التصور فقط للتبعية
 على كون التصور المطلق مرادفا للعالم لا على كلامه كونه
 بدليل قوله فلا حاجة الى ان تعرف مطلق التصور دون
 التصور فقط وقوله واما اطلاقه على ما يقابل التصديق
 فذلك معلوم من المعارف المشهورة تدبر وهو بناء
 سؤال مشهور ومعلوم ان الشئين بين اثنين
 لا يدل على انهما فانما اذا قلنا الحيوان اما ما شئ
 ناطق او ما شئ غير ناطق لا بد منه مرادفة الماشي

للحيوان فلا يصلح ما ذكره قدس سره من انه قد علم يكون
 التصور مشتركا بين القسمين ان التصور يطلق على ما
 يراه في العلم وقد اجيب باجوبة كثيرة متخلطة على المسألة
 محتملة **قوله** واما اطلاق التصور على ما يقابل الى يحتمل
 ان يكون من ثمة الاعتراض في اصل كلامه ان الشارح
 جعل تعريف مطلق التصور سرها على ان التصور يطلق على
 ما يراه في العلم وعلى ما يقابل التصديق والمرادفة معلومة
 من التقسيم فلا حاجة الى تعريف مطلق التصور لذلك
 واطلاق التصور على ما يقابل التصديق لا يعلم منه اصلا
 فلا يكون تعريف مطلق التصور فائدة اصلا ويحتمل ان
 يكون جوابا عن سؤال مقدر ومعلوم ان التقسيم وان دل
 على ان التصور يطلق على ما يراه في العلم لكن لا يدل
 على اطلاق التصور على ما يقابل التصديق والتعريف
 جعله الشارح سرها على الاطلاقين وجوابه ان لا نعلم
 ذلك بل اطلاق التصور على ما يقابل التصديق معلوم

من المعارف المشهور ولا مدخل للتوفيق فيه وحاصل
كلام الشارح انه اعترف مطلق التصور سماعا علم ان
التصور مطلق على ما به اوف العلم كما يطلق على ما يتقابل
التصديق فالمستبهة عليه هو اطلاق التصور على ما به اوف

العلم فقط وحمله على الكمال لا قائل **قال الشارح**

فقد استدلنا الكاتب الى الانسان اي قد اورد كتابه
بشيء او بغيره نسبة بثوت الكتابة اليه اي اذ وكننا ان
نلك النسبة التي هي بثوت الكتابة اليه واقعة اوردنا
اي اوردنا ان تلك النسبة ليست بواقعة **قال الشارح**

نسبة بثوت الكتابة اضافة النسبة الى الثبوت بيا
بثوت فان النسبة للحكمة هي بثوت شيء في شيء واوعده

او ثبوت منافاة اياه ولذلك سمي بالنسبة الثبوتية
والاجابية وتوهم هو تم تصورتي ومن الكس من

توهم ان النسبة للحكمة في الموجبات هي الثبوت وفي

السؤال للثبوت وذلك توهم فاستلانه لو كان

بشيء او بغيره نسبة بثوت الكتابة اليه اي اذ وكننا ان
نلك النسبة التي هي بثوت الكتابة اليه واقعة اوردنا
اي اوردنا ان تلك النسبة ليست بواقعة **قال الشارح**

نسبة بثوت الكتابة اضافة النسبة الى الثبوت بيا
بثوت فان النسبة للحكمة هي بثوت شيء في شيء واوعده

او ثبوت منافاة اياه ولذلك سمي بالنسبة الثبوتية
والاجابية وتوهم هو تم تصورتي ومن الكس من

توهم ان النسبة للحكمة في الموجبات هي الثبوت وفي

السؤال للثبوت وذلك توهم فاستلانه لو كان

كذلك لا يفيد السؤال سلب الثبوت بل يفيد انثاء اذا
كان الموضوع موجودا تامل **قوله** كما نقضتم ثم لا

يخفى ان اول قوله فلا بد فيه ان يدرك اول الانسان

يعقني تارة اذ ارك مفهوم الكاتب عن ارك الانسان

الان ولالة على التاخر لما كانت بالانتماء وولالة ثم

على التاخر بالمطابقة نسبة قد ركن في **قوله** بل نفي باو

راك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة قبل عليه ان

اذا ركن هذا المركب ايضا عوا ارك مركب تقييدتي فانه

قد تحقق ان الجملة التي وقعت بعد ان في ناو بل المصدر

ويمكن ان يقال لا شك في ان العلم المتعلق به يدق ايم في

فوك علمت ان زيدا قايم هو العلم التصديقي لا التصوري

بخلاف فوك علمت فيام زيدا عاية ما في الباب ان النج

لما راو او قوعها موقع المفرد حكوا بانها في ناو بل المصدر
قال الشارح لكن التصديق لا يحصل له يحصل الحكم هذا
لرفع توهم غش عن الكلام السابق وهو قوله وربما

كذلك لا يفيد السؤال سلب الثبوت بل يفيد انثاء اذا
كان الموضوع موجودا تامل **قوله** كما نقضتم ثم لا

يخفى ان اول قوله فلا بد فيه ان يدرك اول الانسان

يعقني تارة اذ ارك مفهوم الكاتب عن ارك الانسان

الان ولالة على التاخر لما كانت بالانتماء وولالة ثم

على التاخر بالمطابقة نسبة قد ركن في **قوله** بل نفي باو

راك الوقوع ان يدرك ان النسبة واقعة قبل عليه ان

اذا ركن هذا المركب ايضا عوا ارك مركب تقييدتي فانه

قد تحقق ان الجملة التي وقعت بعد ان في ناو بل المصدر

علم مذهب الامام قلت العلم اما ان يكون اورا كالا
 اربعة اعترض عليه بان الحكم على مذهب الامام فعل
 فلا يكون التصديق عنده اورا كالا لمور اربعة فلا يكون
 هذا التقسيم ايضا منطبقا على مذهبه ولجوابه ان معنى
 كلامه اذا روت تقسيمه على وجه يكون التصديق في كبا
 كما هو مذهب الامام قلت كذا في المقصود في هذا المقام
 التقسيم على وجه يكون التصديق في كبا مع قطع النظر عن كون
 الحكم فعلا او اورا كما نعم به وعليه كون اورا ان النسبة
 وافعة او ليست بوافعة تصور سادجا وبه وعليه ايضا
 ما به وعليه الا قول من صدق القسم الثاني على المذهب والجواب
 ما ذكره قوله قطعا كان في ذكر قوله قطعا من هنا وانه
 علم مذهب الامام اشارة الى انه يمكن تطبيقه على مذهب الامام
 على ما سيجي **قوله** وبه وعليه الى ملخصه ان حاصل تقسيم
 المصن ما ذكره وبه وعليه ما لا به وعليه تقسيم الامام فلا يكون
 منطبقا على مذهب ايضا **قوله** فلا يكون منطبقا الى يتفرع

علم الدليلين ويحتمل ان يكون متفرعا على قوله بيان ذلك
 فانه ايضا بدل على عدم الانطباق على شيء من المذهبين
قوله بل لا يكون صحيحا في ثبوت اي مع قطع النظر عن عدم الانطباق
قوله لان التصديق على هذا التفسير قبل عليه او اكان التصديق
 هو التصور المتعارف للحكم فلا يجوز في استفاوته من التصور
 نفهم لو كان عبارة عن الحكم او عن المركب منه ومن التصورات
 الثلاثة لا يتحقق استفاوته من التصورات قول محصل كلامه
 قد استسره ان التصديق او اكان متفادا من القول
 الشارح لم يثبت على التقسيم الفايذة المقصودة منه فان
 الفرض منه بيان الاحتياج الى جميع اجزاء المنطق وهو
 القواعد المتعلقة بالقول الشارح والقواعد المتعلقة
 بالجملة واذا كان التصديق ايضا متفادا من القول الشارح
 لم يثبت الاحتياج الى القواعد المتعلقة بالقول الشارح
 فهو ويكفي ان يقال في اوجه مذهب الامام وذلك بان
 يفهم المراد بالمعينة المعينة الدائمة وهي لا يلزم ان يكون

كل من الصور المحكوم عليه وبه والنسبة والمجموع المركب من
الثلاثة وكل اثنين منها تصديقا لانه لا يتعارف الحكم وايماء
ويعني دلالة الموقفة على الخروج فلا يصدق التوفيق الاعلى
التصورات الثلاثة والحكم وذلك مذهب الامام بعينه
فتمثل **قوله** ومنهم من قال بالضرورة الاصفهانية في شرع
المطالع بان العلم اما تصور سادج وسوا او اراك ليس
موضوعا للحكم ولحقوقاله واما تصديق وسوا او اراك مود
ض للحكم ولحقوق له بطور عبارة صاحب الكشف فوجه
بعضهم كلامه المص بان المواد بالمقارنة والمجامعة في
كلام المص ليس مطلق المجامعة والمقارنة بل المجامعة
والمقارنة بطريق الموضع في ينطبق على مذهب صاحب
الكشف فقال قد ستره على هذا به وعلى المص ما به و
على صاحب الكشف من الامور المذكورة وانما ان
يقول كما ان الاوراكات الثلاثة تعرض لنفس كذلك
الاوراك المستحق بالحكم بعرض للاوراكات الثلاثة

العرض بالاولا

ان او

ان اراد بعروضه لها تعلقها بها فهو يتعلق بالوقوف
وللوقوف لا بالاوراكات الثلاثة ويمكن ان يجاب بان
الكلام على التشبيه فان تحقق او لا اكن المسمى بالحكم لا يكون
الا بعد تحقق الاوراكات الثلاثة كما ان تحقق العارض لا
يكون الا بعد تحقق الموضع فالاوراكات الثلاثة بمنزلة
الموضع للحكم فحاصل كلامه ان الاوراك اما ان يكون
حصول الحكم بعد حصوله اي لا يتوقف حصول الحكم بعد
حصوله على غيره من الاوراكات فهو التصديق والآراء
فهو التصور **قوله** بل يلزم الخ اقول بهذا يلزم او اكان
الحكم او اكا بديهتها اما اكان فعلا او نظريا فلا يلزم
على ذلك التقدير ان يكون مجموع التصورات الثلاثة ونصور
الحكم او تصور الوقوع او اللا وقوع تصديقا بل يلزم كون
نصور الحكم او تصور الوقوع او اللا وقوع تصديقا **قوله**
فان قلت حتى الخ لانهم لم يرم ارتقاء عدد التصديقات
في قولك الانسان كاتب على متقضى نفسه السبعة وكون الحكم

خارجا من كل منها حتى يلزم عدم انطباقه على مذهب الامام
ايضا كبقية وقرئ المص بان المجموع المركب **قوله** وذكرنا
الحج اى عدم كون التصديق قسما من العلم بظ اقول «
فذكر اذ كان الحكم او را كما اذ كان الحكم فعلا فالنقيض
المختار ان لا يكون التصديق قسما من العلم وقد صرح
المص بفعليته فلا يبعد ان يقال لما ذهب المص بترك التصديق
من الاوراكات الثلث والحكم الذى من افعال النفس لم يكن
الاوراك انما اشتمل لهذا المركب سم العلم اى الاوراك اما
لا يلحق حكمه واما بالحق حكمه وجعل مجموع اللاحق والمحقق به
تصديقا فالعلم عنده بنق القسامين وكلاهما بشره كان في
الموصل وهو الموق والتصديق مركب من القسمين ولا خفي
واللاحق طريق آخر يوصل اليه وهو الوجه فتدبر **قوله** وايضا
يصدق على تصور الحكم عليه الحج اقول لو كان القسم الثاني
عبارة عن التصور المقارن يلزم ذلك اما اذ كان عبارة
عن التصور الموقوف فلا يلزم ذلك بل يلزم على ذلك العذر

كون المجموع المركب من التصورات الثلث والحكم تصديقا و
كذا المركب من التصورات النسبة والحكم فانهم **قال الشيخ**
وسبب العدول عنه وروى الاعمى اض على التقسيم المتصور
من وجهين الاول ان التقسيم ان قيل لما كان حاصل
الاعمى الض الثاني ان التقسيم فاسد فالاول ان يقال وسبب
العدول وروى الاعمى اض على التقسيم فاسد من وجهين
لانه ان اريد بالتصديق كذا يلزم كذا وان اريد به كذا
يلزم كذا وكذا في التصور اجيب بان الفاء الاول بالنظر
الى نفس التقسيم واما الفاء الثانية فغاية لاختلافه وبما استاء
اعتبار التصور في التصديق فلم يزل بقدره بقاءه وقرئ
بغيا الاول فان قيل ان التصور مقدم على التصديق «
طبعيا ووضعا فلم يقدم السؤال الذى يتعلق بالتصديق فلما
غرضه بيان فساد كلامهم في تقسيمهم الفاء الاول انما يظن
من نفس التقسيم على ما ذكرناه فلكونه او خفي في المقصود قد مر
قوله قسم الشيء ما يكون مندرجا تحته واخص منه قبل لا فائدة

في عبارة قال فيكون الفاء في
الاول وفي عبارة صاحب الغاية
يكون الفاء فيها اخص الاول
والثاني بالمراسلة له
لانه يلزم اعتبار الحكم وخدمه ولو
اجتماع التقسيمين

في قوله اخص منه لان قوله مستدرجا تحت يفتح عنه اقول الاندرا 2
 اهم من الاخصية فان القضايا الكلية لها فروع مندرجة
 تحتها ولا يكون اخص من تلك القضايا فتقوله اخص منه
 للاخترا عن تلك الفروع فانه لا يستقيم ان قبل فتقوله
 مستدرجا تحت مستدرك فالجواب ان الاخص فيه ايهام للاختلاف
 الاخصية باعتبار التحقق والاخصية باعتبار الخلق قبل ما
 يكون اخص لم يفتح المقصور واما اذا قبل ما يكون مندرجا
 تحت واخص منه تعين ان المقصور والاخصية باعتبار الخلق
 فان الاخص باعتبار التحقق لا يقال انه مندرج تحت اعم
 فاعلم ذلك **قوله** واما اذا اريد بالتصديق ما هو مذهب
 الامام اعني المجموع المركب من التصورات الثلاث والحكم
 فيل هذا الكلام ينبغي ان يكون الحكم فعلا وحمل قوله واخر
 على الامم المباين لكن قوله لا يظهر وقوله لا يلزم لا يلزم
 هذا التوجيه ولا بعد ان يقال لما لم يلزم ان يكون المجموع
 المركب من شي واخر بحيث يصدق عليه ذلك الشيء لجواز

ان يكون

ان يكون الامم الاخر مباين له ذلك الشيء لا يظهر كون التصديق
 الذي هو التصورات الثلاث والحكم قسم من التصورات مندرجا
 تحت الا انه يبرر عليه انه لا يلزم ايضا ان يكون المجموع المركب
 من شي واخر بحيث لا يصدق عليه ذلك الشيء لجواز ان يكون
 ذلك الامم مباين له الا يري ان المركب من الحيوان وما
 بغايه ويصدق على الحيوان عليه كالناطق يدخل تحت الحيوان
قوله فلا يظهر ان التصديق بهذا المعنى قسم من التصورات
 كما ذكره سابقا لا يقال كما لا يظهر قسميه لا يظهر قسميه فانه
 لو كان قسما له فلا بد من ان يندرج موثقت شي اخر وقد
 حقت عدم اندراج موثقت العالم لانا نقول لا يلزم من ذلك
 عدم اندراج موثقت شي اخر بل هو مندرج موثقت العروص
قال الشافعي وان كان عبارة عن الحكم وقد جعل
 في التقسيم سما من العالم الذي هو ثقت التصورات ان كان
 عبارة عن الحكم فيكون قسما للتصور وقد جعل في التقسيم
 قسما من العالم الذي هو ثقت التصورات فيكون قسما من

اعلم ان المشهور فيما بين الافاضل في وجه القضية هو
 كون الحكم فعلا بناء على ان الحكم اذا كان ادراكا لا يكون
 قسما للتصور المطلق بل للتصور الذاتي وهذا الاعتراض
 كما يدل عليه عبارة حيث قال انما يدرك لو لم يكن العلم المطلق
 التصور والتقدير كما هو المشهور مبنى على ان يدرك بالتصور
 مطلق التصور في كل من الشقين لا التصور الذاتي
 في احدهما وايضا لا بد ان يدرك بالتصور في الشق الاول
 مطلق التصور وفي الشق الثاني التصور الذاتي وانا اقول
 في وجه بحث اما اول فلان القضية لو كانت كذلك لا يندفع
 السؤال عن كلامهم اصلا سواء زيد لفظ فقط كما فعله المصنف
 ونحو العلم اما تصور فقط واما تصديق وازيد بالتصديق
 الحكم الذي هو الفعل او لم يزد وازيد بالتصور المقابل ادراك
 هو ما عدا متعلق ان النسبة واضحة او ليست بواضحة كما
 اجاب به راجع في الخاصة فانه لم يمكن ان يجاب بالتصديق
 الذي هو عبارة عن الحكم الذي هو الفعل ليس قسما للتصور

هذا وجه الاعتراض
 في وجه الاعتراض
 في وجه الاعتراض
 في وجه الاعتراض

الذي هو ادراك للعالم واما ثانيا فلانه يختص الاعتراض بما
 اذا كان الحكم فعلا والظ العموم فالحق ان يقال ان التصديق
 في قسم للتصور لانه قد وقع في كلامهم العلم اما تصور واما حكم
 في وجه ما اجاب به راجع من ان التصور المقابل ليس او فانه
 للعلم فاندفع ايضا بزيادة لفظ فقط كما فعله المصنف فاقبل

قال الشارح وهذا الاعتراض انما يدرك ان قيل المصنف
 من ظاهر كلامه ان هذا الاعتراض متوجه على كلام المصنف
 ايضا بالنسبة لزيد المذكور حيث قال لانا كنا ندفع بغيره
 لوجه بين احدهما ان عوض الشارح في بيان سبب العدول
 عن التصورات في النفس المشهور ان تصور فقط مع قطع النظر
 عن خصوصية ما هو قسم له فكانه قال لم قال المصنف العلم اما
 تصور فقط واما تصديق ولم يقل اما تصور واما تصديق

كما هو المشهور ويؤيد ما فكرنا قوله والمصنف عزله عن التصور
 فقط والتصديق فالتدوير جار في كلامه ايضا وثانها ان
 نظر الشارح ليس في خصوصية تقسيم المصنف كما يؤيد قوله فعله المصنف

في الشق الثاني التصور الادراك
 يكون الحكم قسما للتصور
 في وجه ما اجاب به راجع من ان التصور المقابل ليس او فانه
 للعلم فاندفع ايضا بزيادة لفظ فقط كما فعله المصنف فاقبل

في وجه ما اجاب به راجع من ان التصور المقابل ليس او فانه
 للعلم فاندفع ايضا بزيادة لفظ فقط كما فعله المصنف فاقبل

في وجه ما اجاب به راجع من ان التصور المقابل ليس او فانه
 للعلم فاندفع ايضا بزيادة لفظ فقط كما فعله المصنف فاقبل

راجع وقوله في الجواب ان التصديق عبارة عن التصور مع
 الحكم بل محصل كلامه انه لو جعل قسم العلم مطلق التصور كما
 هو المشهور وروى الاشارة المذكورة اما اذا يدق فيقيد
 كما فعل المصنف وقيل اما تصور فقط واما تصديق لم يرد
 الاشارة المذكورة لاننا نختار قوله ويدل على كلام المصنف
 نعم فهم من هذا الكلام ان هذا الاعتراض وسوان
 التقسيم فاسد به وعلى كلام المصنف ايضا وورد من عقبت
 بجعل القسم في الجواب ان يقال ان اردتم ان قسم
 التصورات في هذا ولما قلنا ان يكون ان لفظ
 تصور فقط ايضا بطلق على ما يعبر القسم كما في
 فيجوز زيادة قيد فقط لا يندفع الاعتراض ويمكن ان
 يجاب عنه باقواء شدة لفظ التصور فقط في المعنى المقابل
 كما شتماد لفظ التصور في المعنى الشامل هذا ما خطه بالبال
 في تحقيق المقال والله اعلم بحقيقة الحال **قوله** واما التصور
 بمعنى الاوراك مطلقا عن ما هو رافق هذا العلم فهو من

وهذا

آخر

آخر الظان يقال فله مع آخر **قال الشيخ** قوله التصور
 مع الحكم قسم من التصور لا يجمع لجل بين قوله وفلنا حتى
 يكون خبرا عنه فتقديره الكلام قوله التصور الى لا يدور حيث
 قلنا ان اردتم فقولنا الى جار مجرى العلة **قوله**
 اوراد بالتصديق الجوع المركب الظاهر ان يقال ايضا او
 راد بالتصديق اوراد كما يجامع الحكم واوراد بالتصور ما
 عدا ذلك **قال الشيخ** الثاني ان المراد بالتصور الى اقول
 ايراد الاعتراض من هذا الوجه لا يلائم بعد ايراده من
 الوجه الاول فان الاول مبني على ان المراد بالتصور مطلق
 التصور البتة وهذا الوجه يدل على جواز اراوة معنى
 يقال بالتصديق وعلى هذا لا يرد ما به وعلى تقديره ان
 يرد به المعنى الاعم فلا يلب الاشارة من وجهين فاللحاق
 بالعبارة ان يقال سبب العدول وروى الاعتراض على
 القسم المشهور من احد الوجهين الاول ان التقسيم
 الى وان الله ان المراد بالتصور اه **قوله** هذا الجواب كما يدفع

ان الاعتراض من هذا الوجه لا يلائم بعد ايراده من
 الوجه الاول فان الاول مبني على ان المراد بالتصور مطلق
 التصور البتة وهذا الوجه يدل على جواز اراوة معنى
 يقال بالتصديق وعلى هذا لا يرد ما به وعلى تقديره ان
 يرد به المعنى الاعم فلا يلب الاشارة من وجهين فاللحاق
 بالعبارة ان يقال سبب العدول وروى الاعتراض على
 القسم المشهور من احد الوجهين الاول ان التقسيم
 الى وان الله ان المراد بالتصور اه

الامة انك عن كلام المص الى اقول لا يصح جعله
 جوابا عن الامة انك المورد على كلام المص والاول
 ان يقال وجوابه ان التصور فقط يطلق بالاشارة ان
 لان الله ويد في كلامه جاز في التصور فقط والاشارة ان لفظ
 التصور بغير القيد لا يجدى نفعا في ذلك لا يقال اذ او بالتصو
 في قوله ان التصور التصور المعروف والمناوثة الجارية فيه
 الله ويد وهو التصور فقط فكانه قال ان التصور فقط
 يطلق بالاشارة ان لانا نقول قوله كما وقع التنبيه يانه عن
 ذلك فانه اشارة الى التنبيه المستفاد من تعريفي مطلق
 التصور ولا يخفى ان المنبهة عليه هناك هو اطلاق لفظ
 التصور على التصور الذهني والاشارة ان بين المعنيين لا
 اطلاق لفظ التصور فقط والاشارة ان فتأمل قوله وكذا
 المعبر في التصديق شرطا او لفظا الى لا يقال قوله فاذا
 هو بالجواب الاول يدل على الاندفاع انما هو بالجواب الاول
 وقوله وكذا المعبر على ان الاندفاع بالجواب الثاني لا

بالجواب الاول لان نقول لانا ان قوله وكذا المعبر
 هو بالجواب الثاني بل هو مضمون الجواب الاول لدفع الامة ان
 الثاني والجواب انك ان التصور يطلق بالاشارة ان الى
قال الشارح وانه مح اي اعتبار عدم الحكم والحكم في التصديق
 مح والظاهر ان اعتبار الحكم وعدمه في التصديق انما هو
 على مذهب الامام وذلك لا يلزم على مذهب الحكم فلا يلزم
 في قوله في ولسن اظ الشيء بنقيضه على مذهب الحكماء
قال الشارح وجوابه انه يكون جوابا عن الامة انك
 اذا اورد على كلام الغوم وهو الظاهر ويمكن ان يكون
 جوابا عنه اذا اورد على كلام المصنف نظر الى تقدم في
 الامة انك الاول ويمكن ان يكون جوابا عن الامة انك
 فبين كذا قوله والمعبر في التصديق ليس هو الاول بل
 هو الثاني بشرط كونه جوابا عن الامة انك وان كان
 الجواب عن الامة انك مستفاد منه **قال الشارح**
 والمعبر في التصديق ليس هو الاول بل انك قبل لو كانت

يمكن ان
 والجواب ان معناه اعتبار الحكم وعدمه
 في تحقق التصديق وهذا المعنى
 يتناول الجزاء والاشارة انك
 انما هو التصور فقط يطلق على ما
 بين المعنيين كما في قوله
 قد سددت الحجة
 كذا قوله في وضع التنبيه عليه بشرط ان لا يكون
 جوابا عن الامة انك الثاني
 اذا اورد على كلام المص

المعتبر في التصديق هو التصور المطلق يلزم ان لو انزل
 طرفا التصديق بمنزلة زيد قائم لم يتغير التصديق بمنزلة زيد
 قائم اقول يمكن ان يجاب بان التصديق بمنزلة قائم
 يشترط فيه تحقق العام في ضمن هذه المواقف وفي
 التصديق بعرف فاعده تحققه في تلك المواقف فلا يلزم التغير
قول وكل واحد من هذه التصورات تصور خاص
 يستفاد من القول الثاني او اكان نظريا اقول في استقاده
 تصور النسبة من القول الثاني نأمل فانهما من الجزئيات
 الحقيقية **قول** والجواب ان يقال عدم الحاصل للجواب انا
 تخارانه عن التصور الحضور الذهني المفيد وينبغي لزوم
 اثناء اعتبار التصور في التصديق بان عدم الحكم معتبر
 في التصورات التي علم انه صفة وقيد فيه والمعتبر في
 التصديق هي تلك التصورات التي ولا يلزم من اعتبار
 هي تلك التصورات التي في التصديق اعتبار صفة وقيد
 فيه فان الموصوف او اكان جزءا لا يجب ان يكون

صفة قيد فيه هذا او لقال ان يقول هذه الصفة لازمة
 لذات التصورات التي في تلك التصورات التي وجد
 هذا الموصوف من اعتبار الموصوف من غير الوصف ايضا
 يلزم اجتماع النقيضين الذي يلزم من اعتبار الموصوف في
 الصفة فلا يندفع الانكاح بالكلية فالجواب الذي يسم
 مادة الانكاح هو ان يقال ان الموصوف يشترط في
 التناقض ومنها الموصوف متعدد لان الذي اعتبر فيه عدم
 الحكم هو الجزاء الذي اعتبر فيه الحكم هو الكل فمثل **قول**
 وهذا التصور في نفسه موصوف بعدم الحكم لان الحكم لم
 يوضع له اقول المفهوم من هذا الكلام ان معنى اتصاف
 التصور بعدم الحكم هو ان الحكم لم يوضع له وقد صدر من
 قبل بان الحكم مخصص لا ورك النسبة حقيقة فيلزم ان
 لا يكون تصور النسبة موصوفا بعدم الحكم **قال الشارح**
 والحاصل ان الحضور الذهني في قبل الحضور الذهني للمعتبر
 لا يشترط ان يكون الحضور الذهني الذي هو العام فيلزم

فيه انقسام الشئ الى نفسه والاخرى والتحقق انه ليس بنفسه
 بل ببيان اعتباره بالظهور الذهني واجاب عن ثبوت تقسيم
 لفظي وقوله بالظهور الذهني معناه ما يطلق عليه لفظ
 لظهور الذهني فلا يلزم الخدور المذكور وفيه
 ذلك بل يلزم على هذا ان يكون قسم الشئ قسمين
 ان التقسيم على قسمين قسمين في الاقسام وهو
 التقسيم الطبيعي وقسم يتجلف في الاقسام ويتفاوت
 وهو التقسيم الاعتباري وما خوفه من فيل ان عالم
 ذلك **قال الشارح** او لا بشرط شئ والشئ منها اعم
 من الشئ الذي هو لكم ومنه لا شئ وهو عدم الحكم
 والظان قوله او بشرط لا شئ غلط على قوله بشرط شئ
 وليس كذلك لانه يبقى اتابلا اخرها بل فيه حذف اي
 او ان يعقبه بشرط لا شئ او ان يعقبه بشرط شئ فافهم
قال الشارح العلم اما بدري وهو الذي لم يتوقف حصوله
 على نظر وكسب لا يقال لاحاجة التعريف البدري واللام

بشرط شئ
 وهو الذي لم يتوقف حصوله
 على نظر وكسب لا يقال لاحاجة التعريف البدري واللام

يكن بدري لاننا نقول المتوقف هو مفهوم البدري والشئ
 عن التعريف هو ما صدق عليه البدري ان قبل ما كان العالم
 هو حصول صورة الشئ فلا حاجة لاختصاص حصوله في تعريف البدري
 والنظري قلنا قد صدق صاحب الطوائف بان من في العالم
 حصول الصورة او اوجه الصورة الحاصلة او نقول المواقف
 الوجود والتحقق فلا اشكال **قوله** وقد يطلق البدري على
 المقدمات الاولى وهو ما يلزم به العقل مجرد تصور طرفيه
 والنسبة وقد قيل بان البدري بهذا المعنى اخص منه بالمعنى
 الاول وفيه بحث فانه بالمعنى الاول لا يصدق الا على العلوم
 وبهذا المعنى لا يصدق الا على المعلومات ويمكن ان يقال
 صدق المعنى الاول على العلوم باعتبار ذواتها لم يتوقف
 حصول صورها على نظر وكسب **قال الشارح** كصور لادارة
 والبهودة اراد بصور لادارة اوداكن المفهوم الكلي
 الذي يحصل للعقل بواسطة احسن كليات جزئيات لادارة
 والبهودة لان تلك الاحسنات الجزئية فان العلم هو الصورة

من غير ان يتوقف حصوله على
 تعريف البدري

وهو ما صدق عليه العلم الثالث باعتبار صورته فان التعريف البدري واللام

لما قصد من الشيخ في العقل اواراد به اذ ان نكر الخيبت
بنا على ان العقل هو المدرك لا على ما قيل **قوله** ولا
اشكال في تعريف البديهي والنظر من التصور قبل ان التصو
ايضا في تعريف قسميه اشكال وذكر لان التصور النسبة
قد يكون غير محتاج الى نظر ويكون تصور المحكوم عليه و
تصور المحكوم به محتاجا اليه وشمل هذا التصور يستج
بديهي ما مع انه يصدق عليه انه يتوقف حصوله على نظر فيبطل
التعريفان طرزا وعكسا **قوله** الممكن محتاج الى مؤنة لا مكان
قد اختلف في ان احتياج الممكن الى المؤنة لا مكان او حدوث
اولهما معا وقال الحق الممكن محتاج الى المؤنة لا مكان
والعلم به بديهي والفرق بينه وبين قولنا الواحد تصف
الاشياء الالاف لا يقال اذ الكائن الامكان واسطة في الا
حتياج فلا يكون الحكم بديهي لان تصور ذلك واسطة في
الثبوت والبديهي ما لا محتاج الى واسطة في التصديق
وسبب تحقيق هذا في مباحث الموضوع **قوله** كما مذهب

الامام قد يقال لا يقوى الاشكال على مزبته فان التصور
كلها عنده بديهي فلا يتصور عنده الصورة المذكورة
وتحقق ذلك ان المراد بما هو مذهب الامام هو ان التصديق
موجب لا بخصوصية مذهبهم وهو كبر التصديق مع بدايته
التصورات واكثر المتأخرين جعلوا التصديق عبارة عن
الجموع ولم يذهبوا الى بداهته التصورين فيصدق قوله اذا
جعل التصديق عبارة عن الجموع كما هو مذهب الامام من
كونه مؤكدا قويا الاشكال فهذا وقد مر في الشارح العلانية
في شرح المطالع بان التصديق البديهي يختلف فيه كما اختلف
في ماهية التصديق فان التصديق عند الامام لما كان عبارة
عن الجموع الاوراكات الاربعة فانما يكون بديهي او
كان الجموع بديهي او انما يكون الجموع بديهي او كان كل واحد
حده من اجزائه بديهي فلا يبرر الاشكال اصلا على ما هو
مذهب الامام من كون التصديق عبارة عن الجموع
وكانه لا يلتفت الى هذا الكلام بنا على ما مر في بعض

في شرح المفوض من ان التصديق البرهني لا يجب ان يكون
تصور ظرفيه برهني كما في البه الامام وكيف لا يكون
كذلك فاننا حكم بالبراهمة على انفسنا بانها موجودة وقدرية
لا بد اننا مع ان حقيقتها غير معلومة لنا فضلا عن ان يكون
تصورها برهني **قول** لما كان شيء من الاشياء مجهولا لنا
جهلا عوجا الى نظر فكان ما يحتاج اليه ولا يبعد ان يقال هذا
التفسير بناء على انه المفهوم من الكلام في هذا المقام فانه
اذا قال لو كان للجميع برهني اي غير متوقف حصوله على نظر
ما جهلا شيئا يفهم منه انه على ذلك التقدير علمنا كل شيء بدو
الفكر في ما جهلا ما احتجنا الى النظر والمراء بالجهل للجهل
للحوز الى النظر وبطلان الجهل يطلق في الاصطلاح على
الاعتقاد الغير المطابق للواقع في اصل كلامه في انه لو كان
جميع التصورات والتصديقات برهني لما اعتقدنا اعتقادا
غير مطابق للواقع واللازم بطل والمفروض مثله وفيه نظر
فان المدعى هو عدم براهمة جميع التصورات والتصديقات

وعلى هذا لا يلزم الا عدم براهمة جميع التصديقات فان
الاعتقاد واللامطابقة لا يكون الا في التصديقات تأمل
قول وكل ذلك نظري على ذلك التقدير فيلزم الدور او
التسلسل ان قيل لا يلزم لزوم الدور او التسلسل على ذلك
التقدير او يجوز اكتساب لطراف هذا التصديق من تصور
اخر مكتسب من حكم ذلك التصديق بواسطة او غير ما و
لا دور لان جهة التوقف مختلفة لان الحكم موقوف على
تصور المحكوم عليه مثلا باعتبار التحقق والتصور المحكوم
عليه موقوف عليه باعتبار الاكتساب وهو في غاية الظهور
اذا كان الحكم نفس التصديق والجهل ان التوقف باعتبار
الاكتساب يستلزم التوقف باعتبار التحقق ايضا لان تحقق
تصور المحكوم عليه مثلا موقوف على الاكتساب وهو على
تحقق الحكم فكل من تحقق الحكم وتحقق تصور المحكوم
عليه موقوف على صاحبه **قول** فان قلت تقدير الي هذا
الاشكال يمكن ان يور وبطريق النقص ويمنع منه

لا يعينها ولا بد لذلك من شاهد يشهد به وهو ما نحن
 نحكم عن الدليل في صورة واما السلسلة ام صحيحة بجميع
 مقدمات الحج وما نحن فيه من قبيل ذلك واما كان التنا
 قص مستدلا على بطلان الدليل توجه عليه المنع كما في المع
 رضة فيجب عن وعوى الاستلزام الحج بمنع المقدمات
 التي استدلال بها فلذلك قال في الجواب قلت هذه المقد
 اليه محصله اننا سلمنا ان تلك القضايا كسبية على ذلك التقيد
 لكن لانهم انما لو كانت كذلك لاضاغت الحاسب حتى
 يعود الكلام فيه قيد دور او يتسلسل وانما يلزم ذلك
 انه لو كانت كسبية في نفس الامر وهو ممتنع بل هذه المقد
 ونصور انها معلومة لنا **قال الشيخ** الدور وهو
 توقف الشيء على ما يتوقف عليه اقول لا بد من جهة وا
 حدة وقوله اما بمرتبة يجهل ان يتعلق بالتوقف
 ويجهل ان يتعلق بقوله يتوقف كما يظهر عند التأمل و
 والمراد بالمرتبة الواحدة الدرجة الواحدة فاذا كان

تدبر في قوله لا بد من جهة واحدة
 في قوله لا بد من جهة واحدة
 في قوله لا بد من جهة واحدة
 في قوله لا بد من جهة واحدة

الدور بمرتبة واحدة كان التوقف بغير واسطة واذا
 كان الدور بمرتبتين كان التوقف بوسطة قال المص في
 شرحه المختص كل واحد من الدور والتسلسل مح اما
 الدور فلان المطلوب بالكسب لو توقف على ما يتوقف
 عليه بوسطة او بغير واسطة لزم توقفه على نفسه قال
 بعض المحققين المراد بالمرتبة الواسطة وقوله اما بمرتبة
 او بمراتب متعلق بالتوقف المستفاد من قوله توقف
 الشيء على ما يتوقف عليه ويتوقف الشيء على نفسه اقول هذا
 صحيح لكنه غير ظاهر والمفهوم من كلامه ان السببية متعلقة
 بالتوقف المذكور حيث قال اذا كان الدور بمرتبة الحج
 لا يقال لو حمل الدور على لازم لا يدل على ذلك لاننا نقول
 لا يجوز ذلك فان معنى كلامه ٢ اذا كان توقف الشيء على
 نفسه بوسطة واحدة كان متقدما على نفسه الطين
 وهو يدعي البطلان تدبر **قال الشيخ** والتسلسل
 هو ترتيب امور غير متناهية المراد بالترتيب كون كل

عيب ووب يتوقف على ٢ وج
 على ووب ووب ا قوله بمرتبة
 او يتعلق بالتوقف يكون
 الدور بمراتب هذا غير ما
 يتوقف عليه اما ان السببية
 ما يتوقف عليه وقالوا لا يمكن
 وعلم كلا التقديرين الذي لا
 تدبر
 لا يتوقف المستفاد من
 على سبب بمرتبة متعلق
 بالتوقف المذكور
 بل يدل على ان
 بالتوقف المستفاد
 الدور لا يلزم من
 على نفسه بمرتبة

واحد معلول للذي قبله وهو التسلسل من جانب العلة
 او علة للذي بعده وهو التسلسل من جانب المعلول وما
 يخوف من قبيل الاول **قوله** قبل عليه ان الامور الغير المتنا
 هية اه هذا السؤال دليل لاثبات المقدمة المهم وهي
 انه يتوقف حصول المظ على اختصار امور غير متناهية
 و خلاصته ان ما يتوقف عليه الشيء اما ان يكون معداله
 او شرطا او علة لحصول العلوم السابقة ليست مقدمات
 للمطل لانها تجميعه والمعدلات تجميع المظ فمنها اما على موجبة
 او شرطية وحصوله فلا بد ان يكون حاصله مجمعة عند
 حصول المظ فيلزم 2 احاطة الذهن بامور غير متناهية
 و فقه واحدة وهو ويتم الدليل لانه كلام على السند
 كما يتبادر الى الوهم من ظ السؤال ان قبل لم لا يجوز
 ان يراو بالامور الغير المتناهية الحركات الفكرية والجوهر
 انه قال 2 يتوقف حصول المطلوب على اختصار امور غير
 متناهية ولا يقال الاختصار في الحركات ويمكن ان

يقال المراد بالاختصار الاختصار فلا يتم الجواب اقول قوله
 في بيان الملازمة حيث قال فلانه على ذلك التقدير او احاولنا
 تحصيل شيء منها لم يدل على ان المراد بالامور الغير المتناهية
 هي العلوم فتأمل **قوله** فانك اذا اردت ان الظ انه تغليب
 لقوله ان الامور الغير المتناهية هي العلوم والاورا كما
 وحاصله ان منها امور ثلثة كل واحد منها غير متناهية وهي
 العلوم السابقة والاثبات الواقعة فيها والانتقالات
 ولا يمكن اراوة الكا والثالث فتعين الاول فانهم **قوله**
 فتشع ان يجمع وجوده بالفعل فيه منقشة فان الحاقه
 توجب استعداؤ الشيء و يجمع وجوده بالفعل **قوله** بالقياس
 المركب الى العكس المركب فكيف يكتب من مقدمات نتج
 مقدمات منها نتيجة اخرى وهلم جرا الى ان يحصل المطلوب
قوله حصل لنا ابتداء اي بلا واسطة فان المطلوب يحصل
 من المقدمات القريبة بلا واسطة مقدمة اخرى ومن
 المقدمات البعيدة بواسطة المقدمات القريبة **قال الشيخ**

بهذا الدليل مبني على حدوث النفس وحصله اننا نختار الشئ
 الثاني من الشرط وسواء يلزم في استحضار امور غير متناهية
 في ازمته غير متناهية وامتناع ذلك مبني على حدوث النفس
 وقد يقال على تقديم قدم النفس ايضا بسبب استحضار الامور
 الغير المتناهية لانها تحصل بالفكر والفكر يتحقق بحركة النفس
 بالقوة التي في مقدم البطن الاوسط من الدماغ والدماغ
 من البدن وسواء فيكون الفكر حادثا فلا يمكن
 انساب الامور الغير المتناهية لانها لا تحصل في الازمنة الغير
 المتناهية وقال بعض الافاضل من خواص وليله ان حصول
 المطع على ذلك التقدير يتوقف على حصول الامور الغير المتناهية
 مع قطع النظر عن طريق حصولها فان دفع الاشكال
 فاقهم فانه مما خفي على كثير من افاضل الرجال **قوله**
 قد يتوهم عدم اثباته اقول ان اريد بالاستحضار
 الاستفصال كما هو الظاهر من كلامهم فعدم ورود السؤال
 اظهر من ان يخفى فانه الناقص للحصول المط لا يجب عليه بعد

في قوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله

في قوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله
 في قوله في قوله

بعد التوجه اليه وقبل حصوله استكمال مباو به لجوارات
 يحصل قبل ذلك **قوله** ولما كان التصور والتقدير
 حاصل السؤال على ما ههنا به 2 في كاشفة شذ 2 المطالع
 سواء الذي ثبت فيما تقدم في التصور مثلا نوكذب قولنا
 كل تصور ضروري وكذب قولنا كل تصور نظري وليس
 يلزم من كذب هاتين الموجبتين الكليتين الا صدق
 نفقيتهما الذين هما الساتر لثبوتنا انهم قولنا ليس
 بعض التصورات ضروريا ولا بعض التصورات نظريا
 لكن الساتر الاول لا يستلزم الموجبة لثبوتها القائلة ببعض
 التصورات لا ضروري اي نظري وكذا الثانية لا تستلزم
 قولنا بعض التصورات لا نظري اي ضروري لان الساتر
 لثبوت الساتر اعم من الموجبة المعدولة ويمكن ان يقال
 ايضا ليس بعض التصورات لا نظري فيكون الساتر
 معدولة فلا يستلزم المحصلة القائلة ببعض التصورات
 نظري وكذا قولنا ليس بعض التصورات نظريا معناه

ليس بعضها لازما وديا فلا يستلزم قولنا بعض التصورات
 ضرورة لان السالبة المعدولة اعم من الموجبة المحصلة
 وتحقيق الجواب ان الموضوع موجب وسوا التصورات والقصد ^{يقصد}
 قال السالبة البسيطة والموجبة المعدولة يساويان وكذا
 السالبة المعدولة والموجبة المحصلة يتلازمان فاقول
قوله يشك فيه فلا حاجة الى ايراد الدليل عليه لانا نقول
 معناه انه محقق بعد ايراد الدليل او ليس ما يعارض
 ولبله بخلاف التصورات فان بعد ايراد الدليل عليه
 ينبغي الشك فيه لوجود المعارض فانهم **قال الشارح**
 لان من علم لزوم امر لا يرضيه مناقضة فاقبالا ثم ان
 من علم الملازمة بين الشئيين وعلم وجود اللزوم
 علم وجود اللازم بل لا بد من ترتيب الخاص و
 يمكن ان يقال المراد ان من علم ذلك مرتبة ويعلم ذلك
 بقرينة المقام **قال الشارح** بان قد منا الحيوان واخرنا
 الناطق اقول بهذا الكلام اتما بناء على المشهور من

ان تقديم الجنس على الفصل واجب مطلقا واما بناء على انه
 اراد بمعرفة الانسان تصوره بالكنه واعتبه بتقديم الجنس
 على الفصل في هذا التام كما ذهب اليه بعضهم واما بناء على
 اختياره الترتيب الواحد من الترتيبات التي يحتملها الطوارق
 الناطق وهذا النسب **قال الشارح** وتسطينا المتغيرين
 طرفي المطرئين نلاحظ نسبة الاطراف المطرئين ان تلك النسبة
 محفوظة بين وبين الطرفين قبل القصد الى تفصيل المطرئين
 لا من حيث انها طرفا المطرئين نلاحظها الى تفصيل المطرئين
 نلاحظ تلك النسبة بين وبينها من لطيفة المذكورة فتبين
قال الشارح ويكون بعضها نسبة بالتقدم والناظر
 بعضهم علم ان تلك النسبة لا بد ان يكون في حالة جزئيتها
 للتركيب قال ذلك احراز عن مثل تركيب الاروية فان اجزائها
 في حالة التركيب لا يتحقق بينها نسبة بالتقدم والناظر
 وقبل التحقيق سواء لا بد ان يتحقق النسبة بين تلك الاجزاء
 سواء كانت حالة الجزئية او قبلها وهي قد يكون باعتبار الوجه

النسبة

وقد يكون باعتبار المرتبة ولذا حكم بان التاليف اعم من
الترتيب بحسب المذموم واما بحسب الصديق فقد قيل
تماما وبيان فاعلم ذلك **قال الشارح** وبالمعلومة
اي والمراد بالمعلومة في قول النص ترتيب امور معلومة
وانما قال بترتيب امور معلومة لانك اذا اقتضت حالك
في النظر وجدت انك في تلك الحالة تلاحظ امور معلومة
على ترتيب معين وتستغل من بعضها البعض وبما حظرت
على ذلك الوجه تثبت صورها في الذهن فيؤدى تلك
الملاحظة الى ملاحظة معلوم آخر وحصل صورته فيه
فالملاحظة بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة
حفظتها فالترتيب قصد استواء الماهيات المعلومة وانما ترتب
صورها تبعاً لها ومن قال بترتيب علوم فقد اراد
بها المعلوم او اعتبر الترتيب التبعي هكذا حقق في
صوتيه شرح المطالع والمراد بالثاقوى الى مجهول وصول
الذهن الى معنى تصوري او تصديقي **قال الشارح**

المراد بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة

وكما يكون في اليقين اي كما يكون الفكر في التصديق اليقين
يكون في غيره من التصديقات وانما ترتيبها كذلك لان اليقين
وغيره من الجمل والظن لا يكون الا في التصديقات لانها
احكام مخصوصة **قال الشارح** اما الفكرة في التصديق
التصديق اليقين فكما ذكرنا اليقين صفة للتصديق
قوله كما ذكرنا من الفكر الواقع في حيوان ناطق والفكر
الواقع في قولنا العالم متغير وكل متغير حادث **قال الشارح**
لا يقال العلم في هذا السؤال واراد على تعريفه للفكر ترتيب
امور معلومة **قال الشارح** وهو اخض من الاول
اي العلم بهذا المعنى اخض من العلم بالمعنى الاول لانه
قسم من التصديق الذي هو قسم من العلم بالمعنى الاول
قال الشارح فانه لم يفته في هذا الكتاب الاب وقيل
القرينة عدم اختصاص الفكر باليقين **قوله** معلومان
قبل هذا اينا ما ذكرنا ان الكتاب التصورات لم
يجل عن وصية الشبهة قلنا شبهة بعض لا بناء على علم

المراد بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة

المراد بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة

المراد بالذات هو المعلومات وصورها آلة للملاحظة

بعض آخر فتأمل **قال الشيخ** ومن لطايف هذا النوع
الظاهر أن من للتبقيض فلا بد من أن يكون لطيفة أخرى
ويمكن أن يقال الإشارة بكلية واحدة ومن الترتيب
إلى العلة الأربع لطيفة أخرى وفكر المتقابلين في التوفيق
وهو العلم والمجهول لطيفة أيضا وقبل اشتغال التوفيق علم
كل واحد من العلة لطيفة كما أن اشتغال علم العلة الأربع
لطيفة أعلم أن العلة المذكورة في التوفيق ليست عللا
للتوفيق وهو الفكر فإن الفكر علم ما عرفه هو الفعل المخصوص
وهو الترتيب وليس للفعل مادة ولا صورة بل العلة الاربعة
انما هو للامور المرتبة فاعلم ذلك **قوله** كل مركب صا ورعن
فاعل مختار للعلل الأربع انما يتحقق للمعلول المركب
الصا ورعن الفاعل المختار أو البسيط الصا ورعن
الموجب لا بد له من علة فاعلية والبسيط الصا ورعن
الفاعل المختار لا بد له من علة فاعلية وعلة عائية و
المركب الصا ورعن الموجب لا بد له من علة فاعلية

وماوية وصورية فافهم **قوله** بل المراءاة نواخذ
للمعلول الخ وهذا ظاهر بالتفليس الى العلة الفاعلية
والصورية واما بالتفليس الى الماوية والغائية فلا
فانها المذكورتان فيهما بالمطابقة الا ان يقال التعريف
هو انه يثبت لطايف المتعلق بكل من العلة وذكر الالوه
والتاوي لتحقيق النسبة الى العلة الماوية والغائية
فانه يثبت لها اشارة الى العلة الاربع على ما يشر
اليه في بيان لطائف التعريف وقول الشارع امور
معلومة اشارة الى المادة الخ مبني على كونها عليين
لتحقق النسبة الى كل واحد منهما فتأمل **قوله** بالتفليس
الى العلة محمولات عليه اي ما يكون صائحا لان يحمل عليه
فان الحمل لا يتحقق بين المعرف والمعرف **قوله** لان العلة
المعينة تدل على معلول معين الخ قيل ان اريد بالعلة
المعينة العلة القائمة فمهم لكن لا يتم التعريف وان
اريد بها العلة الناقصة فلانهم واجيب بان المراءاة

بما العلة التامة ولما ثبت ان نوع العلة يدل على معلول
 معين كان دلالة العلة مطلقا اقوى من دلالة
 المعلوم اقول هذا الكلام ظاهر لا يليق بكلام
 الحكماء ويمكن ان يقال المراد بالعلة ما يستلزم و
 جوده وجود المعلوم اى يتحقق المعلوم عند تحققه
 ولا شك ان الترتيب لم يكن علة تامة لكن يتحقق معه
 المعلوم وقيل ان العلة التامة ايضا لا يدل علم
 معلول معين نعم وجودها يستلزم وجود المعلوم
 واجيب بان المراد بدلالة العلة التامة علم معلول
 ان التصديق بوجود العلة التامة يستلزم التصديق
 بوجود المعلوم ونقل عن بعض الافاضل ان المراد
 بالتعيين مهربنا هو التعيين النوعى فان كل علة
 معينة بالنوع كالنار تدل على معلول معين كالحرارة
 وكون العكس فان الحرارة المعينة لا تدل على علة
 معينة كالنار واعتراض عليه بان هذا اغايبهم ^{كان}

الحرارة العارضة للشمس والحرارة العارضة للنار متحد
 بين النوع فاجاب عنه بانه كذلك ومبين في موضعه
 فحصل الجواب ان دلالة الترتيب علم الهيئة التي معلولة
 ايضا بالالتزام الا ان الشارح عتبه عنها بالمطابقة
 للثبوت علم ان تلك الدلائل التامة بين احدهما الظاهر
 من الاخرى وهما الجواب اندفع ايضا ما قيل من ان
 الترتيب لو كان اشارة الى العلة الصورية بالمطابقة
 لمكان الترتيب نفس العلة فاهم يصدق الترتيب علم الفكر
 تامل في هذا المقام فانه من مطارد الاضمار **قوله**
قال الشارح اى الفكر ليس بصوب واما قوله واما قيد
 للثبوت لا للثبوت تدبر **قوله** اى بفكر في وقت ويعتقد حكم
 الى اشارة الى جواب دخل مقدر وموانى المص قال
 بل الانسان الواحد بنا نفس في وقتين وقد تقرر ان
 الحاد الزمان شرط في تحقق التناقض وما حصل الجواب
 ان في هذا المقام زمانين زمان الفكر والحكم اى الابدان

والاستماع وزمان اعتبار الحكم أي الوقوع واللا و
 نوع أي زمان اغتر وقوع النسبة أو لا وقوعها فيه
 والمعتبر في التناقض هو الثاني أي زمان اعتبار الحكم
 لازمان الفكر والاعتناء **قَالَ الشَّاحِبُ** فَمَنْ
 واحد الظن ترك قوله من **قَالَ الشَّاحِبُ** وقد يفكر و
 يؤذي فأكبره المصدق بقدم العالم ثم يفكر ويؤذي
 التصديق بحدوث العالم لا يقال لا بد في التناقض
 من الاختلاف بالإيجاب والسلب لا يتحقق ذلك في
 قولنا العالم قديم وقولنا العالم حادث لانا نقول
 قولنا العالم حادث في قوة قولنا العالم ليس بقديم
قوله وانتم على بيان الخطأ إشارة إلى جواب السؤال
 مقدر وموانه لا يلزم من الدليل المذكور وهو قوله
 لا بعض العقلاء يناقض بعض الثبوت الخطأ
 في الإنكار الكاسية للتصديق والحدى هو ثبوت
 الخطأ في الإنكار الكاسية للتصور والتصديق

فكره لا

لثبت

لثبت الاحتياج إلى قسمي المنطق فلا يتم التقریب ثم
قَالَ الشَّاحِبُ فلا يكون كل فكر صوابا فست الحاجة قبل
 عدم أصابة الفكر وإيما لا يوجب الاحتياج إلى مثل
 هذا القانون أعني الذي يفيد معرفة طرق الاكتساب
 وتميز الصيغ من الفكر الفاسد لجواز أن يكون طرق
 الاكتساب وثراؤها وتميز صيغها عن سغيرها معلوما
 بالضرورة واجب بانه لما علم بالضرورة أن هذا ليس
 معلوما بالضرورة طويت هذه المقدمة واكتفى بما يشير
 إليها من قوله يفيد معرفة طرق الاكتساب والاحاطة
 بالصيغ والفاسد منها أقول الإشارة في النتيجة إلى
 مقدمة من الدليل يفيد صراحا فالظن أن يقال فاكتمى بما
 يشير إليها من قوله لنا قضية بعض العقلاء بعضنا في مقتضى
 أفكارهم وأقراء غفلة العقلاء في جميع المباحث التي
 وقعت فيها المناقضة بل عن الطرق الظروية في غاية
 البعد فامل **قوله** به يراد المقصود إلى إشارة الإجابة

هذا جواب عن قول مقدر وهو أن لا يتم أن يكون لنا قضية بعض العقلاء في جميع المباحث التي وقعت فيها المناقضة بل عن الطرق الظروية في غاية البعد فامل قوله به يراد المقصود إلى إشارة الإجابة

وحل مقدرو توانه يلزم من المقدمات التابعة الاحتياج
 بمعرفة تفاصيل الانظار الجزئية التي هي المفصولة ولا
 يشب الاحتياج الى القانون المذكورة فلا يتم الترتيب
 وحاصل الجواب انه لما ثبت الاحتياج الى معرفة تفاصيل
 الانظار الجزئية وهي متفرقة لانها غير متاهية فيثبت
 الاحتياج الى قانون يرجع اليه في معرفة احوال اي
 نظار يد من الانظار بخصوصية الجزئية فيثبت الاحتياج
 الى قانون ايضا قبل انما يلزم الحاجة الى القانون المذكور
 كور ان لو لم يكن طريق آخر الى تحصيل المطالب العلمية
 غير الفكر لكن فلكرم فان من الطرق تحليل النفس
 عن الشواغل والتوجه ليقاض عليه الحق الصريح ويجب
 بان الحاجة الى المنطق انما هي بالنسبة الى الذين يشتد في
 العالم بالنظر والكسب منهم الاكثرون وما سواهم كالقوي
 من عند الله بالقوة القدسية النادرة وجوده يستغنى
 عنه فافهم وانا اقول لا يلزم من الدليل الاحتياج

الى جميع قوانين المنطق فانه يدل على الاحتياج الى ما لا
 يحاط به للذهن عن الحقائق الفكرية ووجوده نفس الترتيب
 لا الحقائق فلا يلزم الاحتياج الى القوانين المتعلقة
 بالماوراء فتأمل **قوله** ثم ان اكتسابه من تلك المبادي لا يمكن
 الى هذا اعلم ان من تقدمه الجنس علم الفصل بالوجوب
 نظرا وما علم ان من تقدمه بالاستحسان كما هو التحقيق
 فغير نوع خفاء لانه اذا حصل المبادي المعينة في القبول
 يحصل منها المطبقات طريق كان سواء قدم الجنس او لا
 الا ان يقال معناه علم فلك التقدير ان اكتساب المطبقات
 من تلك المبادي لا يمكن من غير انضمام بل لا بد من
 الانضمام الخاص والترتيب المعين تدبر **قوله** وان
 وقع خطأ اما في المبادي او في الطريق لم يصب المطبقات
 قبل او اوقع خطأ في الطريق لم يصب المطبقات اصلا
 وان وقع خطأ في المبادي لم يقبض في بعض الصور
 لانه كلها فان قولنا زيد فرس وكل فرس حيوان يصب

المطلوب وسواء يوجبون مع وقوع الخطأ في المبادى
قوله النطق بطلق علم النطق الظاهر في المعنى ان
 النطق في كلام الشارع يمكن حمل على احد هذين
 الوجهين **قال الشارع** ورسموه بان آله فانونه الى
 قبل ما تم من قوله فانون بفيد تعريف النطق بالنطق
 الى نوع من حيث انه علم من العلوم وهذا تعريف
 له بالقياس الى غيره من العلوم وفيه تشبيه علم انه عالم
 في نفسه آله لغيره اقول كما ان الثاني تعريف له بالقياس
 الى غيره يكون الاول تعريف بالقياس الى غيره كما لا
 يخفى علم المتأمل فالظاهر ان يقال لما كان بيان الما
 هية جزءا مستقلا من المقدمة فكونه ثانيا بطريق الا
 صالة فافهم **قال الشارع** او علة علة الشيء تعليل
 لا يستقار من قوله فانها واسطة بين فاعلها ومفعولها
 وهو يكون واسطة بين فاعلها ومفعولها اي اذا كان
 العلة المتوسطة بين فاعلها ومفعولها يكون واسطة

لأنه لا يمكن أن يكون العلم بالشيء معرفة بالشيء نفسه بل معرفة بالشيء كذا
 وهو العلم بالشيء كذا وهو العلم بالشيء كذا

واسطة

بشئ الفاعل والمفعول في كل الفاعل او علة علة الشيء
قال الشارع لان اثر العلة البعيدة لا يصل الى المعلول
 قبل ان احتياج المعلول الى العلة البعيدة او واضح
 لانها لو فرض انتفاءها وجب انتفاؤه ولا معنى للتأثير
 الا هذا الاحتياج واجب بان هذا معنى لا يصل الى
 المعلول بواسطة القرينة فان هذا المعنى ان احتياج
 الكل ما يتوقف عليه لاحق له لا بواسطة والتحقق ان
 التأثير في الوجود ليس الاستنباط له والبينة مستق
 بواسطة والقرينة مستبعدة بغير واسطة **قال الشارع**
 فضلا عن ان يتوسط ان قبل فضلا لا يقع موقعه
 فانه مصدر يتوسط بين مستبعد او لا ومختل فانها او
 اكثر بعد امه للثمة ومعنى كلامه ان اثر العلة البعيدة
 لا يصل الى المعلول فضلا عن ان يتوسط في ذلك الوصول
 شيء آخر فلا يكون الثاني مقبلا ولا اكثر بعدا من الاول
 فانه يمكن ان لا يصل ان شيء الا شيء آخر بلا واسطة و

معلوم والتحقق ان اثره الى ان السوال
 مستبعد

ويصل بواسطة فالجواب ان المراء بقوله لا يصل الى المعلول
 انه لا يمكن ذلك والوصول الى الموضوع فرع امكان الوصول
 فيكون ما بعده اكثر سخا لانه من الاول فتأمل **قوله**
 والجواب انا اذا فرضنا حاصل الجواب انه لا يلزم من
 عدم وصول الة العلة البعيدة الى المعلول كون
 المعلول غير متعلل عن العلة البعيدة فالغائب لا وصل
 في وجوده بطريق التاثير اعم من ان يكون فاعلا
 له ومؤثرا فيه او فاعلا للفاعل ومؤثرا في فاعله فالعلة
 البعيدة ايضا تكون فاعلة للمعلول فيصدق علم العلة
 المتوسطة انها واسطة بين الفاعل ومنفعلة فيحتاج
 الى القيد الاخير لاجرا **قال الشيخ** والقانون اي
 كلتي الى القانون في اللفظ الشرائية سم المسطر ويجعل
 ان يكون مسطرا ككتابة وان يكون مسطرا للجزء وان
 ما كان فهو اي يتوصل به الى امور كثيرة فيكسبه المعنى
 الاصطلاحي والمراء بالانطباق الاشتغال كما مر

والجواب ان
 كلتي الى القانون
 في اللفظ الشرائية
 سم المسطر ويجعل
 ان يكون مسطرا
 ككتابة وان يكون
 مسطرا للجزء وان
 ما كان فهو اي يتوصل
 به الى امور كثيرة
 فيكسبه المعنى
 الاصطلاحي والمراء
 بالانطباق الاشتغال
 كما مر

يدرج حيث قال منطبق اي مشتمل بالقوة فعناه امر كلي
 مشتمل على احكام جزئية موضوعه اشتمال لا يتوقف احكامها
 منه ويجعل ان يكون المراء بالانطباق لئلا يقعناه امر
 كلي تحول موضوعه عما جزئياته ليتوقف احكامه جزئياته
 موضوعه منه لا يقال الاشتمال كونه بحيث يعلم منه
 تلك الاحكام ولا شك ان تلك الحقيقة حاصله للتفصيل
 الكلية بالفعل فتكون مشتملة عليها بالفعل لا بالقوة
 لاننا نقول اذا قلنا زيد في ضرب زيد وعمر في قال عمرو
 وقال لزيد فروع فهذا الامر الكلي مشتمل بالفعل على تلك
 الاحكام واما اذا قلنا كل فاعل في فروع فهذا الامر
 الكلي مشتمل عليها بالقوة القريبة الى الفعل لانه فيقول
 منطبق على جميع جزئياته اه مستذكر ان قوله امر كلي يغني
 عنه والذي يدور في ظاهري في وقعه وجهها الاول هو
 ان يقال المراء بالامر الكلي المفهوم الكلي اعم من التصو
 والقصدي فيقولنا منطبق على جميع جزئياته يخرج المفهوم

فقط تحول موضوعه
 عما جزئياته

لا في جواهره

ويكون ان بدفعه على وجه لا يدور
 البحث انما عليه فان قوله
 منطبق على جميع جزئياته بيان
 وتفصيل لقوله كل وقوله
 ليتوقف فائدة الانطباق اي
 ان يتوقف احكامها منه ان كانت
 نظرية متولانا بعد الله

الكلي التصوري وبقولنا يتعرف احكام جزئياته منه يخرج
القضية الكلية التي فروعها بدبرية والثاني ان القضية
الكلية لا تتبع قانونا مطلقا بل من حيث يختصا لهما علم
تلك الفروع بحيث يتعرف احكامها منها فلا بد من قوله
منطبق الى وجهها حيث ومواءم القانون او اكان عبارة
عن قضية كلية يستخرج منها فرعها النظرية المندرجة
تحتها فلا يكون تعريف المنطق شاملا لاجزاء البديهية التي
فروعها بدبرية ايضا كقولهم الشكل الاول منتهج واليدين
الاستثنائي منتهج وفرصته بان بعض اجزائه ومثله
الشكل الاول منتهج بدبرية والفروع المندرجة تحته ايضا
بدبرية فاعلم ذلك فانه وبقبي **قوله** فلا اشكال في
التصديقات اقول اي الاشكال في مفعلية المطالب
التصديقية وفي علية العاقلة اباها ولا اشكال في
آية المسائل التصديقية قد يقال ان الاشكال باق
بحاله فان الالة وسطة بين الفاعل ومفعول لا بين الفاعل

ومفعول واجب بان المطالب التصديقية هو الحكم بمعنى الو
قوة لا بمعنى الابغاع والانتزاع والحكم بالمعنى الاخير فعل
يتعلق بالحكم بالمعنى الاول بوسطة فيكون الاول مفعولا
فلا اشكال وبرود ذلك بان الالة هي الوسطة بين الفاعل
ومفعوله فوصول اثره اليه ولا يكون الابغاع اثره الفاعل
او الاشكال ايضا في الفاعل ايضا الى الفعل وظان
الابغاع ليس كذلك فلا يزال الاشكال اقول ايضا قوله
في الاكتساب يأتي عن هذا الجواب لان قوله في الاكتساب
بدل عما ان المنطق وسطة بين القوة العاقلة وبين
المطالب الكلية فوصول الاكتساب كما يقال المنشار
وسطة بين الفجار وقطع الخشب في القطع الا ان يقال
معناه في حالة الاكتساب ويمكن ان يجاب عن الاول
ايضا بان يقال معنى كلام الجيب عواء ملخص كلامه
رحم ان الحكم او اكان فعلا يصل اثره كذا الفعل الى
المطالب التصديقية فلا يتوجه عليه ان الابغاع لا يكون

على
التي لا يول المسائل فلهذا
المسائل لا المباهي التصديقية

سواء كانت مبررة في ذلك العلم او لا وبنى هذا المعنى
تتاول المباهي والموضوعات مندرجة تحت المباهي
علما حقق اقول فيه نظرا لانه على ذلك التقدير لا يتناول
الا المباهي التصديقية فاول الموضوع ايضا علم
تقدير ان يراى به التصديق بوجود الموضوع والحق ما
افاد من ان المقصود بالذات هو المسائل او
التصديق بها او الوسوم المذكورة للعلوم لا يصدق
الا على المسائل او على التصديقات بها مثلا تعريف المنطق
بانه انه قانونية لا يصدق الا على المسائل وتعريف النحو
بانه علم باصول تعرف بها احوال او اخر الكلام من حيث
الاعراب والبناء لا يصدق الا على التصديق بمسائله
قوله فلعل ذلك شامح بناء على شدة احتياج العلم اليها
فتبين لان منزلة الاجزاء مع انه يجوز اى لعل ذلك منه
شامح مع انه يجوز اه **قوله** لا يتوقف على تحصيله في الخارج
اي لا يتوقف على تحققه في الخارج وتحصيله وسواء في جميع مسائل

التي لا يول المسائل فلهذا
المسائل لا المباهي التصديقية

في المسائل التي لا يول المسائل فلهذا
المسائل لا المباهي التصديقية

بل يتوقف على تحققه وتصوره والظان وضع للمجاهد
العلوم لها وضع عام والموضوع له خاص **قال الشافعي**
وليس ذلك من مقدمة الشروع لان معرفة مجبته و
حقيقته يتوقف على الشروع في العلم فلو كان الشروع
في العلم موقفا على معرفة مجده لزم الدور **قال الشافعي**
وانما المقدمة معرفة بحسب اسم اقول الظان المراد
بالمقدمة ما يتوقف عليه الشروع على البصرة والام لا يح
لظفر ويمكن ان يقال للحكمة اضافة ويحتمل ان يكون الشارة
الما حققه بعض المحققين من ان مقدمة الشروع في
العلم معرفة به اسم ولا يتحقق الشروع اصلا بتصوره
بوجه ما فاعلم ذلك **قال الشافعي** فان قلت تحصله لك
تقول معرفة العلم مجده لا يحصل الا بالعلم بجميع مسائله
والعلم بالمسائل التصديقية بها الى وحاصل الجواب
تعيين الدليل فكانه قال معرفة العلم مجده ليس من مقدمة
الشروع لان العلم هو التصديق بالمسائل فيتوقف

التي لا يول المسائل فلهذا
المسائل لا المباهي التصديقية

في المسائل التي لا يول المسائل فلهذا
المسائل لا المباهي التصديقية

موقوفه

49

يكون معناه ان ذلك متقدر في حالة الشروع و يقال
ايضا لانه لا بد من تفعل تلك التصديقات في تحصيل كل
مسئله و هو متقدر و الله اعلم بالصواب

قال الشارح بيان الاول انه لو لم يكن المنطق
 بدريها لم يكن ان يتوجه هذا البيان بوجهين
 الاول انه لو لم يكن المنطق بدريها لكان كسبيا
 فاحتيج في تحصيل كل مسألة منه الى قانون آخر
 تنسب منه وذلك القانون ايضا نظري فاحتاج
 ايضا الى قانون آخر فاما ان بدور او تسلسل
 وانما انه لو لم يكن بدريها لكان كسبيا فاحتيج في
 تحصيل كل مسألة الى قانون مفيد لمعرفة طريق
 التماسه وذلك القانون ايضا نظري فاحتيج في تحصيله
 الى قانون آخر نظري وعلمه جذا فاما ان بدور او
 تسلسل **قال الشارح** المنطق مجموع قوانين
 الانساب لا يقال هذا كلام على السند لاننا نقول
 بل ذلك اثبات المقدمة المنوعة فان غرضه اثبات
 الدور او التسلسل على تقدير نظرية الكل
قال الشارح وتقرير الجواب ان المنطق ليس

منه من حيث هو
 بل من حيث هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو

منه من حيث هو
 بل من حيث هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو

يخرج اجزائه بدريها والاول يستغنى عن تعمله فيه بحث وهو
 ان الاستغناء عن تعلم المنطق مدعي المعارض فلا
 بل لا يمكن في طريق المناظرة مقدمة من مقدماته ويمكن
 ان يقال ان فيه تنبيها على ضعف مدعاه
 فكانه قيل ليس المنطق بدريها والاول يستغنى عن تعمله
 وموظ البطلان مع انه كلام على السند **قال الشارح**
 بل بعض اجزائه بدريها القواعد المنطقية بعضها بدرية
 كالشكل الاول منتهج والتعويض الاستثنائي منتهج او لا
 يتوقف خبره العقل بهما الا على تصورهما اطرهما التي
 يكيفها التنبيه على مفهومها اصطلاحية وكما ان القا
 عديتين بدريهما كذلك الاحكام بطبيعة المندرجة
 قسمها فانك اذا وقعت على قائل مخصوص علم بدئية
 الشكل الاول مثلا وعرفت معنى الانتاج جزمته بانه
 منتهج بلا خفاء وفي قوله كالشكل الاول مسامحة لان
 الشكل الاول ليس جزءا من المنطق بل هو فرد

منه من حيث هو
 بل من حيث هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو

منه من حيث هو
 بل من حيث هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو
 فيكون هو

لم يدور ان تلك الاحكام لاينية
 بديهية بديهة كليتها كما كانت
 وقد حكم ان بديهية كليتها كانت
 حكاه او نظرياتها وبالعكس
 بل ان ادراك تلك الاحكام
 بديهية انما هي كليتها
 بحسب المذهب الحاشية المطالع

من افرا موضوع المنطق وانما المسئلة الشكل
 الاول منتج علم ما ذكرنا فافهمهم **قوله** فان قيل
 استفاضة البعض الكسبي محضه ان الجواب لاينم
 فانه علم هذا التقدير ايضا يلزم المحذور لان
 استفاضة البعض الكسبي من البديهية انما يكون
 بطريق النظر فيحتاج في معرفة صحة ذلك وفاسده
 الى قانون آخر بديهي او نظري باستنبط منه معرفة
 ذلك النظر ولاشك ان استنباط تلك المعرفة من ذلك
 القانون ايضا بطريق النظر فيحتاج في معرفة هذا
 النظر الى قانون آخر يستنبط منه بطريق النظر
 فيحتاج الى قانون الى قانون آخر لمعرفة هذا
 النظر وتمام جراتا ان يدور او يتسلسل تدبر قال
 المصنف في شرح الملخص تقرير السؤال ان يقال لو
 كان هذا المنطق من البديهيات بجميع اجزائه
 لاستغنى عن تعلمه لكن المقدم صق فالنا في مثله

اما الشرطية النظرية فظاهرة اما حقيقة المقدم فلانه
 لو لم يكن ضروريا بجميع اجزائه لكان نظريا بجميع اجزائه
 او بعضها وكيف كان احتاج حصوله الى الاكتساب
 الخوج الى هذا المنطق وذلك لافضائه الى الدور او
 التساخي ليس محروقا وتقدير الجواب ان يقال لم قلتم بان
 علم المنطق لو لم يكن ضروريا بجميع اجزائه لافتر حصوله
 الى الاكتساب الخوج الى هذا المنطق وانما يلزم ذلك
 ان لو لم يكن هذا العلم من العلوم التي لا يحتاج
 حصولها الى الاكتساب الخوج الى المنطق ولوم **قوله**
 وروبان ابطال كونه بديهي الى ملخصه ان كونه
 بديهي وكسبيا لا يختص بكونه محتاجا اليه حتى يلزم
 من ابطاله علم تقدير عدم الاحتياج الذي هو المدعى
 فقوله ولا تعلق له اي ولا تعلق لا بطل كونه بديهي
 وكسبيا معناه ان ذلك الابطال لا يختص بكونه محتاجا
 اليه حتى يلزم من ابطاله علم ذلك التقدير عدم الاحتياج

العلوم
 كعدم كونه المنطق من مثل هذه

العلم تقدير كونه محتاجا اليه

فانه يجوز على تقدير كون المنطق غير محتاج اليه قبله من
 منه الاحتياج فقد ظهر ان كونه بديهيما وكسبيا بالنظر
 المنفرد لا بملاحظة الاحتياج وعدمه **قوله** واما
 الثالثة عبارة عن الكبرى المطلوبة ويؤان كل كسبي
 لا يحتاج اليه في الكتاب النظر بآل عن قوله فلا
 يحتاج في كتاب النظر بآل فتأمل **قوله** اي لا يتميز
 عنده تميزا تاما ان قيل لانهم ان التميز التام لا يحصل
 الا بعد العلم بالموضوع لجواز ان يحصل بالاسم
 وبغيره من الاسماء الثانية فالجواب ان يقال المزا
 بالتمييز التام هو التميز الكامل الذي لا يحصل الا
 بالجوع على ما اشرنا اليه **قوله** فلذلك اعتبره على
 اي لما يتبادر الى الفهم اعتبره عليه فانه لو كان
 المقصود التصديق بالموضوع لم يتوجه للاعترا
 و2 به او بالخاص والعام المفيد والمطلق **قوله**
 واجيب عن ذلك بهذا الجواب للمعترض قوله بل لخلق

منه الاحتياج
 فانه يجوز على تقدير كون المنطق غير محتاج اليه قبله من منه الاحتياج
 فقد ظهر ان كونه بديهيما وكسبيا بالنظر المنفرد لا بملاحظة الاحتياج
 وعدمه قوله واما الثالثة عبارة عن الكبرى المطلوبة ويؤان كل كسبي
 لا يحتاج اليه في الكتاب النظر بآل عن قوله فلا يحتاج في كتاب النظر بآل
 فتأمل قوله اي لا يتميز عنده تميزا تاما ان قيل لانهم ان التميز التام لا يحصل
 الا بعد العلم بالموضوع لجواز ان يحصل بالاسم وبغيره من الاسماء الثانية
 فالجواب ان يقال المزا بالتمييز التام هو التميز الكامل الذي لا يحصل الا
 بالجوع على ما اشرنا اليه قوله فلذلك اعتبره على اي لما يتبادر الى الفهم
 اعتبره عليه فانه لو كان المقصود التصديق بالموضوع لم يتوجه للاعترا
 و2 به او بالخاص والعام المفيد والمطلق قوله واجيب عن ذلك بهذا الجواب
 للمعترض قوله بل لخلق

كلام ناقص للجواب وتوضيح ان التصديق بالموضوع
 من مقدمات الشروع لان تصور الموضوع على ما يتبادر
 من هذه العبارة فانه من المباد والتصورية ولما كان
 التصديق المذكور يتوقف على تصور مطلق الموضوع
 وجب اولا تعريف مطلق الموضوع حتى يمكن التصديق
 بالموضوع **قوله** ولما اصلها كنه ومصلحة ان المطلوب
 في هذا المقام لو كان تصور ما صدق عليه موضوع
 المنطق كما يتبادر من العبارة لم يجتمع المعرفة المو
 ضوع اصلا كما ذكره المعترض لانه عارض له وان
 كان المط التصديق بالموضوع كما ذكره القائل
 بقوله بل لخلق احتج الى بيان مفهومه واعلم انه يمكن
 حمل كلام القوم هذا على ما هو لخلق فان معنى قولهم
 لما كان العلم بالخاص اني لما كان المقصود التصديق
 بان الشيء الفلاني موضوع المنطق وذلك لا يمكن الا
 بعد معرفة مفهوم موضوع المنطق والعلم بالخاص

منه الاحتياج
 فانه يجوز على تقدير كون المنطق غير محتاج اليه قبله من منه الاحتياج
 فقد ظهر ان كونه بديهيما وكسبيا بالنظر المنفرد لا بملاحظة الاحتياج
 وعدمه قوله واما الثالثة عبارة عن الكبرى المطلوبة ويؤان كل كسبي
 لا يحتاج اليه في الكتاب النظر بآل عن قوله فلا يحتاج في كتاب النظر بآل
 فتأمل قوله اي لا يتميز عنده تميزا تاما ان قيل لانهم ان التميز التام لا يحصل
 الا بعد العلم بالموضوع لجواز ان يحصل بالاسم وبغيره من الاسماء الثانية
 فالجواب ان يقال المزا بالتمييز التام هو التميز الكامل الذي لا يحصل الا
 بالجوع على ما اشرنا اليه قوله فلذلك اعتبره على اي لما يتبادر الى الفهم
 اعتبره عليه فانه لو كان المقصود التصديق بالموضوع لم يتوجه للاعترا
 و2 به او بالخاص والعام المفيد والمطلق قوله واجيب عن ذلك بهذا الجواب
 للمعترض قوله بل لخلق

يعني المفيد وهو موضوع المنطق مسوق بالعلم بالعام
 يعني المطلق وهو موضوع المنطق ^{بشيء} وبب ^{بشيء} اول لا تعرف
 مطلق الموضوع ليحصل معرفة موضوع المنطق حتى
 يمكن التصديق بالموضوعية **قال الشيخ** كالنعجب
 اللاحق لذات الانسان اي كالتعجب بالقوة ان قيل
 التعجب هيئة انفعالية للنفس عند اوراق امور غريبة
 فلا يلحق الشيء لذاته بل لا ميساوية وتكون اوراق
 الامور الغريبة قلنا التعجب يطلق على اوراق الامور
 الغريبة ايضا فانهم **قوله** واعلم ان العوارض التي
 تلحق للاشياء لذواتها اشارة الى وضع ما قيل من
 ان العرض الذي تلحق الشيء لذاته اي بلا واسطة
 يكون ثبوته له بتمامه كيقين محمول من مائل
 العلم وتحقيق هذا الكلام ان الوسيط بحال علم
 معين في الوسط في التصديق وهو ما يفيد العلم
 بثبوت الشيء للشيء سواء كان ثبوته له لذاته كساوي

فيهم احياء احياء

الزوايا الثلث للثلاث للثلاث او لا آخر
 الوسط في الثبوت وهو ما يفيد حقوق الشيء للشيء
 في الواقع سواء كان العلم بلحوقه آياه بديهيا او كسبيا
 والوسط ^{والواسطة الثانية} هنا هو الوسط في الثبوت والقضية التي
 هي بلا واسطة في التصديق تكون بديهية ولا تكون
 من المطالب العلية واما القضايا التي هي بلا واسطة
 في الثبوت فهي بحاجة الى وسط في التصديق كما ذكرنا
 فيكون من المطالب العلية هذا وقد قيل ان العوارض
 رضى التي تلحق للاشياء لذواتها لا يكون بينها وبين
 بين تلك الاشياء واسطة في العروضا وهي ما يكون
 معروضا في الحقيقة كالتعجب بالقوة الذي هو واسطة
 في عروضا الضحك للانسان فان الضحك عارض له في
 الحقيقة واما في ثبوته لتلك الاشياء فهي بحاجة الى
 الواسطة ^{بواسطة} وبما ذكرنا من ان المراد بالواسطة هي
 الواسطة في الثبوت او العروضا فينبذ في ايضا ما

الواسطة في العروضا

هذا القول هو الذي هو في الحقيقة لا يثبت في العلم

فيل كيف يكون الوسطية مابيننا وقد قدره بما
يقدره بقولنا لانه حين يقال لانه كذا والنار
ليست كذا فكذا لا يقال الماء جار لانه نار فاعلم
ذلك **قال الشارح** كالحركة بالارادة اي المتحرك
بالارادة جزء مفهوم للجوان فلا يكون عارضا
للانسان ويمكن ان يقال المراد بالمتحرك بالارادة
بالفعل وان يقال في كونه جزء من الحيوان في قوة
هذا يجوز للمثالية مع ان المطابقة في المثال ليست شرط
بل جهة الفرض كافي فيه **قوله** وليست بصحيحة لان
المبحوث عنه في العلم هو الآثار الخفوضة المسماة
بالآثار المطلوبة لا شاملة له ولغيره او المقصود
فيه معرفة احوال الموضوع كالانسان من حيث
انه انسان واللاحق بوسطية الجزء الاعم كالحيوان
ليس من احوال الانسان بل من احوال الحيوان
فلا يبحث عنه في علم الانسان بل في علم الحيوان اي

اي في علمه في سببه

في علمه في سببه

مثال

هذا القول هو الذي هو في الحقيقة لا يثبت في العلم

دور له **قال الشارح** لا مراد في اعم منه اي مطلق
كالحركة اللاحقة للابيض بوسطية انه جسم فان
الجسم اعم من الابيض وفان عن مفهومه او
مفهوم الابيض شيء له البياض واما كونه جسما او
غيره فهو خارج عن مفهومه او من وجه كالضيق
العارض للابيض بوسطية انه انسان فيل فيه بحث فانه
ان اريد ان الجسم خارج عن مفهوم الابيض فسلم
لكن الحركة لا تلحق بمفهومه وان اريد انه خارج عما
صدق عليه الابيض فلا ثم خروجه لان الجسم ليس
له ان قيل اننا نختار الشق الثاني فان الحركة لاحقة
لذات الابيض بوسطية الجسم الخارج عن المفهوم
الصادق على الذات والمعتبر هو الخروج عن ذلك
المفهوم لاعن الذات فنقول ان المعتبر هو الوا
سطية في العوض وبنى التي تكون موضوعة لذلك
العارض في نقول الوسطية التي هي الجسم منها ان

هذا القول هو الذي هو في الحقيقة لا يثبت في العلم

اشارة الى الاعراض الذاتية فنامل **قوله** ليس
 الحرا وانها مطلقا موضوع المنطق حاصل هذا
 الكلام وقع اعتراض وتقرير الاعتراض هو ان
 يقال قولكم المعلومات التصورية والتصديقية
 موضوع المنطق فهو ظاهر الغا فان المنطق
 لا يبحث عن جميع احوال المعلومات لان من احوال
 المعلومات كونها موجودة والمنطق لا يبحث عنه
 وان اريد انها موضوع المنطق من حيث الابطال

من ثمة الموضوع وفي حكمه في لزوم كونه مسلما
 في ذلك العلم او لا بد في كل علم من كون موضوعه
 متما الثبوت فلم يكن من الاعراض المطلوبة
 بها في ذلك الفن بل يجب ان يكون المبحث عنه
 احوالا اوضح للموصل بعد اعتبار كونه موصلا
 واما تقرير الرفع فهو ان قيد الموضوع بوصفه
 الابطال لا يقع عليه هذا القيد نظاير هذا

كان الابطال
 للشيء في ذاته
 لا في غيره
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره

القيد

القيد في موضوعات العلوم **قوله** احدها الابطال
 الى مجهول تصوري الى فانه اذا حكم عن المعلوم
 التصوري بانه رسم او حد كان معناه انه مو
 صل الى المجهول التصوري بلا واسطة ضمنية و
 بذلك تنصح عدم صحة ما قيل من انه في المنطق مسئة محورها
قوله فصلا وخاصة اعلم ان الفصل والخاصة يبحث
 عنهما على ما ذهب اليه المصنف تارة من حيث الابطال

وتارة من حيث يتوقف عليهما للابطال **قوله** وذلك
 للرؤية على سبيل الاطوار لان البحث عن الموصل او عما
 يتوقف عليه الموصل والبحث ليس شيئا منهما فيكون فكل
 منهما على سبيل الاستطراد ولغايل ان يقول لا بد
 ان يبحث في هذا الفن عنه لانه مما يتوقف عليه الموصل

الى التصديق **قوله** وثالثها ما يتوقف عليه الابطال
 المجهول التصديقي اقول الظاهر ان يجعل هذا القسم
 من احوال المعلومات التصورية التي يتوقف عليها

الابطال الى المجهول التصوري
 لا الى المجهول التصديقي
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره

الابطال الى المجهول التصوري
 لا الى المجهول التصديقي
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره
 لان الابطال
 هو ان يكون
 الشيء في ذاته
 لا في غيره

الاتصال الى المجهول التصديق ككون المعلومات
 التصورية موضوعات ومجولات **قال الشارح**
 والموصول الى التصديق التصديقات لا يقال ان المو
 نوع والمجول من قبيل الموصول الى التصديق وليس
 من قبيل التصديقات فلا يصح قوله والموصول الى
 التصديق التصديقات لانا نقول المواصل من المواصل
 الموصول القريب والبعيد لا مطلق الموصول كما استبر
 اليه في الحاشية ولو جعل الموصولان في كلام الشارح
 على القريبين يتم ولم يحتاج الى التفسير المذكور **قوله**
 ولما ثبت ان لهذا النوع ان اشارة الى وقع ما قبل
 ما ذكرتم انما ينتج تقديم القول الشارح طبقا ان
 لو كان كل ما هو من قبيل التصديقات مقدما على كل
 ما هو من قبيل التصديقات لوجب كلية الكبرى في
 الشكل الاول وهو **قال الشارح** اما انه ليس على
 ان قيل الظاهر في قوله اما انه يحتاج اليه التصديق

انما هو في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة

انما هو في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة
 التصديق في الحقيقة

فالجواب ان في اما انه يحتاج اليه التصديق مباحث
 طويلة الذيل فتقدم مع تلك المباحث بوجوب التباعد
 بين قوله اما انه ليس على له وبين المدعى وهو قوله
 والتصديق كذلك وبدون تلك المباحث يقع الفصل
 بينه وبين المباحث المتعلقة به بقوله اما انه ليس
 على انه فافهم **قوله** كذلك لا يستدعي تصور النسبة
 الحاشية الا بوجوبها سواء كان بكنهها او لا قبل تصور
 النسبة تابع لتصور طريفها فان كانا متصورين
 بالوجه فهي متصورة بالوجه وان كانا متصورين
 بالكنه فهي ايضا متصورة بالكنه **قوله** وهذا معنى
 باطل لان تحقق النسبة الحاشية لا يتوقف على تصور
قوله وهذا اظهر فافهم فان قيل بل من غير هذا
 التقديم فافهم المدعى والدليل فلما ذكر في الاول
 واما فافهم المدعى فللملزمة اعتبار نفس النسبة
 في التصديق وفافهم المدعى لا بوجوب اظهرية الفاو

هذا هو المقدم في الدليل على انه يلزم في الدليل على هذا التقدير
 ما يلزم على الاول مع اى اكثر وهو عدم صحة قول
 الامور او الواجب ان يقول الا يبين وقد
 وجه بان معنى كلامه انه لم يكن لقوله لامتناع الحكم
 فمن جهل معنى من حيث كونه دليلا اما على الاول
 فلان المدعى احتياج التصديق المتصور النسبة
 وامتناع النسبة بدون تصورهما لا يوجب ذلك
 واما على الثاني فلان المدعى استدعاء التصديق نفس
 النسبة وامتناعها بدون تصورهما لا يستلزم ذلك
 مع ان المتبادر في الدليل لا يلائم على هذا التقدير
 فتأمل **قوله** هناك وجه رابع يلزم منه ما يلزم اذا
 اريد به في الموضوعين الاتباع من استدعاء التصديق
 تصور الاتباع وما اذا اريد به النسبة في المو
 ضعين ونحو ان لا يكون لقوله لامتناع الحكم من
 جهل معنى **قال الشارح** او اتباع النسبة الى ان قيل

على

على هذا التقدير ايضا لم يكن لقوله من جهل معنى فان
 الاتباع ايضا يتحقق بدون تصور فنقول على هذا
 التقدير لو كان الاتباع فعلا فله معنى صحيح وملخص
 هذا الكلام هو ان يقال لو اريد به في الموضوعين
 الاتباع يلزم استدعاء التصديق تصور الاتباع
 واللازم بط فالملزم ومنه وان يري او من الحكم في
 الموضوعين الاتباع والامتناع ايضا بط فقال الشارح
 لانه بطلان اللازم وانما يبطل ذكر لو كان الحكم او
 را كما اذا كان فعلا كما هو مذموب المص فيستدعي
 التصديق تصور الاتباع فاشتبه التبدل المقدم
 المتنوعة بانه يلزم استدعاء التصديق تصور
 الاتباع بطريق الجارية حيث قال لا بد فيه من تصور
 الاتباع ولم يذبح احد من المص وغيره اليه فجاوز الشارح
 وقال لانه الملازمة المذكورة التي اقرتها بقولك
 لو اريد به اتباع النسبة فيهما يلزم استدعاء التصديق

والاستدعاء التصديق تصور
 الاتباع بطريق الجارية

بد المص معنى بخلافه

الموضوعين

تصور الابقاء وكيفية شتم وقد فرق بين قول
 الامام في المخلص قول المص هذا بعزم صحت عطف
 اليكم في قول الامام في المخلص علم المضاف وصحة عطية
 عليهم في قول المص فاعرفوا عطف علم المضاف لم يلزم
 الاستدعاء المذكور اتصالاً فان ثبت المستدل الملازمة
 بانه لا يصح العطف في قول المص ايضا على المضاف
 للوجوه المذكورة ولا يخفى ان في منع الملازمة و
 اثباتها لا بد من قطع فعلية اليكم واورا كيته وانه
 تقديم منع الملازمة او هكذا ينبغي ان يفهم هذا
 المقام فانه من المداخل التي تدرق فيها الاقدام
قال الشارح قال الامام في المخلص كل تصديق لابد
 فيه من ثلث تصورات قال المص في شرح المخلص
 ليس غرضه ان التصديق عبارة عن هذه التصورات
 الثلاثة لانه لو كان عبارة عنها لوجب ان يتحقق
 ما عليه التصديق كلها لتحقيق هذه التصورات

ومن اليقين انه ليس كذلك بل لابد مع هذه التصورات
 الثلاثة من امر رابع وهو ايقاع الحكم بالارتباط المقصود
 بين الطرفين فلا يلزم منه ان يكون التصورات في
 حقيقة التصديق زائدة على هذه التصورات الثلاثة
 لان تصور ايقاع الحكم بالارتباط بين الطرفين
 يكون شرطاً خارجاً عن حقيقة التصديق بل الدال
 في حقيقة مع التصورات الثلاثة هو ايقاع الحكم بالارتباط
 بتباط بينهما فقط وهذا الكلام الذي خرج بفعلية
 الحكم وشرطية تصوره قاعاً في ذلك **قوله** وايضا يلزم
 ان يكون كونكم في المدعى لغواً اقول انما يلزم
 ذلك اذا كان الحكم او اكانا او اكان فعلاً فلا
 اذ كون الحكم لتصوره السابق عليه فكانه قال
 لابد في حصول التصديق من تصور الحكم عليه
 وبه ونصور الحكم وهذا اول ثلثه ان يقول بهذا اليل
 اعني قوله لا امتناع الحكم الى يقتض وجوب تحقق هذه

من مستند
 من شأنه ان يقال ان الحكم
 لا يتصور ان يكون له
 لا يتصور ان يكون له
 لا يتصور ان يكون له

التصورية عند تحقق ما هيته التصديق لكن لا يلزم
 منه ان يكون هذه التصوريات داخلية في ما هيته
 التصديق لجواز ان يكون حصولها عند تحقق ما
 هيته التصديق لالزامها واخذ فيها بل لالزامها من
 الشروط الخارجية ومنها والمدعى وصول هذه التصورات
 فيها حيث قال لا بد فيه اقول يمكن ان يحجب عنه بان
 المدعى توقف التصديق عليها مع قطع النظر عن جبرتها
 او شرطيتها او عرضة بيان تقدم التصور على التصديق
 وهو يحصل بحججه بيان التوقف فتأمل **قال الشارح**
 واما المقالات فتثلث المقالة الاولى في المفردات
 فان قلت المواد بالمفرد اما هو مفرد من اللفظ
 او ما هو مفرد من المعنى او ما يكون شاملا لهما
 ونحو الاولين ظ والثالث ايضا فاسد لعدم
 شموله اللفظ المركب فاجوب اننا نختار الشق
 الثاني وانما ذكرنا اللفظ بالشيء في هذه المقالة

هذا هو المقبول
 المالك

هذا هو المقبول
 المالك

قول

قوله فالمنطق او اراد ان يعلم غرضه محصلا ان
 معنى كلام الشارح هو انه لما توقف افاوة المعنى مطلقا
 واستغناؤها على الالفاظ فقط المنطقي في الالفاظ من
 جهة تعلم الجمهور اعم من المنطق وغيره بالقول الشرح
 واللمحة **قوله** بل يقول كلمة بل للتسفي فان الوجه الاول
 يكون المفيد فيه خاصا والمفاد عاما والوجه الثاني
 يكون المفيد فيه عاما والمفاد خاصا لكن التفسير و
 التخصيص في الثاني يوجب التسفي كما لا يخفى على المتأمل
 ويمكن ان يكون قوله بل نقول توجيها آخذ لكلام
 الشارح وحاصله انه لما توقف افاوة المعاني مطلقا
 واستغناؤها على الالفاظ فمن اراد استغناؤه المعاني
 المنطقية من غير افاوتها آياه احتاج الى الالفاظ
 فقط المنطقي اليها ليس الا ذلك تدبر **قوله** وربما يورد
 على الندرة وذلك شرا ما ذكره المصنف من ان كل كلمة
 ولت يثبتها على زمان معين من الازمنة فانه حال

هذا هو المقبول
 المالك

هذا هو المقبول
 المالك

^{فقد قيل انها لو كان هناك قسم لم يوجدنا بالتشيع لكن}
 مخصوص بلفظ العرف دون لفظ العجم **قوله**
 انما اعتبر فقد الغير ليعلم ان المعنى ان المسموع من
 المسموع لا يغير العلم بوجوده لا فظ في الدلالة فانه
 يعلم وجوده لا فظ بالمشاهدة ايضا فلا يظهر لالة
 المسموع من المشاهدة وجوده لا فظ بل في المسموع
 من غير المشاهدة فانه لا يعلم وجوده لا فظ الا بدلالة
 اللفظ عليه فلا يظهر لالة اللفظ **قوله** واما ان
 الدلالة اللفظية في الوضعية التي قال قد ستر في
 حوصلتها شرح القاض اعلم ان الحصر اما عقلي مذكور
 بين النفي والاثبات يتجمل الفعل المحرور ملاحظة مفهوم
 بالاخصار واما المستقراء لا يكون كذلك فيستند اخصار
 الى التشيع والاستقراء سواء كان في الاثبات كالاخصار
 الدلالة اللفظية في النفي او في الاجزاء كالاخصار المركب
 في اجزائه من العناصر فالقسم ان كانت عقليه
 فهي بديهية لا يحتاج الى دليل وان كانت مستقرائية

فقد قيلها

التاليف بط فالقديمة مثله فالملزمة ظنية **قال الشارح**
 لا تنقض حد بعض الدلالات ببعضها لم يتقرر
 لا تناقض حد كل واحد من النظم والالتزام بالآخر
 لعدم الاطلاق على مثاله ويمكن تصورها فيما اذا كان
 اللفظ موضوعا لشيء ولازم ومجموعهما فاما ان يفتد
 حد الدلالات بتوسط الوضع انتقض حد كل من
 الدلالات بالآخرين لانه ان اريد من ذلك اللفظ
 المجموع فالدلالة على اللازم بالنظم وحد المطابقة
 والالتزام صار في عليها واذا اريد من ذلك اللفظ
 الملزم فالدلالة على اللازم بالالتزام وحد المطابقة
 والنظم صار في عليها واذا اريد من ذلك اللفظ
 اللازم فالدلالة على المطابقة وحد النظم والالتزام
 صار في عليها فانهم **قال الشارح** واللازم اي
 اللازم الذهني **قال الشارح** كالشئ

فانه موضوع للجزم لا يخفى انها ليست بموضوعه
 للجزم المعين بل لغزوب صدق عليه ولذلك غدت
 من الكلمات التي يخفى في قولها اراد به ذلك
قال الشارح او اطلق الامكان واريد به الامكان
 الخاص والصواب ترك قوله واريد به الامكان
 الخاص فان الامكان كلما اطلق يدل على الامكان
 الخاص بالمطابقة ويدل على الامكان العام
 بالتضمن ولا يخرج للماراوة في الدلات نعم
قال الشارح ويصدق عليها اي علم دلالة لفظ
 الامكان على الامكان العام **قال الشارح** خرجت
 تلك الدلالة اي خرجت عن حد المطابقة ولالة
 لفظ الامكان على الامكان العام حين اطلق
 على الامكان الخاص **قال الشارح** في تلك الصورة
 اي في الصورة التي اطلق الامكان واره او به الامكان
 الخاص **قال الشارح** في فقرها اي لتحقيق دلالة

الامكان على الامكان العام او اطلق على الامكان
 الخاص وان فرضنا انتفاء وضع لفظ الامكان بازاء
 الامكان العام **قال الشارح** مع انه يصدق عليها اي
 على الدلالة الالترامية **قال الشارح** وطلت فيه اي
 لولم يفيد حد المطابقة بنولط الوضع وطلت الالتر
 امية في حد المطابقة ولما قيد به خرجت عنه **قال الشارح**
 ولم يفيد دلالة التضمن هذا شروع في بيان
 التفاضل التضمن والالتزام بالمطابقة **قال الشارح**
 وصدق عليها اي علم دلالة لفظ الامكان على الامكان
 معين العام حين اطلق عليه لفظ الامكان **قال الشارح**
 خرجت عنه يعني خرجت المطابقة عن حد التضمن لان
 دلالة لفظ الامكان على الامكان العام حين
 اطلق عليه ليست بوسيلة ان اللفظ موضوع للمعنى
 وخلافه ذلك المعنى فيكون تضمينية بل بوسيلة ان
 لفظ الامكان موضوع بازائه ايضا **قول** وهذا

الامكان على الامكان العام او اطلق على الامكان
 الخاص وان فرضنا انتفاء وضع لفظ الامكان بازاء
 الامكان العام **قال الشارح** مع انه يصدق عليها اي
 على الدلالة الالترامية **قال الشارح** وطلت فيه اي
 لولم يفيد حد المطابقة بنولط الوضع وطلت الالتر
 امية في حد المطابقة ولما قيد به خرجت عنه **قال الشارح**
 ولم يفيد دلالة التضمن هذا شروع في بيان
 التفاضل التضمن والالتزام بالمطابقة **قال الشارح**
 وصدق عليها اي علم دلالة لفظ الامكان على الامكان
 معين العام حين اطلق عليه لفظ الامكان **قال الشارح**
 خرجت عنه يعني خرجت المطابقة عن حد التضمن لان
 دلالة لفظ الامكان على الامكان العام حين
 اطلق عليه ليست بوسيلة ان اللفظ موضوع للمعنى
 وخلافه ذلك المعنى فيكون تضمينية بل بوسيلة ان
 لفظ الامكان موضوع بازائه ايضا **قول** وهذا

هو الدلالة بالمطابقة اعلم ان تعريف الدلالات
 بالعلم محا فاما الفاعل والمفعول عن التامع
 او المع او بانتقال ذهن من سماع اللفظ الى المعنى من
 المسامحة ولا يلزم المقصود او لا استنباه في ان
 الدلالة صفة اللفظ بجلال الغنى والانتقال فان
 الغنى والانتقال من اللفظ انما بسبب حالة
 فيه فكانه قيل في حالة اللفظ بسببها يغنى المعنى
 او ينتقل منه اليه فكانهم يتنوعوا بالمسامحة على ان
 الشرة المقصودة من تذكر الحالة على الغنى او الالة
 تنقل في تأمل **قوله** وكذا او اعلم اشارة الى جواب
 وخرمقدروسوان والدلالة اللفظ على المعنى المطا
 بقى انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى فان اللفظ مالم
 يوجد قرينة اراوة احد معانيه لا يفهم منه معنى فلا
 يكون العلم بالوضع كافيا في المطابقة بل لابد من
 سطر اقرينة الارادة فيها ومحصل الجواب انه لا

ايضا

فان قيل في تعريف الدلالة بالمطابقة اعلم ان تعريف الدلالات بالعلم محا فاما الفاعل والمفعول عن التامع او المع او بانتقال ذهن من سماع اللفظ الى المعنى من المسامحة ولا يلزم المقصود او لا استنباه في ان الدلالة صفة اللفظ بجلال الغنى والانتقال فان الغنى والانتقال من اللفظ انما بسبب حالة فيه فكانه قيل في حالة اللفظ بسببها يغنى المعنى او ينتقل منه اليه فكانهم يتنوعوا بالمسامحة على ان الشرة المقصودة من تذكر الحالة على الغنى او الالة تنقل في تأمل **قوله** وكذا او اعلم اشارة الى جواب وخرمقدروسوان والدلالة اللفظ على المعنى المطا بقى انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى فان اللفظ مالم يوجد قرينة اراوة احد معانيه لا يفهم منه معنى فلا يكون العلم بالوضع كافيا في المطابقة بل لابد من سطر اقرينة الارادة فيها ومحصل الجواب انه لا

وخل

وخل للمار اوة في الدلالة فانه او اعلم ان لفظا موضوعا
 لمعان متعددة فعند سماعه يفهم معانيه بغيرها وان
 لم يعلم ان ما او المتكلم ما ز ابرهنا فانهم **قوله** ولا يمكن
 ان يكون اللفظ موضوعا خصوصية يعني كما لا يمكن
 ان يكون اللفظ والاعلام معان غير متناهية بالالتزام
 لا يمكن ان يكون اللفظ موضوعا لمعنى مركب من اجزاء
 غير متناهية ملحوظة تفصيلا عند الوضع حتى يلزم
 ان يكون اللفظ والاعلام معان غير متناهية ملحوظة
 تفصيلا بالتضمن فلا يبر وقل الفعل باعتبار النسب
 الداخلة في مفهومه فانها غير ملحوظة تفصيلا عند
 الوضع بل يلاحظ اجمالا ويوضع اللفظ **قوله**
 باوضاع غير متناهية احراز عن الوضع العام
 كوضع الاسماء الاشارة فان هذا موضوع
 لكل واحد من اثار اليه المذكور بوضع واحد وبديل
 على كل من تلك المعاني الغير المتناهية والدلالة مطابقة

قوله في تعريف الدلالة بالمطابقة اعلم ان تعريف الدلالات بالعلم محا فاما الفاعل والمفعول عن التامع او المع او بانتقال ذهن من سماع اللفظ الى المعنى من المسامحة ولا يلزم المقصود او لا استنباه في ان الدلالة صفة اللفظ بجلال الغنى والانتقال فان الغنى والانتقال من اللفظ انما بسبب حالة فيه فكانه قيل في حالة اللفظ بسببها يغنى المعنى او ينتقل منه اليه فكانهم يتنوعوا بالمسامحة على ان الشرة المقصودة من تذكر الحالة على الغنى او الالة تنقل في تأمل **قوله** وكذا او اعلم اشارة الى جواب وخرمقدروسوان والدلالة اللفظ على المعنى المطا بقى انما يتحقق اذا اريد ذلك المعنى فان اللفظ مالم يوجد قرينة اراوة احد معانيه لا يفهم منه معنى فلا يكون العلم بالوضع كافيا في المطابقة بل لابد من سطر اقرينة الارادة فيها ومحصل الجواب انه لا

الشؤون والنفي

قال الشارح ولا يشترط فيها اللزوم الخارجي
 الظاهر المقصود ببيان عدم اشتراط الدلالة الالزامية باللزوم الخارجي مع اشتراطها باللزوم
 الذهني لا ببيان عدم اشتراط اللزوم الخارجي
 بدون اللزوم الذهني فان الفرض من الشرط
 تحقق الدلالة الالزامية وعدم دخل اللزوم
 الخارجي في تحقق الدلالة الالزامية اظهر من ان
 يتحقق وتماثلونا عليك ظهر كره بل آخر على عدم
 اشتراط اللزوم الخارجي تدبر **قال الشارح**
 عما من شأنه اي من شأن شخصه او نوعه او جنسه
 القريب فالاول كالشخص الذي صار اعمى فانه بحسب
 شخصه قابل للبصر واما كالاكمة فانه بحسب نوعه قابل
 للبصر والثالث كالعقرب فانه بحسب جنسه القريب
 وهو الحيوان قابل للبصر **قال الشارح** واما
 مسئلة المطابقة الالزامية فتبين لان الالزام

التي تحصله ان مسئلة اهما الالزامية غير معلوم لعدم العلم
 بوجود ما هو شرط دلالة الالزامية في جميع الصور وهو
 وجود لازم يلزم من تصور المسمى بصورة والمثلية
 عدم العلم بوجود الشرط عدم العلم بوجود الشروط
قال الشارح لجواز ان يكون من الماهيات ما لا
 يستلزم شيئا كذا لا يقال لما كان جواز كون اللفظ
 موضوعا لمعنى بسيط علة لتيقن عدم مسئلة المطابقة
 التضمن فينبغي ان يكون جواز ان يكون من الماهيات
 ما لا يستلزم شيئا كذا كذا علة لتيقن عدم مسئلة اهما
 الالزامية لاننا نقول في فرق ما بينهما فان الجواز في
 الاول متعلق بكون اللفظ موضوعا للبايط واما
 وجوده في معلوم بخلاف الثاني فانه متعلق بوجود
 تلك الماهية فان وجود ما هيية لا يستلزم شيئا
 غير معلوم ان قيل ان لم يعلم كون اللفظ موضوعا
 لمعنى بسيط فلم يتيقن عدم مسئلة المطابقة //

التضمن فتعوض عن الاستلزام ان كلما تحقق
 يتحقق والبسائط ما هيته فان وضع اللفظ
 بازائها تحقق المطابقة بدون التضمن **قال الشيخ**
 واقله انها ليست غيرهما ولغايل ان يقع اللزوم
 الذي في ما يلزم من الملزوم تصوره ولا يلزم
 من تصور الماهية تصوراتها ليست غيرهما بل
 التصديق به ويمكن ان يجلي بان تصور الماهية او
 يستلزم هذا التصديق فيستلزم تصور كل واحد
 من طرفيها والنسبة بينهما **قوله** ولو صح لاستلزم
 كل تصور تصديقا ومووطا قطعاً والالزام من او
 راك او واحد او راك امور غير متناهية **قال الشيخ**
 فكثيرا ما تصور الماهيات ولم يحظ بها بالناحية
 قبل هذا اعترف بعدم استلزام الالزام كذا
 اجيب عنه بانه ليس للمانع مذهب اي المانع من
 حيث هو مانع جاز ان يقول ما هو في لفظ المذهب

فان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها

فان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها

وبان المراهية هي قوله ولم يحظ بها بالناحية
 الغير لا ما صدق عليه الغير فلا يلزم الاشكال فتأمل
قوله قد يتوهم ان مفهوم الكلية والجزئية اي كونه
 كلا وكونه جزءا وحاصله ان قبل ان التضمن مفهوم
 الجزئية من حيث هو جزءا ووصف الجزئية معنى خارج
 لازم يستلزم تصور الكلية منه وسمي تضائفا الكلية
 والجزئية فالتضمن بدون الالزام غير موجود ومحصلا
 الجواب انا قد تصور كثير من المركبات مع القول
 عن كونه مركبا وعن مفهوم الكلية والجزئية وليس
 معنى قولهم التضمن فهم الجزئية من حيث انه جزءا
 التضمن فهم الجزئية مع وصف الجزئية بل معناه فهم الجزئية
 بواسطة كونه جزءا اي سبب فهمه من اللفظ كونه جزءا من
 مفهوم سواد لوصف في تلك الحالة وصف الجزئية او لا
قال الشارح فان اللازم من افكوه ليس شيئا عدم
 استلزام التضمن الالزام قبل المقصود في الاستلزام

فان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها

فان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها
 وان تصور الماهية لا يستلزم تصوراتها
 بل تصور الماهية هو الذي يستلزم تصوراتها

على سبيل القطع اي ظهورها فذكرنا عدم المنفعة ام التضمن
 على سبيل القطع الا التضمن تدبر **قال الشارح** انما قيد
 بالحيثية احراز عن التابع الاغم قال المصنف في التابع
 وانما قيدناه بهذا القيد لانه في غرضه وجود التابع
 الاغم في غير صورة وجود المتبوع الاخص كوجود
 الحرارة بدون مكانة النار فان وجودها بدونها
 ليس من حيث انها تابعة لها فان الحرارة التابعة لها
 من حيث انها تابعة لها هي الحرارة الحاصلة منها و
 وجود تلك الحرارة بدون مكانة النار مح قبل فيه
 نظرا لان الحرارة المطلقة ان لم يكن تابعة لها فقط
 وان كانت تابعة لها فنقول مطلق الحرارة تابعة
 لمكانة النار والتابع من حيث هو تابع يمتنع وجو
 دة بدون المتبوع فيلزم امتناع وجود مطلق
 الحرارة بدون مكانة النار ولجلوب انا لانم ان
 التابع مطلقا لا يوجد بدون المتبوع بل التابع

الموصوف

٦٦
 الموصوف بالتهبة لذلك المتبوع في حرارة النار لا بد
 جددون النار كمن مطلق الحرارة يوجد بدونها
قوله فان ارادت ان تتضمن نفس مفهوم التابع
 كما يفهم من هذه العبارة اعلم ان قولك من حيث
 ملوكا قيد به او به بيان الاطلاق وانه لا قيد هناك
 كما في قولك الانسان من حيث هو انسان وقيد به
 التقييد كما في قولك الانسان من حيث انه يصح و
 يزول عنه الصحة موضوع لعلم الطب وقيد به
 التقييد كما في قولك النار من حيث انها حارة تستحق
 الماء وبلوغ قوله تتضمن تابع من حيث انه تابع
 ليس من قبيل الثاني والثالث لان المواد بالتابع
 منها مفهوم التابع لا اذ ان صحة اعتبار تقييده
 او تعليله بمفهومة فتعين المعنى الاول فيكون معناه
 التضمن بمفهومة التابع **قوله** لكن بجهة ما ذكره
 الشارح رحمه الله من ان اللازم قيل للحيثية قيد

Handwritten text in a cursive script, likely a manuscript or a page from a book, showing several lines of text.

الْمَعْلُومَاتُ

الناطق حين ما يقصد به الشخص المستعمل لا يقصد
بلفظ الحيوان والناطق مفهوماً فانه هو اقل في
المفرد فاعلم ذلك **قال الشارح** فيخرج عن الحد ما لا
يكون له جزء كمنزلة المستفهام اه قيل وما لا يكون له
جزء لا معناه كالنقطة اقول ان ما صدق عليه النقطة
ليس له جزء لا مفهوم النقطة تأمل اعلم ان عبد الله
علما يدل في حال العلية جزء لفظه علم جزء معناه باعتبار
وضع آخر فان له معنيين باعتبار وضعين مختلفين
وسو باعتبار معناه العلمى كزيد في عدم دلالة جزء
لفظه علم جزء معناه وكذا الحيوان الناطق والفرق
بين الصورتين هو ان المعنى التركيبى في الحيوان
الناطق جزء معناه العلمى فانه عبارة عن المعنى
التركيبى والتشخص فاذا دل جزء اللفظ باعتبار
الوضع التركيبى علم جزء المعنى فدلالة عليه دلالة
على جزء المعنى العلمى المقصود لان جزء الجزء جزء المعنى

التركيب في عبد الله ليس جزءاً من المعنى العائلي الذي
 هو الشخص الا ان لا العبورية خارجة عن
 الشخص وكذا مدلول لفظة الله فدلالة جزء لفظة
 باعتبار الوضع التركيبي على جزء معناه ليست دلالة
 على جزء، معنى المقصور فافهم **قال الشارح** وقدمه
 في الاقسام والاحكام لانها محبة الذات فان
 قيل التقسيم يتم قبوره في لفظة الكلّي ليحصل
 بانضمام كل قيد فتم يكون التقسيم أيضاً باعتبار
 المفهوم فالجواب معنى قولهم التقسيم بحسب
 الذوات هو ان الباعث عليه هو حصول الذوات
 التي هي الاقسام لا ان التقسيم هو الذوات وقد قيل
 ان كل قسمية رتبة على كل كلي فوروها بالحقيقة
 انما يكون على افرادها او معناها بالحقيقة ان افرد
 و بعضها كذا او البعض الآخر كذا فكان القسمية
 في الحقيقة عبارة عن قسمية الكل الى اجزائه التي هي

五

خبرية وكليلة اسماء وون الكلى الى خبرية فلا المثال
 فاعلم ذلك **قوله** فما لا يذهب اليه وهم ان اعتبار
 الفرع بدون اعتبار الاصل بعيد جدا **قوله** والاول
 مستبعد جدا وجه الاستبعاد دخول اكثر الالفاظ
 المركبة في المعنى **قوله** ولذلك لم يتعرض له ما يدل على
 عدم التفرص وجه النظر والافاضل الدليل محتمل
 ان يكون والا على عدم اعتبار التضمن والالتزام
 معهما بالمعنى الاول **قوله** بل هذا اوله بالجواز
 ليس في كلامه اشار في ما شوبه بالاولوية والصحيح
 انه لا ليس كل تحقق الاخر او بالنسبة الى المعنى
 التضمن والتزامه يتحقق بالنسبة الى المعنى المطابق
 بقى فانه يتحقق في المثالين المذكورين بالنسبة الى
 المضيفين بدون تحققه بالنسبة الى المعنى المطابق
قوله والمقصود الى قال بعض الافاضل ما يخصه
 تقييد بحسب الظاهر لا بحسب الحقيقة لان التركيب

التي هي في قوله تعالى والاولاد الى

ملاجا لما في الصدر للحيوان بالنظر الى ما يجه من ان اللفظ
 هو المفهوم الوصوي فنأمل **قول** والخروج الآخر من
 اللفظ لا يكون سهلا والام يكن هناك تركيب
 اي بحسب المدلول الالتهائي والمقدر خلافه ان قيل
 جنى منهل لا يكون للخروج الاول معنى مع تحقق اللفظ
 فيه لا يقال ان الالفاظ موضوعات لانفسها لانه
 قد ابطال قدس سره في حوائج الرضى بل الحق ان جمعا
 هنا فينا ويل هذا اللفظ اي هذا اللفظ مهمل **قول**
 الا انه لا يلزم ان يكون اجزاء المعنى الالتهائي خارجة
 عن المعنى المطابق مثلا او اكان الجسم الماشي لازما
 لقولنا للحيوان الناطق كان ولالة هذا المركب
 عليه بالالتهام لكن ولالة للحيوان الذي يوجبه
 هذا المركب على الجسم الذي يوجبه المعنى الالتهائي
 بالتضمن لا بالالتهام وان كان للحيوان الماشي
 لازما له كان ولالة جزء المركب على جزء المدلول الالتهائي

فيكون اللفظ
 هو المفهوم
 الوصوي
 فنأمل
 قول
 والخروج
 الآخر من
 اللفظ
 لا يكون
 سهلا
 والام يكن
 هناك
 تركيب
 اي بحسب
 المدلول
 الالتهائي
 والمقدر
 خلافه
 ان قيل
 جنى منهل
 لا يكون
 للخروج
 الاول
 معنى مع
 تحقق اللفظ
 فيه لا يقال
 ان الالفاظ
 موضوعات
 لانفسها
 لانه قد
 ابطال قدس
 سره في
 حوائج الرضى
 بل الحق ان
 جمعا هنا
 فينا ويل
 هذا اللفظ
 اي هذا
 اللفظ مهمل
 قول
 الا انه لا
 يلزم ان
 يكون اجزاء
 المعنى
 الالتهائي
 خارجة عن
 المعنى المطابق
 مثلا او اكان
 الجسم الماشي
 لازما لقولنا
 للحيوان
 الناطق كان
 ولالة هذا
 المركب عليه
 بالالتهام
 لكن ولالة
 للحيوان الذي
 يوجبه هذا
 المركب على
 الجسم الذي
 يوجبه المعنى
 الالتهائي
 بالتضمن لا
 بالالتهام
 وان كان
 للحيوان الماشي
 لازما له كان
 ولالة جزء
 المركب على
 جزء المدلول
 الالتهائي

بالمطابقة لا بالالتهام **قول** وذلك لان المركب من الداف
 والخارج خارج والالكان الخارج واخلا وذلك لان
 وقول مجموع الشيء في الشيء يستلزم دخول كل واحد من
 اجزائه بخلاف خروج المجموع فانه لا يستلزم خروج
 كل واحد من اجزائه نعم يجب خروج واحد من اجزائه
قول قلت ولالة على جزء المعنى الالتهائي اي المعنى ان
 هذا الاحتمال لا يضره لان المقصود حاصل على كل
 واحد من هذين التقديرين ايضا واعلم ان ولالة
 اجزاء لفظ المركب باسرها على اجزاء معناه الالتهائي
 هي لا يمكن ان يكون بالمطابقة ولا بالتضمن لان
 المدلول المطابق للمركب هو المدلولات المطابقة
 لاجزائه فلو كانت ولالة اجزاء اللفظ على اجزاء
 المعنى الالتهائي بالمطابقة او بالتضمن لم يكن المعنى
 الالتهائي خارجا عن المعنى الموضوع له لللفظ بل
 لابد من ان يكون ولالة احد اجزاء اللفظ على احد

اجزاء معنی الالترائی بالالتزام وولاله باقی الاجزاء
اما بالمطابقة او بالتضمن او بالالتزام او اعلم
ونكر فتقول ملخص كلامه الشارح من ان جزء اللفظ
او اول علم جزء معنی الالترائی بالالتزام ^{بمعنى} **شوا** جزء
من اللفظ المركب لا بد من ان يدل علم جزء المعنى الال
لترائی بالالتزام فاذا اول جزء اللفظ علم جزء معناه
الالترائی بالالتزام فلا بد ان يكون لهذا الجزء من
اللفظ مدلول مطابق للجزء الآخر لا يكون مهملًا و
لا امرًا قال ذلك الجزء والام يكن هناك تركيب بحسب
المدلول الالترائی والمقدر خلافه فلا بد ان يكون
له معنى مغاير لمعنى الجزء الاول فثبت لالتزام التركيب
بحسب المعنى الالترائی التكنيب بحسب المعنى المطابقي
فتأمل **قال الشارح** الا ان هذا الوجه يفيد او
لوية اعتبار المطابقة الى هذا الوجه يدل على ان
اعتبار المطابقة بالنسبة الى التركيب يتبع عن اعتبار

وهو ان يكون

بمعنى

التضمن والالتزام فلو اعتبر المطلق في المقسم لزم
اعتبار امر متضمن عنه بالنسبة الى التركيب والوجه
الاول يدل على اعتبار المطلق يستلزم دخول بعض
افراد المركب في حد المفرد فهذا الوجه يفيد الاولوية
والوجه الاول يفيد الوجوب **قول** نعم يحتاج في تركيب
وغلاى الى التأويل المذكور الط انه لم يحتج فيها ايضا
الى التأويل بل لو فوعرهما مجبه اعترفا في مثل انك عالم وفرد
زيد **قول** ولو قيل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح
معناه لان يجبه به وحده لا يقال اذا قيل اللفظ المفرد
اما ان يصلح لان يجبه به كان معناه اما ان لا يصلح معناه
لان يجبه به فان المجبه به هو المعنى فلا فرق بين العبار
تبين لانا نقول اذا قيل اللفظ المفرد اما ان لا يصلح
لان يجبه به كان معناه ان معنى ذلك اللفظ اما ان لا
يصلح لان يجبه به بخلافه اذا قيل اما ان لا يصلح معناه
لان يجبه به فانه لا يقتضي ان يكون الاخبار حال كونه

ههنا الامساك فلا بد ان يقال
ان قوله لا يجبه عنه لانه القدر
مستدر متضاف الى فاعله
مستد اليه في الحقيقة تاخر مرسيه

مستفاد من ذلك اللفظ بل هو اعم من ان يستفاد
 منه او مما به اوفه **قوله** وهذا الكلام صق اقول فيه
 بحث فان المعنى الغير المستقل كما لا يصلح لان يجنبه به
 لا يصلح ان يجنبه به بانضمام شيء آخر اليه ^{بجانبه} ينبئ عن
 ذلك نصريح قد ستره في مواضع من كتبه بعد ذلك
 صلاحية كون الكلمة باعتبار مجموع مفهومه المركب
 من الحدث المستقل والنسبة التامة الغير المستقلة
 وعدم صلاحية كون الصفة باعتبار معناه المركب
 من الذات والحدث والنسبة التعيينية الغير المستقلة
 مخبريهما وتعليله بان النسبة لعدم استقلالها لا
 تصلح لان يجنب بها ولا عنها لا وحدها ولا مع غيرها
 فان قلت فكيف يصح القول بحرسه لانه لا حجر قلت
 ان الاواة باعتبار مفهومها الاصل في الغير المستقل
 لا يقع مخبريهما لا وحدها ولا مع غيرها لكن قد
 يعدل عن ذلك المفهوم الى معنى مستقل قصص لان

تقع جزءا من المخبرية والمخبرية فلا في لاجزء من المخبرية
 لكن لا باعتبار مفهومه الاصل في الذي هو الرابطة
 السلبية بل باعتبار ما يعدل اليه من معنى مستقل ولذلك
 سميت القضية التي وقعت لاجزاء من محمولها او
 موضوعها معدولة فليست في هذا المقام فانه من المتبادر
 الدقيقه الحقيقه **قال الشارح** ونظر الخافه من حيث
 اللفظ تقع فيه بحث فلا نهم قالوا في وجه صحتها
 الحرافها لانها اما ان تدل على معنى في نفسها الخ
قوله في كثير من تلك العلامات والاحوال كدخول قد
 والسبين والحق تعالى الثاني التاكيد والدلالة
 على الزمان وكونها على صيغة الماضي والمضارع والآن
قوله ولذلك سماه بعضهم كالمات وجووية اي و
 لاجل ولايتها على الزمان كالكلية سمي القوم كائنا
 واما كونها وجووية فلذلك لانها على ثبوت اجتنابا
 لاسمائها **قوله** ومن ثم قبل اي ولاجل ان الافعال

الناقصة منازعة عن سائر الاوهت قبل الاولة لا
 بعد من الاوهت بل يجعل قسما رايغا **قوله** اما ان
 تكون معناه غيره تام المراد بالمعنى اعم من المطابقي
 والتضمني **قوله** فاما ان يفتى في صحة اول الالح
 وذلك بان يقال ونحو اما ان يصلح لان يجنب به وحده
 فان اول بهيئة زمان معين فهو الكلمة والآ فهو
 الاسم وان لم يصلح لان يجنب به فهو الاواة **قوله**
 فاما ان يذكر ما هو قبيح عقيب بان يقال فهو ان يصلح
 لان يجنب به وحده ولا الكا الاواة والا قول اما ان
 يدل بهيئة الالح واعلم ان المراد بالجنب به المنع به فلا
 به وفعلا الامر والنهي **قال الشيخ** والمراد
 بالهيئة والصفة الهيئة الحاصلة الالح لا يقال بهذا
 تعريف الشيء بنفسه لانا نقول المراد بالهيئة في الاول
 هو الصيغة كما فترها وفي الثاني هي الصورة التي
 اعتم من الصيغة فان الصيغة هي الصورة المختصة

الحاصلة باعتبار التقديم والتأخر والحركات والكنات
قوله واعترض عليه بان دلالة الكلمة على الزمان
 بالصفة الالح حاصلة ان ما فوكت في تعريف الكلمة
 من انها تدل بهيئة على زمان معين يتناول كل
 لغة العرب ولا يتناول جميع لغة كلت العجم **قوله**
 وقد تقدم ان نظر الفرس في الالفاظ على وجه كلي
 ظاهر هذه العبارة بجزئية مباحث الالفاظ كمن
 المقصود **قوله** بل نقول هذا اول علم فاذن ذلك
 القول لان بالنسبة الكلمة واحدة فلم هذا قال
 بل نقول واجب عنه بان المراد بالهيئة التي اختلف
 الزمان عند اختلافها هي الهيئة النوعية مثلا ان الوا
 ضع وضع للماض صيغا مختلفة ولت بهيئتها الخاصة
 التي بمنزلة الالفاظ المنة اوفى على الزمان الماض فمتى
 اختلفت تلك الهيئات المخصوصة اختلفت دلالة الصيغ
 فلا بد وعليه شيء وان شئت توضيح المقام وتحقيق

الكلام فاستمع لما تنقلو عليكم وبنو انه جعل الشارح
 الهيئة جزءا من اللفظ وفي الكلمة والى علم الزمان
 ويشهد عليه شاهد ويشهد عليه شاهد وسوا اختلاف
 الزمان عند اختلاف الهيئة وانما هو عند انحاءها
 فاعنه من بله وم التكب في الكلمة واجاب بان
 المعبر في التكب ولالة الاجزاء المترتبة في السمع
 والمادة مع الهيئة ليست بهذه المثابة وقد صرح
 المحقق في حواشي الرقة بان الهيئة بالتفسير المذ
 كور اى اعتبارى فمنع جريئتها وعلم تسليم جريئتها
 منع ولائها في الكلمة علم الزمان ولا يتم الشهادة
 المذكورة لانها الزمان عند اختلاف الصيغة و
 اختلاف عند انحاءها في بعض الصور وجواز ان
 يكون للمادة دخل في الدلالة بان يكون لمجموع المادة
 والصورة ولالة فكل مادة اذا كانت مع تلك
 الهيئة المخصوصة تدل على الزمان الماضي واذا

هذا هو الوجه في كون الهيئة جزءا من اللفظ
 لان اللفظ يتكون من اللفظ والهيئة
 والهيئة هي التي تدل على الزمان
 واللفظ هو الذي يدل على المعنى
 والهيئة هي التي تدل على الزمان
 واللفظ هو الذي يدل على المعنى

كانت مع هيئة اخرى معينة تدل على الزمان لخال
 والاستقبال وجواز ان يكون الدال هو المادة
 بشرط الهيئة وعلم تسليم ولائها في الكلمة علم الزمان
 منع ولائها عليه في جميع اللفظ بل انما يصح في لغة العرب
 دون لغة العجم لا بعد ان يقال حاصل كلام الشارح
 ان الهيئة مستقلة في الدلالة على الزمان وليست
 للمادة دخل في الدلالة بشهادة اختلاف الزمان
 عند اختلاف الهيئة في صورة يتخذ المادة فلو كان
 للمادة دخل لما تحقق اختلاف الزمان عند انحاءها
 لكن يتحقق في بعض الصور وليس معناه ان يستلزم
 اختلاف الصيغة اختلاف الزمان يدل على ان الهيئة
 مستقلة كما هو ظاهر العبارة حتى يبره ان الزمان
 يتخذ عند اختلاف الصيغة في بعض المواد فليس اختلاف
 الصيغة مستلزما لاختلاف الزمان حتى يتم شهادته
 وانه لكن يبره المنع لجواز ان يكون لمجموعه والاول وجواز

ان يكون الدال هو المادة بشرط الهيئة وكذا معنى
 قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة ان اتحاد
 الزمان عند اتحاد الصيغة مع اختلاف المادة يدل
 على استقلال الهيئة في الدلالة فانها لو لم تكن مستقلة
 وكان للمادة فيها وظل تحقق اختلاف الزمان عند
 اختلافها ولكن قد لا يتحقق ذلك ولم يرد ان المستقلة
 اتحاد الصيغة اتحاد الزمان يدل على استقلال صيغة
 عدم الاستلزام في المضارع فان الصيغة هناك
 متحدرة والزمان متخلق لكن برؤس عليه المنع يجوز
 ان يكون المجموع والا او المادة بشرط الهيئة على ان
 نقول معنى قوله واتحاد الزمان عند اتحاد الصيغة
 سواء تحقق هذه الصيغة المعينة للمضارع مثلا
 يستلزم زمان الحال والاستقبال ولا تختلف شئ
 من الزمانين باختلاف المادة نعم يمكن ان يورده
 على ما وجهنا كلام الشارح معارضة بان يقال لنا

شاهد بشهد على ان الهيئة ليست مستقلة في الدلالة
 وسواء اتحاد الزمان عند اختلافها واختلاف في عند
 اتحادها والذي يحط بالبال ويحجم مواد الاشكال
 وسواء ان الهيئة ليست جزءا او الدال على لث والة
 ما في الكلمة هو المادة بشرط الهيئة فحصل الكلام
 ان ما يصلح لان يجزبه ان دل بالتضمن بمعارضة
 الهيئة المعارضة له على زمان معين من الازمنة
 الثلاثة فهو الكلمة فخرج عن الحد ما لا يدل على الزمان
 وما يدل بمعارضة الهيئة على مطلق الزمان كالزمان
 وما يدل على زمان معين غير الازمنة الثلاثة بالتضمن
 كالقبول والقبول وما يدل على زمان معين من
 الازمنة الثلاثة بالمطابقة كقد وامس وآين ويمكن
 ان يقال ان مثل القدر والامس لا يدلان على زمان
 معين من الازمنة الثلاثة فان المراد بالزمان المعين
 في التوفيق مطلق الماضي والحال والاستقبال وامس

الى الكلي والجزئي انما بموجب انصاف معناه بالجزئية
 والكلي اقول ان اريد بالانصاف الانصاف
 بحسب نفس الامر من غير اعتبار الوصف فمعنى الفعل
 والخرق ينصف بالجزئية كما ان معنى الله ينصف بالكلي
 والجزئية وان اريد بالانصاف المطاوع للوفى كما يفهم
 من الكلام فلا يتم ولكن يلزم ان تمام اللفظ الى الجزئية
 والكلي انما ينصف عما ان لبعض افراد اللفظ معنى
 لا يصلح لان يقال علم كثير من وان لبعض افراد اللفظ
 معنى يصلح لذلك فان قلت التقسيم ضم امر مختص
 الى المشترك وذلك بان يلاحظ في بعض افراد المشترك
 امر مختص به فتم ذلك المختص الى المشترك بين ذلك
 البعض وغيره ليحصل قسم شامل لذلك البعض فقط
 فلا بد في تمام اللفظ الى الجزئية المتناول للفعل
 والخرق من ان يعلم عدم صلاحية معناه للمقولية
 ومعناها من حيث هو معناه لا يمكن ان يحاكم عليه

في قوله
 انما بموجب

بشي قلت اذا انعقل معنى الفعل فكما يعلم ان معناه
 مركب من حدث ونسبة معينة بعلم ايضا عدم صلاحية
 للمقولية وكذا اذا انعقل معنى الخرف فكما يعلم ان معنى
 الخرف نسبة مخصوصة بعلم عدم صلاحية للمقولية
 فتأمل **قوله** فان معناه من حيث هو معناه انما قيد
 بالحيثية لانه اذا قيل معنى من يصلح للحاكم عليه لكن ذلك
 ليس بمعناه من حيث هو معناه فان معناه من تلك
 الحيثية ما يورى به في حالة الربط **قوله** وهذا المجموع
 لحدث مع النسبة المحيطة بذلك الاعتبار معنى غير مستقل
 بالمفهومية كما ان معنى الخرف لا يفهم الا بعد ذكر متعلقه
 الخصوص لا يفهم معنى الفعل ايضا الا بعد ذكر فاعل معين
 فان معناه لحدث مع النسبة المخصوصة المحيطة بينهما
 علم انهما آله للملاحظة فحالم بذكر الفاعل لم يفهم معناه
 فلا يستقل بالمفهومية باعتبار مجموع معناه وبالجملة
 فالخرق كما كان موضوعا للمعان نسبة مخصوصة

ويمكن دفعه بان يقال ان
 التقسيم يندى الحكم والو
 صفة ومعنى الكلمة والاداة
 لا يصلح لان يوصفوا بكم
 عليهما بشي محض

مخصوصا به
 من ذلك

لملاحظة معان أخر وضعا عاتما لم يمكن ان يقع محكوما
 عليهم ولا محكوما به اولا بد في كل واحد منهما ان يكون
 ملحوظا بالذات يمكن اعتبار النسبة بينه وبين غيره
 والاهم لما كان موضوعا لمعان مخصوصة ملحوظة
 بالذات مستقلة بالمفهومية ولم يعتبر معها نسبة تامة
 امكن للحكم عليه والحكم به واما الفعل فلما اعتبر فيه الحدث
 وهو معنى مستقل بالمفهومية وقسم اليه انسابه الاخره
 نسبة تامة على آلة للملاحظة ط فيها وجب ان يكون
 سندا باعتبار الحدث اذ قد اعتبر في مفهومه ذلك
 وضعا وان يذكر فاعله كي تحصل تلك النسبة واما مجموع
 معناه فلا يصلح للحكم عليه ولا للحكم به فان قيل كما ان
 مجموع الفعل والفاعل نحو قام زيد يستفاد منه نسبة
 غير مستقلة وطرفان صارت النسبة الى لتعرف
 حالهما كذلك الصفة نحو قام يستفاد منه الذات له
 القيايم ونسبة بينهما على آلة للملاحظة فالحكم جاز

كون الصفة محكوما عليها ومحكوما بها وكون الفعل
 قاجوبا ان المنبر في الصفة ذات تامين حيث يستدله
 الحدث فالذات المبهمة والحدث ملحوظا بالذات
 واما النسبة فهي ملحوظة لا بالذات بل انها تعيبدية
 غير مقصورة اصلية من العبارة تعيدت بها الذات
 المبهمة وصار المجموع كشيء واحد فجاز ان يلاحظ فيها
 تامة جانب الذات اصالة فيجعل محكوما عليه وتارة
 جانب الحدث اصالة فيجعل محكوما بها واما النسبة
 فيها فلا تصلح للحكم عليها ولا بها لا وحدها ولا مع غيرها
 لعدم استقلالها والمقابلة في الفعل نسبة تامة تقتضي
 انظر اوهام ط فيها عن غيرها وعدم ارتباطها به
 وعلى المقصورة من العبارة فلا يتصور في الفعل
 ما هو في الصفة بل تعين وقوعه سندا باعتبار جهة
 معناه وهو الحدث فاعلم ذلك **قوله** والسر في جزايات
 مقدره الانقسامات الخ اقول يحصل هذا التحقيق

ان التقسيم مدعى للحكم والوصف ولما كانت هذه
 الصفات الالفاظ والالفاظ كلها متساوية الاقدام
 في صحة الحكم عليها يمكن تقسيم اللفظ المطلق باعتبار
 هذه الصفات الى الانقسام المذكورة والجزئية والكلية
 لما كانت من صفات المعاني ومعنى الكلية والاولا لا
 يصلح ان لا بوصفا ويحكم عليهما بشئ لا يحل فيه
 التقسيم والتحقيق الذي افاد قدس سره في صول
 الجريد هو ان المعنى في التقسيم انقسام امر الى المفهوم
 ليختص به قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة
 واما قصد به الحكم فقد خرج عن حقيقة التقسيم وصار
 قضية طبيعية وعلى هذا التحقيق لا يلزم من عدم
 صلاحية الشئ للحكم عليه عدم انقسامه فتأمل **قال الشيخ**
 فان كان الاول اى ان كان معناه واحدا فاما ان
 شخص الى اعلم ان الانقسام الى ما يشخص معناه
 والى ما لا يشخص لا يختص الى الاسم الذي يكون معناه

واحدا فان الاسم الذي يكون معناه كناية انقسم ايضا
 الى اثنين القسمين علمي كلي قبل معنى المضمر والاسم
 الاشارة والموصول متخص وهو ليس بعلم واجبت
 باننا لانم ان معناه متخص فان انت مثلا موضوع
 للمخاطب المذكور مطلقا ولهذا يصح اطلاقه على كل من اطب
 مذكور فان قبل لو كان كلها لوجب ان يكون متواطئا
 او متكاملا وليس كذلك لعروض الوحدة الشخصية و
 لانه من المتواطى والمتكامل كذلك والى الجواب اننا لانم
 ذكره لا بد لذكر من دليل هذا اما ذهب اليه كناية
 من العلماء ولا بد ان يحمل كلام المصنف عليه كما هو الظاهر
 والا لاختل كلامه والتحقيق ان معنى المضمر والاسم الاشارة
 والموصول متخص فان انت موضوع لكل واحد
 من المذكورين المخاطبين بالوضع العام فان الواضع
 تعقل كل واحد من تلك المعاني في ضمن مفهوم كلي
 ووضع اللفظ بازاء كل واحد منها فيكون تلك الأسماء

من قبيل ما يكون معناه كثر أو الغرض بينهما وبين
المشترك انهما موضوعا لمعان متعددة بوضع وا
حد والمشارك وضع لهما با وضاع متعددة والاعلم
قال الشارح وجزئيا حقيقيا عند المنطقيين
الحج كان فيه اشارة الى ما وقع من التسامح في المتن
حيث قال فان لشخص ذلك المعنى يسمى علما فان
الملايم ان يقال جزئيا حقيقيا **قال الشارح**
فانه اتم اثبت واغوى منه في الممكن اما كونه اتم
فلانه مقتضى ذابة واما كونه اثبت فلا يخالف ذوا
له نظر الاذابة واما كونه اقوى فلانه اتم واثبت
قال الشارح والتشكيك بالتقدم والتأخر اعلم ان
التقدم المعتبر في هذا التشكيك هو التقدم الزمان
كما في اذابة الانسان له جوعه الى اجزاء الزمان لا
الحصول معناه في اذابة نائل **قال الشارح** قبل
حصوله في الممكن لكونه على الممكن **قال الشارح** بل كان

في الامكان والاحتمال في تقدم

وض

وضعت تلك المعاني على التوبة قال المص في شرح الملخص
الواضع ان وضع اللفظ بازاء كل واحد من
تلك المعاني على التوبة فهو المشترك سواء كانت
كلها من لغة واحدة او من لغات مختلفة ومعناه ان
اللفظ الواحد اذا كان له معان كثيرة يقال له المشترك
سواء كان وضع تلك المعاني من وضع واحد في لغة وا
حدة كالعين فانها موضوع في اللغة العربية لمعان
كثيرة او وضعه واضع في لغة بازاء احدى تلك المعاني
ووضعه واضع آخر في لغة اخرى بازاء معنى آخر كالعين
فانه موضوع في العربية لمعنى وفي التركية لاخر **قال الشارح**
فهو المشترك اي بالنسبة الى الجميع او بالنسبة الى كل واحد
يستی مجمل **قال الشارح** فانها موضوع للباصرة و
الماء الظاهر ان يقال لعين الماء فانها لا يوضع الماء
قال الشارح فاما ان يشرك استعماله في المعنى الاول
الحج اي بطريق الحقيقة بالنسبة الى ذلك الوضع والاصطلاح

العين لا يوضع اطلاق الماء بل هو الماء

2

فإن المنعولات بالقبيل المعانيها الثانية يكون حقيقة
عند الناقل ويجاز عند أهل الوضع الأول وبالقبيل
المعانيها الأولى بالعكس فلا يروى أن الصلوة قد
يستعمل في معناها الأول وهو الدعاء تأمل
قال الشارح من الخليل والبغال والخيول هذا بيان
ما هو المقصود لا بيان وقت قوايم الأربع فانه لا
يختص فيها ولو ترك قوله في وقت القوايم الأربع
لكان أول **قوله** الأول أن يقال للحركة حول الشيء
ففي كلام الشارح تسامح من وجهين أحدهما تعميم
الحركة وتانيهما التخصيص بات كقولنا قال فانه للحركة
في الشيء لا يتم وكذا القول فانه للحركة حول التمسك
قوله 2 مجبان يجعل التاء الحية في الفعل أو كان
بمعنى المفعول يستوي فيه المذكر والمؤنث فلا بد من
التأويل في لفظ الحقيقة فقد أقر وجهين أحدهما أن
التاء للنقل من الوصفية إلى الاسمية فإن الفعل

الذي يستوي فيه المذكر والمؤنث أو النقل من الوصفية
إلى علميتها العراء عن التاء إلى الاسمية لحقت بأخر
التاء للدلالة على عدم بقاء المعنى الوصفية وتانيهما أن
فعلك الفعل أو كان جاريا على موصوف مؤنث غير مذ
كور لا بد له من التاء فيجعل لفظة الحقيقة في الأصل
جارية على موصوف مؤنث غير مذكور **قال الشارح**
وهو كسر لأن التاء في هو اللاحق في المفهوم الح
العلمية تدبر تسليم التاء بها بحسب ذلك لا يتحقق التاء
وفي بينهما لأن التاء في هو اللاحق في المفهوم لا اللاحق
في ذلك مع أن الناطق والفصيح لا يتحدان وإنما الصدق
الناطق علم ما يصدق عليه الفصيح وكذا السيف علم ما
يصدق عليه الصارم واللاحق في ذلك منهما هو أن لا
يصدق كل منهما إلا علم ما يصدق عليه الآخر والدليل
علم ذلك جعل اللاحق بحسب ذلك منشاء الظن في
التساويين فقط تأمل **قوله** أو فيه نوعان أحدهما إحصاء

اي كما ان فيه نوع تبين ولذا قال الاظهر ان جعل صحة
 التكون تغيرا للفايدة التامة ويمكن ان يقال
 ايضا قبل المضمرة فيه اي كما ان في قوله يفيد فائدة تامة
 نوع ايهام الابهام الفائدة الجديدة كذلك في قوله
 يصح السكون عليه نوع ايهام الابهام ان لا يبقى للخوا
 طب انتظار اصلا ولا يبعد جعل قوله ولا يكون
 مستبعدا تغير القول يفيد فائدة تامة فلا مجال
 لتوهم ان الموا بالفايدة التامة الجديدة وذكر
 قوله يفيد فائدة تامة للدلالة الظاهرة على ان المقصود
 من المؤكيد التام افاوة النسبة التامة التي لا تنسل من
 غيره تدبر **قوله** واما اذا صدق بمطابقة النسبة
 الابقاعية له قبل الصدق مطابقة الحكم للواقع و
 الكذب عدم مطابقة له قال المحقق التفتنا الى ان
 بالحكم مهننا الوقوع واللاقوع واعتبر عليه قدس
 بانه لا بد في المطابقة من الامر بين واذا كان الحكم بمعنى

الوقوع لم يحقق الامر ان بل يلزم مطابقة الشيء لنفسه
 فالمراد بالحكم مهننا الابقاع فالصدق مطابقة الابقاع
 لما هو الواقع واجيب عنه بان الوقوع المذكور على
 الوقوع بحسب نفس الامر فان قد تدرك ان زيدا
 كائن مع انه ليس بكاتب في الواقع فلا يلزم مطابقة
 الشيء لنفسه فاراد بالنسبة الابقاعية مهننا الوقوع
 ولا يخفى ان حل النسبة الابقاعية على الوقوع اظهر
 وان جعل مطابقة الوقوع الذي هو وجه الظاهر منشا
 لصدق اول من جعل مطابقة الابقاع الذي هو خارج
 عن ما هيته منشا لصدق **قوله** قيل عليه كيف يصح
 اوجه في التبيين هذا منع مقدمة للاندراج وقوله
 واجيب اثبات للمقدمة الممنوعة وحاصله انه مندرج
 تحت التبيين لانه لا يدل على طلب الفعل بالوضع فانه
 يدق بالوضع على طلب الفهم الذي ليس بفعل وقوله
 ولما نزل ان يقول له منع للمقدمة المذكورة من قوله لكنه

قال انما ان كان يكون مع
 الاستعلاء فهو امر واقع
 كان الطلب على سبيل الاستعلاء
 سواء كان من الاعلى او من الاسفل
 او من المساوي فهو الامر وان
 كان على سبيل المساوي فهو التبيين
 على وجوه الثلاثة وان كان على
 سبيل التبيين فهو السؤال على
 جوه الثلاثة

في قوله
 لا بد في المطابقة
 من الامر بين
 واذا كان الحكم
 بمعنى

لما علم ان المقصود من هذا
هو ان لا يدل على طلب الفعل وحاصله
بل هو ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

لا يدل بالوضع على طلب الفعل وحاصله وانما لا يتم قولك
انه لا يدل بالوضع على طلب الفعل قولك لانه وال بالوضع
على طلب الفهم فلما لا يدل على المدعى لان الفهم لغة فعل
علم ان لا يتم انه يدل على طلب الفهم بل يدل على طلب التفهيم الذي
هو فعل بحسب الحقيقة فافهم **قوله** بل هو انفعال او
كيف يعني هو انفعال ان كان عبارة عن نفي الحصول
وكيف ان عبارة عن الصورة الحاصلة **قوله** والمتبادر
من الالفاظ معانيها المفهومة بحسب اللغة لا بد من
اعتبار معانيها المفهومة بحسب اللغة والالم بكيف مثلاً
فافهم واعلم اني **قوله** فيصدق فيصدق على الاستفهام
انه يدل بالوضع على طلب الفعل فالفعل في قول المصنف
فان وال على طلب الفعل اعم من فعل الخاطب وفعل المتكلم
قوله فان قلت اشياء المقدمة المتنوعة من قوله كذا
لا يدل بالوضع الخ والجواب نقض اجمالي يعني قولك
الاستفهام غير وال على طلب الفعل الذي من افعال

فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

الجوارح وكل ما لا يدل على طلب كذا فهو التنبيه لا يكون جميع
مقدمة صحتها فانه يلزم منه انما باطل وهو خروج مثل
فتمتنى وعلمني عن تعريف الالهي **قوله** والالهي في ذلك سهل
فيل اي الالهي في التناسب بين اللغوي وبين معنى الاله
مصطلحي سهل والظان معناه ان الالهي في كون المسألة
غير مهيأة او الوجود المقصود سهل **قوله** ويمكن اخرجه
الحق قيل كفي نفسك بطلب به فعل وهو الكف فيبطل التوهم
طراً وعكاً وقد وجه بان المراد بالكف المطالب بالشيء
الكف عما هو ما خذ الاستباق فان المطلوب بلا تعجب
مثلاً هو الكف عن الضرب والمطلوب بلا تكلف هو الكف
عن الكف الذي هو ما خذ الاستباق والمطلوب
بالالهي فعل غير كفي عما هو ما خذ الاستباق فان الكف
مثلاً لا يطلب به الكف عن الكف فلا يخرج كفو الكف
عن تعريف الالهي ولا يدل تحت العزى **قوله** فان المط
من الغير اما فعلة فقط علم اي وجود اي من يقول

اعلم ان المقصود من هذا
هو ان لا يدل على طلب الفعل وحاصله
بل هو ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل
فان العلم ان لا يدل على طلب الفعل

ان المط بالشيء عزم الفعل **قوله** فالاول ان يقال المقصود
 ما ذكره قدس سره ببيان المقصود من الاستفهام
 الفهم من حيث هو حصول التصور او التصديق و
 لما لم يتحقق الفهم بدون التفهيم الذي هو فعل الخاطب
 يكون ذلك ايضا مقصودا لكن لاسيما حيث هو بل من
 حيث يحصل منه الفهم ومن كونه عيني وفهمي التفهيم
 الذي هو فعل الخاطب كما في سائر امثلة الامور فان
 المقصود من الضرب هو الضرب ويقصد الفهم ايضا
 لكن من حيث يحصل من التفهيم فلا بد في تعريف التفهيم
 من قيد للشيء يخرج كونه عيني ولا بد في تعريف الامر
 منه ليخرج الاستفهام عنه ويمكن ان يقال محصلة
 ان المقصود من الاستفهام الفهم من حيث هو
 فهم الامر قطع النظر عن خصوصية التفهيم الحاصل
 عمومته ومن كونه عيني وفهمي المقصود التفهيم
 من حيث هو والفهم ايضا مقصود لكن من حيث

يحصل

يحصل من التفهيم المقصود فعلا هذا لا بد في تعريف
 الاستفهام من قيد للشيء وون تعريف الامر وهذا
 اقرب الى الصواب واليق بعبارة الكتاب واعلم
 ان المراد بالخارج في قوله حصول شيء في الخارج
 خارج ذهن المتكلم لئلا يتقضى بمثلا فهم واعلم
قال الشارح المعاني على الصور الذهنية اعلم ان
 الصورة الذهنية كما تطلق على كيفية تحصل في العقل
 على اية مشاهدة في الصورة تطلق ايضا على
 المعلومات المتميز بوسطة تلك الصورة في الذهن ولا
 شك ان الصورة الذهنية التي يتقوى اليها الكلي الذي
 لا يتغير نفس تصويره عن وقوع الشبهة والجزئي الذي
 يتغير تصويره عن وقوع الشبهة هو المعنى الثالث
 على من حيث يقصد باللفظ بسمي معنى ومن حيث
 يفهم من اللفظ بسمي مفهوم وفي التعريف نظر لانه
 قد اخذ الوضع في تعريف المعنى وقد مره سابقا

قال الشارح الفصل الثالث في المعاني
 المذكورة في هذا الفصل الثالث
 الذي سئل هو ايضا في المعاني
 المذكورة لانه من مباحث الكلي
 والجزئي فوجه الاستيذان قلت
 وجه الاستيذان ان الفصل الثالث
 في بيان ماهية المعاني المذكورة
 في ذلك وقع على سبيل التذكرة
 الثالث في بيان احوالها
 ما ورد

في معنى شخصية ولا يكون كليا
 صورة الشخصية لانه لا يمتنع
 فانه في ذلك مفهوم مقدر بالذات فكلما كان لا اعتبار لاه الصورة بالمعنى الاول

عليه القول الرابع بل هو كالشقة للفصل الثاني
 او المذكور في تقسيم الكل الى اقسام الستة
 ثم تقسم الى اقسام الثلاثة الطبيعي والمنطقي و
 العقلي ثم النسب الرابع بين الكلين ثم بيان ان
 الجزئي يطلق ايضا على معنى آخر وكذا النوع يطلق
 على معنى آخر وبيان مراتب النوع والجنس و اقسام
 المقول في جواب ما هو وذكر احوال الحكم الفصل بالنسبة
 الى النوع والجنس وكان اختيار المصنف المعاني على المعنى
 مع ان المقام يقتضي التثنية في قول الامام ان
 يبحث في هذا الفصل عن كل واحد من المعاني المذكور
 بخصوصه لا عن معنى شامل لهما فاعمل في ذلك
قال الشارح وكل مفهوم وهو الحاصل في العقل
 اي ما من شأنه ان يحصل سواء حصل بالفعل او لا
 الظاهر سابق كلامه ان المنقسم الى الكل والجزئي
 هو الحاصل في العقل من حيث وضعها في الالفاظ

هذا الفصل كفاية في المعاني المذكورة
 وقد مر في الرابع بما اعتبر فيه الوضع ولما كان
 يقول في انصاف الحاصل في العقل بالكلية والجزئية
 لا يلاحظ الوضع اصلا قيل تأخر المفهوم بالحاصل
 في العقل فكيف يُقسم الى الكل والجزئي الذي لا يحصل
 الا في الالات والتعريفات الصور كلها هي شتى في
 العقل لان مدرك الاشياء ليس الا العقل الا ان
 اوراكة للجزئيات الجسمانية بغير واسطة وهو لا ينافي
 في اقسام الصورة فيه **قوله** والجزئية استحالته
 قيل لو كانت الجزئية استحالته فرض الشركة لما صدق
 قولنا لو كان زيد مثله كايين كثيرين لكان كل واحد
 بطو والمقدم مثله والبول ان المراد بجزئية فرض الشركة
 فيه انه اذا تفكرت في العقل من ان يجعل مثله كما وتغير
 مطابقته لكثيرين فان تعلقه ليس الامع تفكر شخصه
 المانع من فرض الشركة ولذلك قيل فرض شتى ان الجزئي

فان هذا الفصل كفاية في المعاني المذكورة
 وقد مر في الرابع بما اعتبر فيه الوضع ولما كان
 يقول في انصاف الحاصل في العقل بالكلية والجزئية
 لا يلاحظ الوضع اصلا قيل تأخر المفهوم بالحاصل
 في العقل فكيف يُقسم الى الكل والجزئي الذي لا يحصل
 الا في الالات والتعريفات الصور كلها هي شتى في
 العقل لان مدرك الاشياء ليس الا العقل الا ان
 اوراكة للجزئيات الجسمانية بغير واسطة وهو لا ينافي
 في اقسام الصورة فيه **قوله** والجزئية استحالته
 قيل لو كانت الجزئية استحالته فرض الشركة لما صدق
 قولنا لو كان زيد مثله كايين كثيرين لكان كل واحد
 بطو والمقدم مثله والبول ان المراد بجزئية فرض الشركة
 فيه انه اذا تفكرت في العقل من ان يجعل مثله كما وتغير
 مطابقته لكثيرين فان تعلقه ليس الامع تفكر شخصه
 المانع من فرض الشركة ولذلك قيل فرض شتى ان الجزئي

وكل مفهوم بالحال المفهوم من
 كلام الشارح ليس الا ان الوضع
 لم يدر في انصاف الصور الجوهرية
 بوصف الاقراء المقصود منها
 الذي لا بد فيه من اعتبار الوضع
 فاحصل كلام المصنف في الفصل
 الثالث في الصور الجوهرية التي
 وضعها بالانها لا يلاحظ المفرد
 واختار هذا الوضع ليس الا
 لاجل تغيرها حيث هذا الفصل
 عن مباحث الفصل الرابع من
 في العقل

فرض مح واما معنى قولنا لو كان زيد مشتركا بين كثيرين
 مجاز بالمعنى الذى فكونا لكان كلقبا ولا يلزم من هذا
 امكان فرض الاشتراك فيه بل فرض امكان فرض الاشتراك
 قائل **قال الشارح** لانه اما ان يكون نفس تصور
 اى من حيث انه متصور مانعا من وقوع الشركة اختار
 هذه العبارة لكونها اول علم المقصور وينبوا من
 الكلية والجزئية هو الوجود العقلي **قال الشارح**
 فان الهندية اذا حصلت مفهومها الظ ان يقال ان
 حصلت من غير فكر مفهومها وكذا في قوله كالانسان
 فانه اذا حصل من غير فكر مفهومه فافهم **قال الشارح**
 فان لم يمنع الشركة من حيث انه متصور فهو الكلى
 اعلم ان المراد بالشركة بين كثيرين مطابقة لما حصل
 في العقل لكثيرين ومعنى المطابقة لكثيرين انه لا يحصل
 من العقل كل واحد منها انه متحد فانما اذا رأيتنا
 زيدا وجبرنا عن شخص صابية حصل منه في اذهانتنا

الصورة الانسانية المقررة عن الواحق واقارائنا
 بعد ذكر خالده او جبرناه ايضا لم يحصل منه صورة اخرى
 في العقل ولو انعكس الامر كان حصول تلك الصورة
 من خالده وون زيد **قال الشارح** وانما قيد بنفس التصور
 لان من الكلمات المفهوم من ظاهرها لانه انما
 للتقييد بالتصور علم ما في بعض النسخ وحاصله 2 انه
 لو قيل ما لا يمنع عن الشركة لفهم ان الكلى ما لا يمنع
 في نفس الامر عن الشركة فيدخل مفهوم واجب الوجود
 في حد الجزئى ويمكن ان يجعل تعليلا للتقييد بنفس التصور
 علم ما في بعض النسخ الاخرى وحاصله انه لو قيل الكلى
 ما لا يمنع عن الشركة لفهم ان المقصور ما لا يمنع بحسب
 نفس الامر فيدخل مفهوم واجب الوجود في حد الجزئى
 ولو قيل ما لا يمنع تصوره عن الشركة لتوهم ان
 المقصور امتناع اشتراكه بحسب التصور والحصول في
 العقل سواء لوحظ مع شيء اخر ام لا فيلزم دخول مفهوم

واجب الوجود في قدر الجبري أو الوضويع به معان التو
 حيد فان العقل لا يمكنه فرض التو اكي فتما مل **قول**
 علم ان الموانع منع اي منع المفهوم في العقل **قول** اي
 يمنع العقل اي يمنع المفهوم العقل من ان يجعله اكي
 العقل في ذلك المفهوم مشتم كما وينبع منه ذلك اي يمنع
 ذلك المفهوم منه اي من الاشياء **قال الخارج** و
 كالكلية الوضعية قبل ان تراها تحت الكلية خفاء
 او الكلية ما لا يمنع نظوره عن الشك والنصور
 هو حصول صورة الشيء في العقل فلو كانت كلمات
 كانت اشياء والذي يخط بالبال هو ان يقال الشيء
 الما حوز في تعريف النصور بالمعنى اللغوي الشامل
 للموجود والمعدوم واللا شيء واللا وجود فافهم
قول فان كل ما يفرض في الخارج الى الظان يقال
 فان كل ما في الخارج فهو شيء في الذهن ضرورة
قول واما الثلثة الباقية ان قيل ان اريد ان الثلثة

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

الباقية اجزاء لجميع جزئياتها مفهوم فان الفصل
 المقسم للجنس من حيث له وليس الجنس جزء له وان اريد ان
 اجزاء لها في الحقيقة فالعرض العام والخاصة جزءان
 بخصيصها فقولها غالبا لا يكون صحيحا اجيب بان المعبر
 في الكلبيات افرادها الحقيقية علم ما يجي والخصيص
 افراد اعتبارية فانه اذا اخذت من حيث وانها
 كانت عين الشيء واذا اعتبرتها انها با مور خارجة
 كانت افرادها بهذا الاعتبار اقول ان الثلثة العامة
 اجزاء لجميع جزئياتها وفصل الجنس لا يكون من جزئيات
 الجنس من حيث هو جنس فانه عرض عام بالنسبة الى الفصل
قول فمضى تقابل الكلية تقابل الملكية والعدم ان قبل
 لا بد من موضوع قابل لتلك الملكية والعدم كالعلم
 والجهل فان الجهل عدم العلم عما من شأنه العلم وليس
 من شأنه ما لا يمنع عن الشك المنع عن الشك فلا
 يكون بين الكلية والجزئية الحقيقية القابل المذكور

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

بما لا يمنع العقل من ان يجعله اكي

الاصطلاح في اللغة
الاصطلاح في اللغة
الاصطلاح في اللغة

فالجواب ان المعبر موضوع قابل لنفسه او بوجه او
جنسه ومن شأن جنس الكل ان يكون ما نفاها
جنسه هو المفهوم وهو قد يمنع الشركة اذا تحقق
في ضمن الجزئي **قول** فالاول ان يذكر وجه النسبة
في الكل والجزئي الاضافي ثم يقال وانما سمي للتحقيق
ايضا جزئيا لانه اخص من الجزئي الاضافي هذا
انما يصح ان لو كانت الكلية الحقيقية التي هي صلاتها
فرض الاستدراك بين كثيرين انما اضافيا كما قال
بعضهم اما افرايم يكن كذلك كما سبصر به قدس سره
فلا فالاول ان يذكر وجه النسبة في الكل الاضافي
والجزئي الاضافي ثم يقال وانما سمي للتحقيق كليا
لانه اعم من الكل الاضافي فاطلق لهم الخاص
علم العام وانما سمي للجزئي الحقيقي جزئيا لانه اخص
من الاضافي فاطلق لهم العام علم الخاص ويمكن
ان يقال لما كفي ونقل اللفظ عن المعنى اللغوي الى

هذا هو المعبر
بمعنى اللفظ
بمعنى المعنى
بمعنى اللفظ
بمعنى المعنى

المفهوم

الاصطلاح في اللغة
الاصطلاح في اللغة
الاصطلاح في اللغة

المفهوم الاصطلاحي مناسبة المعنى اللغوي مع
بعض افراد المعنى الاصطلاحي ولا شك ان المذكور
ههنا هو الكل الحقيقي والجزئي الحقيقي والكل الاضافي
ممن افراد الكل الحقيقي فلا حاجة علم ذلك التقدير ايضا
ان يقال في الكل الحقيقي فاطلق لهم الخاص علم العام
وقيل الاول ان يقال ان الكل جزء للجزئي غالبا
فيكون للجزئي كلا والكل جزء له والكل له نسبة الى
اجزائه لكونه مركبا منها والاجزاء لها نسبة الى الكل
لكونها اجزائه له فالكل جزئي لكونه منسوبا الى الجزء و
الجزء كلي لكونه منسوبا الى الكل **قال الشيخ** فاما
الانما ظ قد سمي كلية وجزئية التاء فيها للتأنيث
لا المصدرية **قال الشيخ** وقد عرفت ان الفرض
من وضع هذه المقالة الى ملخصه ان قد عرفت عما
ذكره من ان المقالة الاولى في المعاني المفردة الموصلة
ان الفرض من وضع هذه المقالة معرفة كيفية

واما الجزئي في الاضافي فليس
من افراد الجزئي الحقيقي بل هو
بالعكس فيحتاج الى ان يقال
فيه فاطلق لهم العام علم الخاص

بمعنى اللفظ

كتاب الجواهرات النورية فلا يبحث فيها الاحتمال
 وظل في هذه الكتب والجزئيات لا وفلها فيه فلا
 يبحث في تلك المقالة منها بل نقول لما كان المنطق آلة
 لاكتساب العلوم ولا يبحث في العلوم عنها صار نظمه
 المنطقي مقصورا على الكليات واما لا يبحث في العلوم
 عنها لان المقصود من العلوم معرفة الاحوال
 العارضة للشئ الباقية ببقاء النفس المتناهية بالا
 ثبات المطلوبة واحوال الجزئي من حيث هو جزء في متغير
 ومتبدل فلا يبحث عنه فيها وايضا الجزئيات غير
 منضبطة لكثرةها وعدم احصائها في عدد وتغير القوة
 الانسانية بتفاهيلها فلا يبحث عنها فيل عليه ليس
 كل الجزئيات متغيرة ومتبدلة واما المتغير هو الكا
 الفاسد واما الجزئيات المتغيرة فلا تقهر اصلا و
 يبحث عنها في العلوم اقول ونتيجة ايضا عليه ان
 المص قد عذر العارضين بواسطة الجزاء الاعم من

كتاب الجواهرات النورية فلا يبحث فيها الاحتمال
 وظل في هذه الكتب والجزئيات لا وفلها فيه فلا
 يبحث في تلك المقالة منها بل نقول لما كان المنطق آلة
 لاكتساب العلوم ولا يبحث في العلوم عنها صار نظمه
 المنطقي مقصورا على الكليات واما لا يبحث في العلوم
 عنها لان المقصود من العلوم معرفة الاحوال
 العارضة للشئ الباقية ببقاء النفس المتناهية بالا
 ثبات المطلوبة واحوال الجزئي من حيث هو جزء في متغير
 ومتبدل فلا يبحث عنه فيها وايضا الجزئيات غير
 منضبطة لكثرةها وعدم احصائها في عدد وتغير القوة
 الانسانية بتفاهيلها فلا يبحث عنها فيل عليه ليس
 كل الجزئيات متغيرة ومتبدلة واما المتغير هو الكا
 الفاسد واما الجزئيات المتغيرة فلا تقهر اصلا و
 يبحث عنها في العلوم اقول ونتيجة ايضا عليه ان
 المص قد عذر العارضين بواسطة الجزاء الاعم من

الاعراض الذاتية فيمكن ان يبحث عن الجزئي بيان
 يحمل عليه العارضين بواسطة جزئية الاعم مثلا يبحث
 عن رتبة بيان يحمل عليه الاحوال العارضة له بواسطة
 الحاشية والحيوانية وهي غير متغيرة وان عدم انضباط
 الجزئيات بدل علم انه لا يبحث عن جميع الجزئيات ولا
 بدل علم انه لا يبحث عن بعض الجزئيات ولو حمل قوله
 وعدم انضباطها على عدم انضباط الاحوال كما
 هو الظاهر يتوجه الاشكال الثاني **قول** والجزئيات
 متغيرة ومتبدلة الى معنى لما كانت الجزئيات متغيرة
 ومتبدلة فتقدر معرفتها على وجه تطابق الواقع
قوله قلت انما ذكره مهننا لتصوير مفهوم الجزئي
 الحقيقي اذ ان التصوير ليس بحثا اذ البحث بيان
 اصول الشئ واحكامه لا بيان مفهومه وقد يقال
 على تقدير تسليم ذلك فلا نعم انه بحث عن الجزئي فان
 مفهوم الجزئي كلفى **قال الشارح** وربما يقال الذاتية

كل من قد ضاعرك بواسطة الاشياء وازيدنا في بواسطة الحيات واما

هو وجه الظهور ان قول الشارح وعدم انضباطها على قوله متغيرة والتعريف
 للاحوال لا للذات

كتاب الجواهرات النورية فلا يبحث فيها الاحتمال
 وظل في هذه الكتب والجزئيات لا وفلها فيه فلا
 يبحث في تلك المقالة منها بل نقول لما كان المنطق آلة
 لاكتساب العلوم ولا يبحث في العلوم عنها صار نظمه
 المنطقي مقصورا على الكليات واما لا يبحث في العلوم
 عنها لان المقصود من العلوم معرفة الاحوال
 العارضة للشئ الباقية ببقاء النفس المتناهية بالا
 ثبات المطلوبة واحوال الجزئي من حيث هو جزء في متغير
 ومتبدل فلا يبحث عنه فيها وايضا الجزئيات غير
 منضبطة لكثرةها وعدم احصائها في عدد وتغير القوة
 الانسانية بتفاهيلها فلا يبحث عنها فيل عليه ليس
 كل الجزئيات متغيرة ومتبدلة واما المتغير هو الكا
 الفاسد واما الجزئيات المتغيرة فلا تقهر اصلا و
 يبحث عنها في العلوم اقول ونتيجة ايضا عليه ان
 المص قد عذر العارضين بواسطة الجزاء الاعم من

يميز في الجملة فينبغي ان يقع في جوابه اي شيء هو كما يقع
 الفصل البهيد والحقيق ان العرض العام من
 حيث انه عرض عام لا يتميز له اصلا فان المعتبر فيه العموم
 الملائم في الخصوص الذي لا بد منه في التميز فالمال في مثلها
 من حيث انه عرض عام لا يتميز له اصلا نعم من حيث
 انه خاصة اضافية مميزة الماهية في الجملة فانهم **قوله**
 فيكون المقول علم كثيرين بمعنى الكل فينبغي عند اعمدة
 عليه بعض الاذكياء بانه لو كان المقول علم كثيرين
 بمعنى الكل لا يتقضى تعريف النوع بالعرض العام
 والجسد فان الماشي مثلا يمكن للعقل فرض صدقه
 علم كثيرين متفقين بالحققة في جواب ما هو وكذا
 الحيوان بل ينتقض تعريف كل واحد من الكليات
 بالكليات الاخر وانا اقول لا احتمالة في كون مفهوم
 واحد نوعا وعرضا عاما باعتبارين مختلفين بل
 يمكن كون مفهوم واحد معروضا للكليات المتعددة

باعتبارين مختلفين كالخاس فانه فصل للحيوان وجنس
 للشيء والبهية ونوع لخصيصه اعني هذا الخاس
 وذلك الخاس وخاصة للجسم وعرض عام للضاكر
 مفهوم الماشي من حيث يصلح للمقولة بحسب العرض
 علم كثيرين مختلفين بالحققة قول لا عرضيا عرضا عام
 ومن حيث يصلح للمقولة بحسب العرض علم كثيرين
 متفقين بالحققة في جواب ما هو نوع وكذلك من
 حيث يصلح للمقولة بحسب العرض علم كثيرين مختلفين
 بالحققة في جواب ما هو جنس فعلم هذا في الفصل و
 الخاصة ولذلك قيل لولا الاعتبار لكان لبطل التفرقة
 فاعلم ذلك فانه مطارد الاذكياء ومداحض الفضلاء
قوله ولا يجوز ان يقال المعتبر في الكل يعني لا يقال
 خروج تلك المفاهيم عن اقسام الكل لا يقدر في
 حصر الكل في الاقسام التي فالمعتبر في الكل الذي
 هو المقسم للاقسام الخمسة كونه موجودا في الخارج

ولو في ضمن فروو الغهومات التي ذكرت ليست كذلك
 فيجوز التخصيص بالنوع الخارج **قال الشيخ** وأما
 ثانيا فلان المقول في جواب ما سوجب للخصوصية المحضة
 عندهم هو لحد اراد ان القوم قد صرحوا بان الكلي
 المقول في جواب ما سوجب للخصوصية لا يكون الا لحد
 حيث قالوا الكلي المقول في جواب ما سوا اما ان يكون
 مقولا في جواب ما سوجب للخصوصية المحضة فهو لحد
 بالنسبة الى المحدود او بحسب الشريعة المحضة فهو ليس
 بالنسبة الى الانواع او بحسب الشريعة والخصوصية معا
 فهو النوع بالنسبة الى الاخر وقد جعل المصنف
 اقسام النوع ما يكون مقولا في جواب ما سوجب بحسب
 للخصوصية المحضة **قال الشيخ** والكلي الذي هو جزء
 الماهية منحصر في جنس الماهية وفصلها قبل عليه كيف
 يتصور كون الكلي جزءا لجزئية وهو محمول عليها
 بالمواطاة والجزء غير محمول على كلة بالمواطاة فان الجزء

هذا النوع هو الذي هو
 في جواب ما سوجب
 بالنسبة الى الانواع
 او بحسب الشريعة
 والخصوصية معا
 فهو النوع بالنسبة
 الى الاخر وقد جعل
 المصنف اقسام النوع
 ما يكون مقولا في
 جواب ما سوجب بحسب
 للخصوصية المحضة
 قال الشيخ والكلي
 الذي هو جزء الماهية
 منحصر في جنس الماهية
 وفصلها قبل عليه
 كيف يتصور كون الكلي
 جزءا لجزئية وهو
 محمول عليها بالمواطاة
 والجزء غير محمول
 على كلة بالمواطاة
 فان الجزء

بحسب ذلك والوجود غير كلة ولا بد في الحمل من الاتحاد
 بحسبها والجواب ان المعبر في الحمل هو الاتحاد في الخارج
 وهذه الابتناء في التعابير في العقل بل لا بد فيه من هذا
 التعابير فان الحمل هو اتحاد المتعابير بين وحناء في الخارج
 محققا في الخارج محققا ومؤثرا وتوضيحه ان الجزء
 مقدم على كلة حيث يكون جزءا فان كان جزءا في الخارج
 يتقدم عليه في الخارج وان كان في العقل يتقدم عليه العقل
 والكلي جزء عقل لجزئية فهو متقدم عليها ومغايرة لها
 في العقل وهو لا ينافي الحمل فليتنا مل **قال الشيخ** فلفظ
 الكلي مستدرك اذا الشيخ الرئيس في الاشارة لفظ
 الكلي في تعريفه ليس ورسمه بانه كلي محمول على اشياء
 تختلف باختلاف في جواب ما سوجب الاسم وهذه الزيادة
 غير محتاج اليها لان لفظ المحمول على الاشياء كالمراد
 له وقال المصنف فيه نظرا لاننا لانهم ان لفظ المحمول على
 الاشياء كالمراد للكلي فان الكلي اعم من المحمول

وهو

على الاشياء لجواز وجود كل شيء محمول على الاشياء
 بان لا يكون محمولا الا على واحد فقط فقول الشارح
 ويخرج بالكثيرين الجبري لا يلائم ما ذهب اليه المصنف
 من ان الكلاني غير زيد في التعريفات فان الجبري في الاستدلال
 تحت الكلاني المفعول الذي هو الجنس حتى يخرج بقوله على
 على كثيرين وان كان متدرجا تحت المفعول على مذهب
 المصنف الا ان كلام الشارح في معنى على التحقيق الذي
 ذهب اليه الامام من ان الكلاني زائد فانهم **قال الشارح**
 والمفعول على كثيرين جنس للجنس وقد يقال المفعول على
 كثيرين انما يكون جنسا لها ان لو كان صا وقا على كل واحد
 حدها وليس كذلك فان الانواع الخمسة وجودها
 في اشياءها لا يصدق على كثيرين على مذهب المصنف
 والجمهور ان ذلك مبني على تحقق من ان كل كلتي ونوع
 فهو مفعول على كثيرين لا على مذهب اليه المصنف فان قيل
 لو كان المفعول على كثيرين جنسا للجنس كان الجنس احد

انواعه فيكون في قولكم المفعول على كثيرين جنس للجنس
 حمل النوع وهو الجنس على الجنس وهو المفعول على كثيرين فانما
 عنه اننا لانتم امتناع حمل النوع على الجنس انما يمنع ذلك
 ان لو كان حملا بحسب الذات ومنها ليس كذلك لان المفعول
 على كثيرين عرض له كونه جنسا للامور الخمسة وتوضيحه
 ان المفعول على كثيرين باعتبار مفهومه جنس للجنس فان
 كل جنس يصدق عليه انه مفعول على كثيرين واعتبار عارض
 وهو كونه جنسا للامور الخمسة للجنس ولا امتناع في كون
 مفهومه جنسا باعتبار ذاته ونوعا باعتبار عارضه **قوله**
 وحمله على غيره ايجابا بمنع قال الاستاذ المحقق قدس سره
 يخرج هذا القول صحة قولنا بعض الاشياء زيد وبطلان
 انه ان اريد بالفي وجبتي آخر فامتناع الحمل عليه ايجابا
 مسلم لعدم الاتحاد الخارج المعقبة في الحمل كذا لا يتم
 التقريب او المقصود بيان امتناع حمل الجبري مطلقا
 وان اريد به اعم منه فلا يتم ذلك او لا مانع من حمل الجبري

علم الكلي فان التقاير الذهبى واللاتى والدارقنى المعين
 في الحلال تحقيق هناك وهذا وقد قال المصنف في شرحه المختص
 المحول او اكان شخصا معينا لمحال وحول السور
 مثل كل وبعض اللذين مما بحسب تلك عليا الشخص
 لاجزئيك له ولكن يمكن او خال السور الذي بحسب
 الاجزاء عليه كما يقال زيد كل هذه الاعضاء **قوله** و
 الا فلا حمل بحسب المعنى المفهوم من قبل سواء حمل الشئ
 على نفسه لا يتصور قطعا لكن لا يلزم من ان يرد او يزيد
 ذلك الشخص حمل الشئ على نفسه فان هذا موضوع لكل
 ما يصدق عليه المشار اليه المذكور مما وضع له فيه اوجهان
 وذلك الشخص من حيث انه هو مشار اليه بالاشارة المباشرة
 ولغذا يرد به او به وذلك الشخص من غير اعتبار تلك المباشرة
 وهذا القدر من التقاير كاف في صحة الحمل **قوله** لا
 يخفى عليك له فيه اشارة الى وقع ما قيل على الشارح
 من ان الترتيب بين الكلبيك ليس بوضع القوم بل

حاصل بطايع تلك الامور فلا يصح قولك القوم رتبوا
 الكلبيك الى فحصل كلام الشارح على ما اشار اليه
 في التاخير سواء القوم قد بينوا الاجناس والانواع
 المخصوصة المرتبة في بترتيبهم التمثيل بتلك الكلبيات
 المخصوصة المرتبة او اراوا ابيان ترتيب الكلبيات
 لتسهيل على المتعلم فتقوله فوضعوا الانسان ثم الحيوان
 له معناه فبينوا ان الانسان كلي وفوقه كلي آخر
 وهو الحيوان وفوقه كلي آخر وهو الجسم النامي **قوله**
 والظابط في معرفة مراتب البعد الى اواروانا
 تعرف مراتب البعد في الجسم مثلا لا بد ان تعرف عدد الاجزاء
 الشاملة لجميع المشاركات فيه فهو الحيوانك والنباتات
 والطيارات اعني الحيوان والجسم النامي والجسم فاذا
 استقص منه واحد فما يبقى فهو مرتبة البعد فيكون الجسم
 بعيدا بمرتين **قوله** واعلم ان الجسم النامي جنس
 بعيد للانسان محصله ان الاجناس البعيدة للماهية

كل منها جنس قريب للجنس الذي يندرج تحته بلا واسطة
فالجسم النامي جنس قريب للحيوان والجسم قريب للجسم
النامي والجوهر جنس قريب للجسم **قوله** ولما حصل
ان الاخص الى ولا بعد ان يندرج في كل منهما بان
يندرج في الاول باعتبار الخصوص وفي الثاني باعتبار
العموم **قوله** قيل عليه الى يمكن ان يورده هذا السؤال
بوجه آخر بان يقال الاعمية لا يتوقف على تحقق بعض تمام
المشترك في نوع آخر بل يتحقق الاعمية بان يصدق البعض
على تمام المشترك ولا يصدق تمام المشترك على نفسه
قوله لصدقه على تمام المشترك اراد صدق بعض تمام
المشترك على نفس تمام المشترك وعلى هذا النوع
لا يصدق البعض على ما يصدق عليه تمام المشترك و
الالم يتحقق صدق بعض تمام المشترك بدون تمام
المشترك وهذا وقد قال الاستاذ المحقق قدس سره
هذا الكلام يقتضي ان لا يتحقق بين الشئين المساواة

فان الاشياء والنطاق على هذا التقدير يصدقان
معا ويصدق كل منهما على نفس الآخر بدون الآخر
فلا يكون بينهما المساواة بل العموم من وجه واجاب
عنه بعض الناظرين بان كلامنا المتساويين لا يصدق
على مفهوم الآخر بل يصدق كل منهما على ما يصدق عليه
الآخر فلا يتحقق صدق كل من المتساويين بدون
الآخر فقال ان قيل ان بعض تمام المشترك الذي فرضنا
اعلم لا يصدق على مفهوم تمام المشترك فلا يتحقق
اعميته ايضا بهذا الوجه قلنا انما يكون ذلك في مادة
يمكن ان يصدق ذلك البعض على مفهوم تمام المشترك
كما ان كان بعض تمام المشترك الشئ فانه يصدق
على مفهوم تمام المشترك والتحقيق ان ما افاده
الاستاذ هو انه يلزم من اعتبار صدق بعض تمام
المشترك على نفس تمام المشترك وفرضه اعتبار
صدق كل من المتساويين على نفس الآخر وفرضه كل

منها للأخر لا ان كلا منهما في الآخر في نفس الامر فان
 قيل انما يكون ذلك في مادة يمكن ان يصدق البعض
 على نفس تمام المشترك كما ذكرناه لا في مطلق بعض
 تمام المشترك فلا يلزم ذلك قلنا علم تقدير التسليم يلزم
 ولكن ايضا في صورة يمكن صدق كل من المتساويين
 على نفس الآخر كما في الشئ والممكن العام فان كلا منهما
 يصدق على نفس الآخر فلا يحسم مادة الاشكال واعلم
 ان المقصود من نفي مباينة بعض تمام المشترك و
 اخصيته واعني اثبات مساواته لتام المشترك لتحقيق
 فصليته له واعني بهذا الوجه لا بناء في فصليته فليظهر
 في هذا المقام فانه من المواضع التي لا يطلع عليها الا
 ارباب الافهام الوقاوة ولا يطلع وقايتها الا
 على ذوي البصائر النقاوة **قوله** واجيب باننا نقرر
 الكلام هكذا اي نحن نقرر ولا نحصيه الماهية
 في الجنس والفصل يحذف النسب وتفيد النوع المذكور

في الدليل بالجليل فلا يرد عليه كون تمام المشترك كذا
 بعينه تمام المشترك الا قول **قوله** انما ان يقال لم لا يجوز
 ان يكون هذا الثالث بعينه هو الاول بان يكون با
 بناء الماهية نوعان متباينان للماهية الخ وذكرك
 كالنفس والشجر فانها نوعان متباينان ومتباينان لما
 هية الانسان يشترك كل منهما ماهية الانسان في تمام
 مشترك فان النفس يشتركها في الحيوان وهو تمام
 المشترك بينهما والشجر يشتركها في الجسم النامي المنقسم
 العامة وهو تمام المشترك بينهما ولا يوجد تمام مشترك
 بين الماهية والنفس في الشجر والنفس ولا تمام مشترك
 بين الماهية والشجر في النفس فانه ليس بمنقسم العامة
 فيكون الجسم النامي الذي هو بعض تمام المشترك هو
 في كل واحد من النوعين ويكون اعم من تمام المشترك
 فبعض تمام المشترك النامي هو الجسم النامي اعم
 منه لوجوه في النفس بدون ويكون تمام المشترك

بين الماهية وهي نوع من بين تمام المشترك الثاني
 بعينه هو تمام المشترك الاول فان تمام المشترك
 ليس الانسان والفرس هو الحيوان وتمام المشترك
 ليس الماهية والنوع الذي يار انهما كالغنم فلما يكون
 هناك تمام مشترك ثالث فافهم **قول** وهذا الاعم
 مما لا مدفع له لقائل ان يقول رفع الاعراض مبنى
 على ثبوت عدم جواز ان يكون لما هية واحدة جنسا
 لا يكون احدهما جزء للآخر لا على ثبوت فكرهما فلا
 حاجة الى ترك هذا الدليل لعدم ثبوت فكرهما بل
 يمكن رفع الاعمض بان يقال هذا الدليل مبنى على
 عدم جواز ان يكون لما هية واحدة جنسا لا يكون
 احدهما جزء للآخر وقد ثبت فكر في موضعه **قول**
 او من جملة الماهية ما هي بسيطة الاجزاء لها قد يقال
 بساطة الماهية لا تمنع الاشتراك لجواز ان يكون
 جزء تمام المشترك نفس الماهية البسيطة واجب

عنه بان المراد بالماهية البسيطة هي الماهية البسيطة
 المبينة والبسيط الذي يكون جزء تمام المشترك نفس
 ما هية لا يكون مباينا وايضا جزء تمام المشترك لا يكون
 نفس تمام البسيط فيكون هذا الجزء غير الماهية
 عن البسيط التي لا تشاركها في هذا الجزء الا انه يتي
 انه يمكن ان يكون عرضا عما بالنسبة الى البسيط فلا
 يتم الدليل **قول** قلت لا يكفي في كون الجزء فصلا
 مجرد تميزه لها في الجملة انا اظن ان تمام المشترك من
 حيث هو تمام المشترك لا يحصل به التميز كما لا يحصل
 التميز بالعرض العام من حيث انه عرض وسنتلو عليك
 ما يفيدك تحقيق هذا الكلام فالصواب في الجواب
 ان يقال لانهم ان جزء الماهية او الم يكن جزءا للجميع
 ما عداها يكون ميمز الماهية عما لا يشادكها **قول**
 الظاهر في العبارة قد وجه بان المراد ببعض تمام
 المشترك منها ليس هو بل فراد منه وصغيره عايد



الى البعض المذكور اولا الذي هو الجزء لا الى هذا
 البعض الذي هو الجزء وفي اصله ان السلسلة ينتهي
 الى فرد من تمام المشترك بساوي ذلك الفرد للجزء
 الذي هو اعم من التمامات السابقة ولا يخفى ان
 هذا التوجيه صحيح لكن جمل اللفظ على خلاف المتبادر
 فكيف ظاهرا لا يقال كيف ينصورت ساوي بعض تمام
 المشترك مع تمام المشترك الفاعل الذي ينتهي اليه
 السلسلة وقد وجد بعض تمام المشترك بدونه
 في التمامات السابقة عليه لانا نقول في كتابي ينتهي
 الى بعض تمام المشترك اعم من الامور السابقة
 فكلمتها وجد ذلك البعض وجد تمام المشترك الاخرى
 وكلا وجد تمام المشترك الاخرى وجد ذلك البعض
 فقابل الابعاد مثلا بعض من تمام المشترك الذي
 هو الحيوان واعم منه لوجود في النباتات بدونه
 فيكون مشترك كالبشر الماهية والنباتات الذي ياراه

للحيوان وليس هو تمام المشترك بينهما تمام المشترك
 هو الجسم النامي وقابل الابعاد اعم منه ايضا لوجوده بدونه
 في النبات فيكون مشترك كالبشر الماهية والحيوان الذي هو بازا
 للجسم النامي وليس هو تمام المشترك بينهما بل تمام المشترك
 هو الجسم الذي يساويه قابل الابعاد ونعم للحيوان
 والجسم النامي فاعلم **قال الشيخ** والى هذا اي الى
 ان الجزء فصل على كل من التقديرين **قال الشيخ**
 فالماهية ان كان لها جنس كان فصلها بمنزلة الماهية
 المشاركات الجنسية او وعلية لانهم فيكون فاننا لو قمنا
 بمناهية مركبة من الجنس المركب من الامر بين المتساوي
 بينهما الفصل كان كل واحد من المتساويين فصلا
 للماهية وتميز الماهية المشاركات الوجودية لا
 الجنسية ويمكن ان يجاب عنه بان المتساويين فصلها
 يعني فصل الماهية الفصل القريب الا ان المتتام بلانيم
 العموم وان يجاب عنه ايضا بان معناه لا بد من ان يكون

لها فصل بغيرها عن المشاركات الجنسية ولو لا بناء
 وجود فصل آخر بغيرها عن المشاركات الوجودية
قال الشارح وهذا ما وعدناه في صدر البحث يعني
 هذا ما وعدناه في اول الفصل بقولنا الكلام مبهنا
 انما هو في المعاني المفردة كما ستعرف ان قيل المضموم
 من هذا المقام ان الكلام في الاجزاء المفردة لا
 في مطلق الاجزاء وقد علم ذلك من نص صريح كلام المصنف
 في اول الفصل حيث قال الفصل الثاني في المعاني
 المفردة فلا فائدة في هذا الوعد فيجب عنه بانه
 لا شك ان المراد بالمفرد مبهنا ما يتقابل المركب وهو
 لا يعلم من كلام المصنف معنى كلام الشارح في اول
 الفصل ان الكلام مبهنا في المعاني المفردة التي
 تتقابل المركب كما ستعرف في آخر الفصل وهذا الحق
 انما يفهم من هذا المقام لا ينبغي علم ذوي الافرهام
قال الشارح فانه اذا سئل عن الانسان او عن

زبد

زبد باقئ شيء هو في جوهره فالجواب انه ناطق او
 حلكس قال صاحب القسطاس المستخصات اما ان
 يسئل عنها بما او سئل عن في ذوى العقول وباقئ شيء
 في غير ذوى العقول فانه سئل بما فانهما يطلب به عرفا
 تمام الماهية النوعية لا الشخصية فيجب ان يقال
 في جوابه النوع كما اذا سئل عن زيد بما هو فيقال
 في جوابه انه حيوان ناطق واذا سئل عن عن في
 ذوى العقول وباقئ عن غيرهم فانهما يطلب به ما
 يتميزه عن مناركة في نوعه فلو اجيب بما هيية النوع
 عينة لكأن خطأ مثلا اذا سئل عن شخص انسانا
 بمن يجب ان يقال ما يتميزه عن مثله فيقال ابني
 فلان او الذي يقال كذا وامثال ذلك وكذا اذا
 سئل عن حجر بانه اى حجر يقال انه الذي لا جمل المصلحة
 الفلانية ولا يذهب عليك ان ما يستفاد من كلامه
 ولو ان السؤال باقئ شيء عن الشخصيات انما يطلب

ما يميزها عن الماشركات النوعية وان الشخصنة
 الانسانية لا تستل عنها باقية بناء ما ذكره الخارج
 من انه اذا استل عن زيد باقية شيء موقوف جوهره
 فالجواب انه ناطق او حاكم تامل **قوله** اذا استل
 عن الانسان باقية شيء هو كان المطلوب ما يميزه
 في الجملة اعلم ان السائل باقية انما يطلب ما يميزه
 السؤال عنه عما يشترك فيما اضيق اليه لفظ اي
 مثلا اذا قيل الانسان اي حيوان فالخط ليس
 الا ما يميز الانسان عن الماشركات في الحيوانات
 فاذا استل عن الانسان باقية شيء فيجاب بمطلق
 الفصول والنواحي المميزة له عما يشترك في الشئ
 واذا استل عنه باقية جسم موقوف فانه يجب بالفصول
 المميزة له عما يشترك في الجسمية وهي ما عدا قابله
 الابعاد واذا استل عنه باقية جسم نائم موقوف فانه
 يجاب بالفصول المميزة له عما يشترك في الجسمية

وهي ما عدا قابله الابعاد والنأي **قال الشيخ**
 فانه قلت السائل باقية شيء موقوف فانه الخ فانه قلت
 السائل باقية شيء موقوف فانه الخ حاصل السؤال ان
 يحصل التعريف بموكلتي بمجرع الشئ في جواب اي شيء
 موقوف فانه الذي يطلب به المميز فالمطلوب ان
 كان المميز عن جميع الاعداد في اصل التعريف كلي
 بمجرع الشئ في جواب اي شيء موقوف فانه الذي
 يطلب به المميز عن جميع الاعداد فيخرج الفصل البعيد
 عن الحد فيبطل جمعا وان كان المميز في الجملة فيحصل
 التعريف في كلي بمجرع الشئ في جواب اي شيء في
 فانه الذي يطلب به المميز في الجملة فيدخل في التعريف
 الجنس فيبطل منعاه وحصل الجواب ان قيد آخر
 يعينه في التعريف وهو عدم كون المميز ثانيا متمسكا
 وكونك يعلم بقية المقابلة وهذا وكنت قد اظن
 ان الجنس من حيث هو جنس ينبغي ان لا يحصل

به التميز اصلا وكثيرا اما عرضت وذكر علم الافاضل
وتخصت كتب الاوابل ولم اجد احدا احاط حول
تحقيق هذا الكلام غير الامام الهمام الذي لم
ينظر بمثل الانام فانه قال في المختص للفقهاء ان الجنس
من حيث هو جنس لا يكون مقولا في جواب اي شئ
مولا في الشئ انما يكون جنسا من حيث انه مشترك
بين الشئ وغيره وهو بهذا الاعتبار يمنع ان يكون
مقولا في جواب اي شئ وهو فالصواب في الجواب
عن السؤال المذكور ان يقال ان مختار الشق
الثاني من الترتيب ونحوه وحول الجنس في الحذ
بان الجنس من حيث هو جنس لا يميز له اصلا و
ليكن هذه القاعدة علم ذكر منكر فانها من اللطائف
والاسرار **قوله** ولا الفصل الاخير في بعض
الافاضل ان اريد ان لو كان مركبا من الجنس
والفصل يحصل له فصل يكون ذكر الفصل فصلا

قريبا ويسدل بان جنس الفصل لا يكون اعم من جنس
النوع والام يمكن الفصل اخص منه وكذا لا يكون
مساويا له فانه لا يكون لما هيبة واحدة جنسان
في مرتبة واحدة فيكون جنس الفصل اخص من جنس
النوع فيكون فصل الفصل ميم الدما هيبة يشار كها
في اخص اجناسها فيكون هو الفصل الاخير فيه وعليه
انه يمكن ان يكون جنس الفصل اعم من جنس النوع و
يكون الفصل اخص منه مثلا لو كان الجنس مركبا من
الطوبى والناطق يكون جنس اعم من جنس نوع الذي
هو الحيوان اعني الجسم النامي مع الجسم اخص من الجسم
النامي وان اريد ان يحصل في مرتبة فصل اخر فلا يكون
الفصل الاخير فصلا اخيرا فان الفصل الاخير هو
ما لا يكون تحت فصل ولا يكون فصل اخر في مرتبة
فيه وعليه انه اذا كتب من اي بين متساويين يحصل
في مرتبة فصلا فان قيل ان مختار الشق الثاني من

من الترتيب ونقول المراءاة يحصل في مرتبة فصل قريب
 اخر ولا يطلق القريب والبعيد على الفصول المتساوية
 التي تكتب منها الماهية قلنا ما يفترنا وجود فصل آخر
 في مرتبة لا اطلاق القريب والبعيد مع ان عدم
 اطلاق القريب والبعيد عليه مما واجاب عنه باختصار
 الشق الاول ولتدل باي آخر ونحو ان المراءاة
 بالفصل الاخير ما لا يكون غير مما ليس فوقه ممتزا
 للماهية عن المشاركات الجنسية فلو كان الفصل
 الاخير مكملا من الجنس والفصل لكان فصله ممتزا
 للماهية عن المشاركات في جنسه فيحصل للماهية
 فصل آخر ممتزا للماهية عن المشاركات الجنسية
 فلا يكون الفصل الاخير فصلا اخيرا هذا ما اذا
 وه سلك لا يتبع وابقاه وفيه بحث فاننا لانم ان يحصل
 2 للماهية فصل آخر ممتزا للماهية عن المشاركات
 الجنسية لجواز ان يكون ذكر الجنس فصلا بعيدا للماهية

بميزنا عارضا ركنها في الوجود فكما جازت ركن الفصل
 من الامر بين المتساويين جازت ركنه من جنس وفصل
 يكون جنس فصلا بعيدا وفصله فصلا قريبا بالنسبة
 الى المشاركات الوجودية والجموع المركبة فصلا قريبا
 بميزنا عن المشاركات الجنسية وان ثبت توضيح
 الكلام وتحقيق المقام فاستمع لما نتلو عليك مما
 استقدنا من كلام المصنف في شرح الملخص ونحو انه
 لما كان الفصل في كل مرتبة علة لحصول النوع من
 الجنس في تلك المرتبة يلزم ان يكون الفصل الاخير علة
 اول للجنس العام معلولا اخيرا فالناطق 2 يكون
 علة للحيوان الذي جزء الانسان وعليته نفقة
 احد الامور الثلاثة ولو اما كونه علة لجنس الذي
 هو الجسم النائي او لفصله الذي هو الحس او لكل
 واحد منها والاول والثالث محال والام يمكن
 فصله علة لجنس لا متنازع توار وعليه مستقلتين على

معلول واحد فتعين انما فيكون الناطق موجودا
 للحس المتحرك بالارادة والحس المتحرك بالارادة
 موجودا للنحو وهكذا في فصل كل مرتبة بالقياس الى
 الجنس الواقع في تلك المرتبة فان الناطق علة موجودة
 لفصل الحيوان وفصل الحيوان علة لفصل الجسم
 النامي وسو علة لفصل الجسم هو قابل الابعاد وهو
 علة للجوهر وهو الجنس ثم الفصل الاخير ليس مركبا
 من الجنس والفصل والا كان هناك فصل آخر يكون
 علة لفصل جنس مثلا لو كان الناطق مركبا من الجنس
 والفصل لابتدوا ان يكون هناك فصل آخر علة لفصل
 ذلك الجنس فلا يكون الناطق علة اول ولا يلزم ذلك
 علم تقديم كونه مركبا من الامر بين المتساويين لعدم
 تحقق جنس هناك حتى يتحقق هناك فصل يكون علة
 لفصل ذلك الجنس ولنفس ذلك الجنس فيلزم ان لا يكون
 العلة الاولى علة اول فالفصل الاخير ما لا يكون

قبله

قبله علة لفصل الجنس ونفس ذلك الجنس معنى قولهم لو
 مركب الفصل الاخير من الجنس والفصل لم يكن الفصل
 الاخير فصلا اخيرا هو انه لم يكن في العلة الاولى علة
 اول فاعلم ذلك فانه من المباحث التي غفل عنها اكثر
 الافاضل ولم يشبه بشئ منها الا المرة مع ارباب
 البصائر والفضائل **قال الشافعي** كان كل منهما فصلا
 لهما لقائده ان يقول لا شك ان كلا منهما فصل بمفردهما
 عن كل ما عداها وتجزها عن كل ما عداها **قوله** وا
 فيلزم توارر عليتين مستقلتين علم معلول واحد
 بالشخص وهو محتمل ويمكن للوجوب بان كلا منهما تجزها
 عن كل ما عداها وان نفي فلا يكون التميز شيئا
 واحدا فافهم **قوله** فيمكن ان يقال الفصل المميز
 للماهية عما يشاركها في الوجود الى ولا يخفى ان اعتبار
 القرب والبعد في المميز عن المشاركات الجنسية
 يكون في شئين بالنسبة الى شئ واحد كالحس

حد

والناطق بالنسبة الى الانسان ويكون في لغة واحد
بالنسبة الى اثنين كالحص بالنسبة الى اللبوان و
الانسان واما اعتبار القرب والبعد في الميزان
المشاركات الوجودية فليس في اثنين بالنسبة
الى شيء واحد الا على احتمال ما فكوناه فتأمل **قوله**
فان تحقق الوجود يقتضي زيادة الاعتناء بالمشارة
الى وقع الاعتراف على الشارح من ان قواعد
الفهم عامة شاملة بعد الاعتراف على توجيه المقصود
قال الشارح على احتمال يذكرو ويؤيدون كالمطبعة
من امرين متساويين **قوله** او يعني الى لا يذهب
عليك ان هذا المعنى اقرب الى المقصود الذي هو
الامارة الى ما في الدليلين من الانتظار **قوله**
اغايب ذلك في الاجزاء الخارجية قيل احتياج
بعض الاجزاء الى البعض لتألف المركب منها فكما
ان الاجزاء الخارجية المغايرة في الوجود العيني

يجب احتياج بعضها الى بعض لتألف المركب منها
الخارج كذلك الاجزاء المحولة التي لا غاية بينها في الوجود
العيني لا بد ان يحتاج بعضها الى بعض لتألف المركب
منها في الذهن والجواب ان كلام علم السند **قال الشارح**
فاحدهما ان كان عرضا يلزم يقوم لوجوده بالعرض اي
تقوم المفهوم الكلي الذي هو الجنس العالي المسمى
بالجوهر او ما يصدق عليه ذلك المفهوم الا في قولنا
واما كانت فلانة وانما يصدق هو عليه فيكون الذي
خالفه و اخلا فيما يصدق هو عليه ان قيل قد صرح
بعض المحققين بجواز تركب الجوهر من جوهر وعرض
متكافئين كبر السريه من جوهر هو القطع الخشبي وعرض
هو الهيئة المخصوصة قال الخ في تركب الجوهر من عرض قائم
به فانه متأخر عنه فلا يكون جزءا منه و هو تركبه من
جوهر آخر وعرض يقوم بذلك الجوهر الآخر لان اللاتما
2 تأخر احد الجزئين عن الآخر فالجواب ان الكلام في الاجزاء

المحولة وبالحالة كون العرض جزءا محمولا للجوهر مما لا
 يشبهه على احد فثامنا **قال الشيخ** وان كان جوهر اى
 ان كان احد الامور الجوهرية فاما ان يكون الجوهر
 المركب منه ومن الآخر نفس ذلك الامر او يكون الجوهر
 المركب واخلاف ذلك الامر او يكون الجوهر خارجا عن
 ذلك الامر فعلى الاول يلزم كون الكل نفس جزءه وعلى
 الثاني يلزم تركب الشيء من نفسه وغيره والمراد
 بالشيء هو الجوهر المركب من هذا الامر ومن المساوي
 الاخر فانه اذا كان المركب واخلاف الجوهر للجزء يلزم
 ان يكون المركب مركبا من نفسه ومن الجزء الآخر لذلك
 الجزء ومن المساوي ويختل اية او بالشيء هو الجوهر
 للجزء فانه اذا كان الجوهر المركب من ذلك الجزء وغيره
 واخلاف ذلك الجزء لكان الجزء مركبا من نفسه لوجوده
 في الكل الداخلة فيه ومن غيره وعلى الثالث يلزم
 ان يكون الجوهر المركب خارجا عن جوهر الجزء عاضا

له وهذا العارض مركب من المعرض وادى آخر والجزء
 الذى هو نفس المعرض لا بعض لنفسه فيكون العارض
 هو الجزء الآخر فلا يكون العارض بتمامه عارضا فلنفس
 الجوهر العارض المركب من اوب والجوهر المعرض
 فالثاني عرض له ذلك الجوهر المركب من اوب ويتبع
 ان يكون عارضا لنفسه فتعين ان يكون العارض
 هو ب فلا يكون العارض بتمامه عارضا وهذا اخر
 ما اردناه ابراهه في مباحث الكليات الذاتية فان
 ان شري في المباحث المتعلقة بالامور الوضعية
 وفقنا الله تعالى لسلوك مسالك التحقيق وبسرنا
 العروج الى معارج التدقيق **قال الشيخ** وانما
 العرض المفارق اى ما لا يجتمع اتفاقا كونه الماهية
 سواء كان واهم الثبوت او منفكا هو العرض المفا
 رق **قوله** لان الكلام في الكليات الخارج عن ماهية
 افراده ولا شك ان الغروية نفس ماهية افرادها

التي هي الغروية الخاصة فان كل كلي نوع بالنسبة الى
 حصصه فالكلي الخارج عن الماهية هو الغروية لانه
 خارج عن ماهية الثلاثة والخمسة والسبعة التي هي
 افرادها واما كان كذلك لا بد ان يكون محولا على
 افراده لان الكلي لا بد ان يحمل على افراده ولا بد
 ايضا من ان يحمل على ماهية افراده لان الكلام
 في الخارج المحمول كما كان في الجزء المحول **قال الشيخ**
 ولو كان التوافق لازما للامتناع لكان كل انسان
 اسورا وليس كذلك لا يقال لو كان التوافق لازما
 لوجود الانسان لكان كل انسان موجودا اسورا
 لانا نقول الموافق بلازم الوجود ما يمنع انفكاكه
 عن الماهية بشرط الوجود ولا يلزم من ذلك
 ان يتحقق مع كل من موجوداتها الخارجية بل يجوز
 ان يكون ذلك الامتناع مع بعض من تلك الموجودات
قال الشيخ لا يقال هذا تقسيم الشيء الى نفسه

والغيره توضيح السؤال ان تقسيم هذا التقسيم
 للشيء الى نوعين الاخرى اي مباينة لان المقسم عموما
 يمنع انفكاكه عن الماهية وقد قسمه الى ما يمنع
 انفكاكه عن الماهية والى ما لا يمنع انفكاكه عن
 الماهية والاول نفسه والثاني غيره ومباينه و
 وتبيينه للحواس سواء انما يلزم ذلك لو كان الموافق
 بالماهية في المقسم الماهية من حيث هي وليس
 كذلك بل المواو بها الماهية في الجملة اعم من الماهية
 من حيث هي ومن الماهية الموجودة فلا يكون
 لازما الماهية من حيث هي من نفس المقسم ولا لا
 رثم الوجود مباين له فان حصل التقسيم سواء ما
 يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة اما ان يمنع انفكاكه
 عن الماهية من حيث هي او لا يمنع انفكاكه عنها
 والاول رثم الماهية والثاني لازم الوجود ولا
 يلزم من عدم الامتناع عن الماهية من حيث

على عدم الامتناع عن الماهية في الجملة حتى يثبت
 مباينة لازم الوجود للمفهوم الذي هو الماهية في الجملة
 التي هي اعم من الماهية من حيث فلا يلزم من
 الحذوذين ولما كان المشهور في تقسيم الشيء الى
 نفس الاخرى هو ان منشاء النفس والنفس
 وفي هذا التقسيم كل من النفس والغير يوجب ذلك
 تؤخذ الشارح للجواب عن الشبهة باعتبار الغير
 علما وجه يندفع الشبهة باعتبار النفس ايضا مع ان
 الغير مقدم في بيان الشبهة فتأمل **قال الشارح**
 فان ما يمنع انفكاكه عن الماهية في الجملة الظاهر
 انه جوبه شرط محذوف اي اذا عرفت ما ذكره
 فحصل الكلام ان ما يمنع انفكاكه عن الماهية في
 الجملة المحذوف **قوله** فاذا اعتبر تلك العلة الظاهر يقال
 فاذا تحقق تلك العلة **قوله** فالاول ان يقال انما
 قال فالاول لانه يمكن ان يقال في الجملة متعلقة بالماهية

والمراد بالماهية في ما يطلق عليه لفظ الماهية و
 يندفع الاشكال كما لا يخفى **قوله** المراد بالماهية في توريث
 اللازم الماهية الموجودة والمراد بالوجود الوجود
 الخارجى و يعلم اللازم بشرط الوجود الذاتى
 بطريق المقابلة وتكون على ما يتناولهما معا هذا
 ولا حد ان يقول الظاهر ان المص قسم الكل الى الاقسام
 الثلاثة المذكورة بالنسبة الى الماهية اذ اوه مع قطع
 النظر عن وجودها فتعنى سوق كلامه ان بقسم الكل
 الخارج الى لازم وغير لازم مع قطع النظر عن الوجود
 ويمكن ان يقال المراد بالماهية في قول المص فان
 امتنع انفكاكه عن الماهية فهو اللازم على الماهية
 من حيث هي واللازم المنقسم الى القسمين هو
 مطلق اللازم وهو ما يمنع انفكاكه عن الشيء فانه
 لما ذكره لازم الماهية من حيث هي فقد ذكره مطلق
 اللازم وهو على هذا الابهو على المص شئ والله اعلم

قوله وما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة الخ
اعلم ان ما يمنع انفكاكه عن الماهية من حيث هي
فهو يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة وبعض
ما يمنع انفكاكه عن الماهية الموجودة لا يمنع انفكاكه
عن الماهية من حيث هي وهو لازم الوجود فلازم
الماهية الموجودة اعم من لازم الماهية من حيث
هي ومن لازم الوجود **قال الشيخ** ثم لازم الماهية
الظان الموار بالماهية منها علم ما ذكره هو الماهية
في الجملة وعلم ما ذكره في الخاصة الماهية الموجودة
ونكران حملها على الماهية من حيث هي علم ما ذكرنا
فان المتبهر في تقسيم الكل بالقياس الى ماهية افراجه
على الماهية مع قطع النظر عن الوجود **قوله** فاما
ان يقال الموار ان تصوره مع تصور ملزومه وتصور
النسبة بينهما كاف وهذا هو المفهوم من مقتضى الكلام
فانه في مقابلة اللازم الغير البين الذي يقتضيه

الذي يقتضيه بالضرورة الى وسط فكانه قال هو الذي لا
يقتضيه من الذهن بالضرورة الى الوسط واما الوجه
الذي فلا يخفى عن بعد وبما قدرناه يندفع ما ذكره
الشارح من ان الوسط على ما فتره القوم الخ
قوله ومن زعم تخصيصه قد قيل ان المفصلة الواقعة
في التقسيم هي مانعة للجمع التي يمكن عدم تحقق طرفيها
فيمكن ان يكون هناك قسم ثالث لا الانفصال للفقير
الذي لا يمكن عدم تحقق طرفيها بل لا بد من تحقق واحد
منهما فلا يمكن قسم ثالث وهو كلام بعيد عن التحقيق
فان انضباط الاقسام مقصور في التقسيم وعلم
ذلك التقدير يغوت ذلك **قوله** فمن ادعى ضرورة
الماهية في البين وعينه وجب له لا يبعد ان يقال
الموار بالوسط معناه اللغوي فيجهر الاقسام وبينهم
الكلام اعلم ان المفهوم من كلامه قدس سره وهو
ان البديهي المفاهيم لا اول كالحديث والتجويهي واقل

في اللزوم الغير البين ومن كلام بعض الشارحين
انه واخر في اللزوم البين وعلى التقديرين يندفع
اعتراض الشارح على ما وجهنا فتأمل **قوله** والى
يفتقر الى ان لا يكون سوى تصور فبينه يعني يكفي فيه
تصور الطرفين كالبين ولا يحتاج الى الوسط
كالقائم الاول من الغير البين والظاهر في قوله تصور
الطرفين الا انه وكره لقابلة للبين ايضا **قوله**
فان لزوم الشيء الى شيء اخر قلنا هذا هو
اللازم الذي هو الى لان اللزوم على ثلاثة اقسام
والمتبعية منها في الدلالة الالزامية هو هذا القسم
قوله بل ايهما وجدت فان كان للماهية وجود ان
فلا بد وان ينصف في كل من الوجودين وان
كان لها وجود وهي فلا بد وان ينصف به في ذلك
الوجود كالحياة فان لم يوجد الا في الوجود
ولا يتحقق في الذهني بدو ان تصافه بالكلية

قوله

قوله ومع ذلك يمكن ان لا يكون للذهن شعور
بمفهوم المساواة المذكورة فضلا الى غيره ان يكون
الزوايا الثلث المثلث مساوية لقائمين من
لوازم ماهيته ومع ذلك يمكن ان يدرك تلك
الماهية ولا يكون للذهن شعور بالمساواة
التي هي جزء من ذلك اللازم فضلا عن الجرم بثبوت
ذلك اللازم **قوله** فليس كل ما كان حاصل الماهية
غير الغاء للتعليل وهذا الكلام تعليل لقوله يمكن
ان لا يكون للذهن شعور بمفهوم المساواة وقوله
فان كون الماهية مدركة صفة الى تعليل لهذا
التعليل لكن وقوله فاء التعليل على ليس غير ملائم
ولا يبعد ان يقال للجواب الذي ذكره منع وقوله
فان ماهية المثلث منذ فقوله فليس كل ما كان
حاصل الماهية الى معناه فلا يثبت ان كل ما
كان حاصل الماهية المدركة في الذهن يجب ان يكون

مدر كانه يلزم ما اوجبه من ان لازم المادية يجب
ان يكون لازما ومعنا وقوله فان كوا المادية في قوة
قولنا بل نقول بغير المقدمة باطلة فان كون المادية
مدر كانه صفة حاصلية في قاعلم فذكر **قال الشاعر**
كالتيت قال بعض الشرا ان التمثيل بالثيب
فاسد فانه يزيل في وال الموضوع الا ان يراوه
الكهولة ولا يذهب عليك ان اطلاق السيب على
الكهولة خلاف المتعارف ولا يبعد ان يقال ان الملوحة
فيه المفارقة مع بطو الزوال **قال الشاعر** وهذا
التقديم ليس مجازا احباب عنه بعضهم بان المراء
بالمفارقة المفارقة بالفعل وهو مخف فيها فان
قلت يلزم ان يكون مطلق المفارق ثلثة اقسام
المفارق بالقوة وسريع الزوال وبطيئه اجيب
عنه بان المفارق بالقوة من قبيل لازم الوجود
فلا يكون من قبيل قبحه الذي هو العوض المفارق

قال الشاعر ان اخصص بانرا حقيقة واحدة فهو
لخاصة اعلم ان الخاصة منقبة الى ما يكون مطلقة
والما يكون غير مطلقة اما الخاصة المطلقة فهي الخاصة
التي لا تكون موجودة في غير ذلك النوع كالكتابة
بالنسبة الى الانسان واما الخاصة الغير المطلقة فهي
التي تكون موجودة في ما يخالف ذلك النوع كالمشي
بالنسبة الى الانسان فانه يكون خاصة لذلك النوع
بالنسبة الى ما لا تكون موجودة فيه كالشجر لا مطلقا
وايضا ينقسم الى الخاصة المساوية لموضوعها والى
الخاصة التي هي اخص من موضوعها كالضيق بالفق
والفعل للانسان وايضا ينقسم الى البسيطة والمركبة
فهى التي تكون مركبة من صفات كل واحدة منها لا
يكون مختصة لكن اوقيد بعضها ببعض حصلت
من اجتماعها صفة مساوية لذلك الموضوع كقولنا
باوى البثرة تنصب القائمة عرض الاظفار فان

فانه كل واحدة من هذه الصفات لا يختص بالاشارة
 ضرورة حصول الوصف الاول للحيه والوصف
 الثاني للحيوان البحرى الذى صورته صورة الا
 نسان المسمى بالنسكس والوصف الثالث للنفس
 والجموع ووصف مساو للانسان واكثر الخواص
 المذكورة في رسوم الاجناس العالية من هذا
 القبيل واما الخاصة البسيطة فهى ما تقابل المركب
 والمعتبر في باب التعريفات من الاقسام المذكورة
 عند المصنوع وجمهور التأخرين على الخاصة المطلقة
 المساوية واما عند المحققين فلا فرق بين الهمام
 في الاعتبار **قال الشارح** وان لم يختص بها بل
 بقها وغيرها فهو العرض العام اعلم ان هذا الو
 ليد العرض القيم للوجود كما زعم بعضهم لان
 هذا العرض يكون محمولا بالمواظاةة علم للوجود
 كالماتى فانه محمول علم للحيوانات بالمواظاةة والو

القيم

القيم للوجود لا يكون كذلك **قوله** واما فصول الا
 جمل فخرجت بالغير الاخير لانه اعترضا على الشارح
 وتوضيحه انه ان اريد بالفصل مطلق الفصول فعدم
 خروج الفصول البعيدة مما لا شبهة فيه وان اريد
 به الفصل القريب فلم لم يتعرض لخروج الفصل البعيد
 ويمكن ان يقال المراد هو الفصل القريب اما فصل
 الجنس لكونه مساويا للجنس فخرج عن هذا التوفيق
 يعلم من بيان خروج الجنس فلا حاجة الى التعرض لا
 يقال فلا حاجة الى التعرض لخروج الفصل القريب
 ايضا بعد بيان خروج النوع لانا نقول ان المعنى
 في التوفيق الذى يبحث عن الطيفك بواسطة هو
 الفصل القريب فلا بد من الاعتبار بشانه والا
 هتمايم بيانه **قال الشارح** وانما كان هذا التوفيق
 رسوما قال الامام في الملخص اختلفوا في ان هذه
 التوفيقك حدود او رسوم المشهور انها رسوم

فانهم يقولون الجنس رسم بكذا والنوع رسم بكذا
 لكن لظن انها حدود واولا ما هيبة للجنس ورا هذا
 القدر ضرورة ان لا ينافي بكون الحيوان جنسا الاكوتة
 معولا على كثرة من مختلفين بالحفايق في جوب ما هو
 واعتراض المص عليه في شرحه بان لا ينافي ان لا ما
 هيبة للجنس ورا هذا القدر لم لا يجوز ان يكون
 المقولية الموصوفة بالصنات المذكورة عارضة
 لمفهوم وراثتها وبنو الجنس واجاب عنه الثاني
 2 بان الكليات امور اعتبارية خُصِلت مفهوما
 منها ووضع اسمها بها بانها فليس لها معان
 ورا ذلك المفومات على ان عدم العلم بالحدية
 لا يوجب العلم بالسمية ورا عليه بان الكليات
 امور اعتبارية خُصِلت مفهوما منها ووضع
 اسمها بها بانها لكن لم لا يجوز ان يكون المفهوم
 المذكورة لوازم لمفهومين اخر وضعتهما وهما

بازا اشها وبان الرسم قد يطلق ويراد به التعريف و
 لعله هناك كذا ذكر وجوب عن الاول ان مثل ذكر يعلم
 بالاتباع والتفحص لم يوجد في بيان مدلولات هذه
 الاسماء غير هذه المفهومين وعن الثاني بان هذا
 الاطلاق ليس في عرف هذا القوم بل المنبأ ومن الرسم
 في عرفهم هو ما يتقابل لحد هذا وقد يقال انما كان
 هذه التعريفات رسوما لان المقولية عارضة والبقية
 بالعارض رسم وذكر لان الجنس في نفسه الكلي الذاتي
 للمختلفات بالحقبة سواء قيل عليها او لم يقل واما
 المقولية فمما يعرض له ونقول انه من باب اعتبار
 العارض بالعرض فان المقولية عارضة للجنس
 الطبيعي الذي هو موضوع للجنس المنطقي الذي كلامنا
 فيه ان قيل معنى كلامه انه لو كان المقولية ذاتية للجنس
 المنطقي لكان الحيوان مثلا جنسا او قيل على الامور
 المختلفة للحقيقة واما ان لم يقل فلا يتصف بالجنسية

لان المقولية معتبرة في الجنس المنطقي والامر ليس كذلك
 فالجواب ان المراد بالمقولية صلاحية المقولية او
 المقولية بالفعل في وقت من الاوقات فلا يقال
 تدبر **قوله** الماهيات اما حقيقية الى حسب الشئ الى
 ان معرفة الحدود والرسوم في غاية الصعوبة للصغار
 معرفة الاجناس والفصول وامتياز الذاتيات و
 الوضوئيات المكتوبة على منها واعترض عليه صاحب المعبر
 بان الحدود حدود للاسماء والاسماء اسماء للامور
 المقولة لنا لان وضع اللفظ بازاء المعنى لا يمكن
 الا بعد تفعل ذلك المعنى فلا بد من ان يتفعل كما لم يجز
 منه واذ كان الامر كذلك كان معرفة الحدود والرسوم
 في غاية السهولة وقال الامام والانصاف ان يقال
 ان كان المراد من الحد تفصيل مدلول الاسم كان
 الامر ما قاله صاحب المعبر وان كان المراد تفصيل
 الماهيات الموجودة في نفس الامر كان الامر ما قاله

الشئ

الشئ **قوله** ان كان مشتركاً كما ان مشتركاً لا يكون و
 رانه جزء مشترك خارج **قال الشارح** وهو حمل هو
 هو موضوع ان حمل المواطاة ان يكون الشئ محمولا
 على الموضوع بالحقيقة كقولنا الانسان ابيض وحمل
 الاشتقاق ان لا يكون محمولا عليه بالحقيقة بل سبب
 اليه كالبياض بالنسبة الى الانسان فانه ليس محمولا
 عليه بالحقيقة فلا يقال الانسان بياض بل بواسطة
 ذوا الاشتقاق فيقال الانسان ذو بياض او
 بياض ولما كان ذو بياض او ابيض مآل معينها
 واحد استحق حمل البياض على الوجهين حمل المشتقا
 وبعضهم سمي الاول حمل التكيب فانه اذا ركب
 مع ذو يحمل في ضمن الموكب واما حمل الاشتقاق
 لانه اذا اشتق منه شئ يحمل في ضمن ذلك المشتق
 فهما متحدان بالذات ومختلفان بالاعتبار فحملهما
 قسما واحدا اولي واعلم ان الكلية انما تنقسم خسا

بالنفيس الى افرادها الحقيقة التي هي ما يكون فيه
 بحسب الحقيقة وكون الاعتبار وان كانت متوقفة
 كافر او الفناء بالنفيس الى حصصها التي نفس
 طبائعها ورويتها لها انما هي بحسب اعتبار الفعل
 حيث اعتبر تقديرها لما يخصها من الامور الخارجية عنها
 المقارنة اياها فيكون كل كلتي بالنسبة الى حصص
 نوعا حقيقيا فليتنازل **قال الشارح** فمناط الكلية
 وجزئية حقيقة ان منشاء انصاف المفهوم بالكلية
 وجزئية هو الحصول العقلي حتى ان المفهوم باعتبار
 حصوله في العقل يقتضي ذكر الانصاف ولولا حظ العقل
 المفهوم والكلية وجزئية حكم عليه جازما بالكلية و
 الجزئية فان الكلية لازمة بين باللفظ الاعم للمفهوم
 وكذا الجزئية بخلاف امكان الوجود واستناعه فانها
 ليسا من مقتضيات المفهوم وليس منشاء انصاف
 المفهوم بهما هو الحصول العقلي فان العقل مجزئ

١١٦
 تعقل المفهوم وامكان الوجود واستناعه يحكم عليه
 باحد مما بل اذا جرد العقل النظائرية احتل عنه ان
 يكون متنع الوجود في الخارج وان يكون ممكن الوجود
قول هذا الامكان هو الامكان العام مقيد بجانب
 الوجود في معنى ان الامكان هو جهة لنسبة الوجود
 الى الشيء ايجابا بمعناه سلب ضرورة العدم والسلب
 فيتناول الواجب ويقابل المتنع فالامكان العام
 المقيد بجانب الوجود ما يكون جهة لنسبة الوجود
 ايجابا والمقيد بجانب العدم ما يكون جهة لنسبة
 الوجود سلبا **قال الشارح** والثاني كالفناء اي
 الذي يمكن وجوه ولا يكون موجودا في الخارج
 قال المصنف في شرح المحضر والتما ان لا يعرف
 وجوه في الخارج واما ان يعرف وجوه فيه والاول
 كالفناء فلو حمل كلام المتن عليه لكان له وجه و
 ذلك بان يقال قوله كمن لا يوجد من الوجود ان لا من الوجود

قال الشارح كالشمس قبل لا يجوز وجود شمس اخرى
قال الشارح كالنوكب التبار قال المصنف في شرح
 المخلص اعلم ان النوكب انما يقع مثلا لا ان لو كان مع
 شمس كافيه جميع النوكب وفكر غير معلوم **قوله** فان
 النفوس المجرية عن الابدان غير متناهية هبة العدو
 والمراو بعدم تنافي العدو انه لا ينتهي الا حلا يوجد
 بعده عدو آخر لا ان الاعداء والغير المتناهية يكون
 موجود وفعلة **قال الشارح** لازم من تعقل احدهما
 تعقل الآخر فمخصصة انه لو كان المفهوم من احدهما
 عين المفهوم من الآخر لازم من تعقل احدهما
 تعقل الآخر بان يكون تعقل احدهما عين الآخر
 ليس كذلك لان مفهوم الكل ما لا يمتنع نفس تصور
 وايضا لو كان كذلك لكان كل كلي حيوان وكل حيوان
 كلياً واما تغاير النوكب منها لكل منهما فلا ان النوكب
 من الامرين المختلفين يكون مغايرة الكل منهما فافهم

قوله فالقول بان مفهوم الحيوان من حيث هو
 معروض لمفهوم الكل قال المصنف في شرح المخلص
 فليختص كل واحد من هذه الاقسام باسم فالاول
 هو معروض الكلية شحيحة كلياً طبيعياً **قوله** فقد
 اعتبر في الطبيعي صلاحية العارض بعينه او اعتبر صلاحية
 حية العارض مع المعروض لا يلزم شكل اتحاد
 الطبيعي والعقلي واما اذا اعتبر العارض مع المعروض
 يلزم ذلك الاشكال لكن يندفع بان اعتبار العارض
 في الطبيعي بطريق القيدية واعتباره في العقل بطريق
 الجزئية **قال الشارح** ولانه موجود في الطبيعة اي
 في الخارج وهذا الوجه انما يظهر عند القائلين بوجوده
 في الخارج **قال الشارح** لان المنطقي انما يبحث عنه هذا
 المقصداً في **قال الشارح** وانما قال للحيوان مثلاً لان
 اعتباره الى لو قبل او اقلنا مثلاً للحيوان كلياً لا فاد
 هذا المعنى واما ذكره المصنف فلما يظهر منه الاعداد اخصاً

الاعتبار بمفهوم الحيوان **قال الشارح** والحيوان جزء
 من هذا الحيوان قد يقال ان اريد به جزء خارجي له
 فلام ذلك وان اريد به جزء عقلي له فلام لكن لا يلزم
 منه كونه موجودا في الخارج ولولا مخالفة الاطناب
 والتطويل لذكرنا ما هو التحقيق علم وجه التفصيل
قوله يريد ان البحث عن وجود الكلّي الطبيعي ولا
 يبعد ان يقال لما نظر المص في وجود الكلّيات
 الثالث في اثناء مباحث المنطق توهم ان يتوهم
 كونه من المنطق فقال فالنظر فيه اي في وجود الكلمة
 مطلقا خارجا عن المنطق فيندفع الاعتراض فتأمل
قوله قبل الوجه فيه بحث فان بعضهم زكوا في بيان و
 جوده لا بل وقد ذهب المحققون الى انه غير موجود
 في الخارج وايضا الكلمة المنطقي من مبادئ الغنى
 فاذا كانت معرفة وجود الامثلة نافعة فكيف لا
 يكون معرفة نافعة تأمل **قوله** وايضا لا يمكن اوجها

في هذه الاقسام اي لا يمكن اذ رابع الكلّيات النفسية
 باعتبار النسبة في هذه الاقسام الاربع للنسبة
 مع رعاية الاحكام الآتية من ان نقيض المتباينين
 متباينان **قال الشارح** فمجمع التباين الى العلم ان مجمع
 التباين الى السلبين كليتين وايتمين فان المبا
 ينة الكلية بين المفهومين اي ان لا يصدق علم شيء
 اصلا سواء امكن او لا ومجمع التباين الى مو
 جبتين كليتين مطلقين عامتين ومجمع العموم
 المطلق الى موجبة كلية مطلقة عامة وسالبة جزئية
 رابعة ومجمع العموم من وجه الى سلبين جزئيتين
 واعتبر وموجبة جزئية مطلقة عامة **قال الشارح**
 واقفا اعتبر النسب اي انما اعتبر النسب الاربع
 بين كليتين ولم يعتبر بين المفهومين لان النسب
 الاربع لا يتحقق الا بين الكلّيتين علم ما ذكره
الحق **قوله** والا لكان التفصيل لغوا يمكن ان يكون

التخصيص باعتبار مقصود به الكلّي **قوله** يعلم ذلك
 بالمقاييس بأول الثقات فإنه لما علم أن بين الكلبيين
 الذين لا يصدق أحدهما على ما يصدق عليه الآخر
 السباين وبين الكلبيين الذين يصدق أحدهما
 على كل ما يصدق عليه الآخر عموماً مطلقاً عالم **و**
 بين الجزئيات وبين الكلّي وجزئيات الكلّي الآخر
 السباين وبين الكلّي وجزئياته عموماً مطلقاً **قوله**
 علم أن المقصود من هذا من ثمة قوله قلت
 وهذا الوجه لا اعتبار أصل النسبة بين الكلبيين
قوله فإذا أشرنا إلى زيد بهذا الكاتب إلى يعني
 إذا قلت هذا الكاتب وهذا الضاحك وهذا
 الطويل وهذا القاعد وأردنا بكل منهما زيداً كان
 هناك علم ذلك التقدير جزئيات متعددة يصدق
 كل منها على ما عداه فإن هذا الكاتب مثلاً يصدق
 على زيد الضاحك والطويل والقاعد وباعتبار

كل من العوارض المذكورة جزئياً واحداً واعتبر
 أيضاً هذا القائل الفاضل المحقق على ما ذكره الشارح **و**
 من قوله وإن لم يكن جزئياً له يكون مبيناً له بأن
 الأثر الكلّي ليس مبيناً للجزئى من الضاحك
 بل أعم منه وانت خير بأن مثل هذا منه ليس إلا من
 قلنا الالتفات إلى الكلام فإنه ليس مما يخفى على أمثالي
 ذلك الإمام **قال الشارح** فإن الجزئى إذا كان
 جزئياً لذلك الكلّي يكون أخص منه مطلقاً وهذا إذا
 ظهر إذا كان الجزئى للتحقيق محمولاً على ما ذكره الشارح **و**
 أما إذا لم يكن محمولاً على ما ذكره في المسألة ففقيه
 اشكال تدبر **قال الشارح** لما فرغ من بيان النسب
 بين العينية شرع في النسب بين النقيضية اعلم
 أن النقيضية من حيث أنها كليتان لا يكون
 النسب بينهما إلا واحدة من النسب التي بين
 العينية وأما باعتبار هذا الوصف على الوجه الكلّي

فقد تختلف النسبة وذلك في بقية الشئ الذي
 بينهما المبينة الكلية فان بينهما تبايناً جزئياً واعتبار
 هذا الوصف انما هو لزيادة الضبط فافهم
قال الشارح اي يصدق كل من يقتضي المتساويين
 على كل ما يصدق عليه نقيض الآخر الى محضه انه لو
 لم يصدق كل ما يصدق عليه نقيض احد المتساويين
 يصدق عليه نقيض الآخر لصدق نقيضه وهو
 بعض ما يصدق عليه نقيض احد المتساويين
 ليس يصدق عليه نقيض الآخر وهو محال لانه
 يصدق احد المتساويين بدون الآخر **قوله** قلت
 وهذا المفهوم متناقضان او اعتبر في انفسهما
 الى توضيحه انه انما اعتبر مفهوم من غير اعتبار
 صدق علمي وضم اليه كلمة النفي حصل لنا ك
 مفهوم آخر في غاية البعد عن الاول وسمي متنا
 قضيين بمعنى انهما متباعدان لا يمتصو رما يمتص

منه فيما بين المفهومات المتبصرة بلا ملاحظة صد
 قهما علمي لا يمتص انهما لا يجمعان في وقت ولا
 يرتفعان عنهما لجواز ارتفاعهما عند عدم تلك
 الازمنة واذا حملنا على ذات واحدة حصل قضيتان
 موجبتان متضادتان ومعدولة وبما متنا قضيان صدقا
 لا كذبا فلا يكونان متناقضين بل يقتضي كل منهما رفع
 صدق الآخر لصدق رفعه لجواز ارتفاعهما كما ذكرنا
 فيقول لما كان مرجع التمازى الى موجبين كليتين
 واطراف القضايا اعتبر الصدق فيها على ذات ^{صواع} المتوازيين
 فاذا قبل كل الاشياء لانا نطق كان نقيضه بهذا الا
 اعتبار بوسيلة صدق اللاناطق وهو بعض
 اللانسان ليس بلاناطق لا صدق الناطق عليه لان
 الناطق بعض اللاناطق في حالة الافراده عن اعتبار
 الصدق على شئ لانه حالة صدق على شئ فاذا قبل
 لولم يصدق كل لا شئ لا يمكن لصدق بعض الاشياء

ليس بلا ممكن فيكون بعض الاشياء ممكنة ان
 منع المذكور بلا مكابرة وملخص المختص تغير
 الدليل بان يقال لما كان نقيض الشيء سلبا لاعدو
 فيكون نقيض المتساويين باعتبار الصدق مورد
 جيبته سلبية الطرفين لا معدولينين والموجبة
 السالبة الطرفين لا يستدعي صدقها وجوه الموضوع
 كالبينة فلو لم يصدق كل من الموجبة كان
 كذبة اما لعدم الموضوع واما الصدق فنقيض للمطلوب
 عليه والا قول بطلان الموجبة السالبة الطرفين
 لا يستدعي صدقها وجوه الموضوع بل يصدق مع
 عدم الموضوع بخلاف المعدولة الطرفين فتعنت
 انك فيصدق عين احد المتساويين على نقيض
 الآخر وهو يبطل المساواة مثلا لو لم يصدق كل
 ما ليس بانسان هو ليس بناطق لصدق نقيضه
 وهو ليس بكل انسان هو ليس بناطق وهو

يستلزم قولنا بعض ما ليس بانسان هو ناطق وهو
 بناء الموجبة المقيدة في تساوي المعنيين وهو كل ناطق
 انسان ولا يتوجه المنع المذكور لانه كذب الموجبة
 الكلية المذكورة وصدق السالبة التي هي نقيضها
 ليس لعدم الموضوع في الكلية لعدم استبعادها
 له بل لصدق نقيض المحمول على الموضوع فالتالبة
 المذكورة يستلزم المفجبة المبطله للمساواة بين
 العينين فليتنا مل **قال الشارح** وبعض الناطق
 الانسان قد يقال انه مستدرك او يكفي في بياح
 الخط قوله فيكون بعض الانسان ناطقا وانا اقول
 محصل الكلام انه لو لم يصدق كل الانسان لانا ناطق
 لصدق ما ينافي كل ناطق انسان ولو لم يصدق كل
 لانا ناطق لانسان لصدق ما ينافي كل انسان ناطق
 فانه لو لم يصدق كل الانسان لانا ناطق لصدق نقيضه
 وهو بعض اللانسان ليس بلا ناطق وهو يستلزم

بعض اللسان ناطق وهذا ينافي كل ناطق انسان
ولا ينافي كل انسان ناطق ولما كان المناقاة في حكم
المستوى وينوب بعض الناطق لا انسان اظهر قال
فيكون بعض الناطق لا انسان وكذا الكلام في كل
لانا ناطق فاعلم وانك فانه مما خفي على كثير من الطلبة
قال الشارح اما الاول فلانه لو لم يصدق بعض
الحي يعني لو لم يصدق قولنا كل ما صدق عليه النقيض
الاعم يصدق عليه نقيض الاخص لصدق نقيضه
وينوب ليس بعض ما يصدق عليه نقيض الاعم
يصدق عليه نقيض الاخص فيكون بعض ما صدق
عليه نقيض الاعم يصدق عليه عيني الاخص فيلزم
صدق الاخص بدو الاعم وينوب **قول**
والمخلص ما في المخلص ان يقال ان المدعى موجبة
سالبة الطرفين لا معدولة الطرفين فنقول
كل ما ليس بشئ ليس انسان صادق لانه لو كذبت

١٢٢
لهذه القصة الموجبة لكان كذبها اما لعدم الموضوع
او لصدق نقيض المحول على الموضوع والاقول
بط لانا الموجبة السالبة الطرفين لا يقتضي وجود المو
ضوع وكذا لانه يبطل اعمية الشئ بالنسبة الى
الانسان لصدق الانسان على الانسان في تأمل
قال الشارح فبعض اللسان لا حيوان انما فكون
فيكم مع ان قوله بعض اللاحيوان انسان يكفي في
حصول المط لاظهرية منافاة مع القضية الكلية
المعتبرة في العموم وهي كل انسان حيوان تدبر الله العلم
قال الشارح واما كذا فلانه لو لا صدق قولنا اخص
توضيحه ان قولنا ليس كل ما صدق عليه نقيض الاخر
الاخص يصدق عليه نقيض الاعم سالبة جزئية فلو
لم يصدق لصدق موجبة كلية ينافيها وهي قولنا كل
ما صدق عليه نقيض الاخص يصدق عليه نقيض
الاعم وينفك عن النقيض على طريق القديما لقولنا

كل ما لم يصدق عليه نقيض الاعم لم يصدق عليه نقيض
الاخص ويستلزم قولنا كل ما صدق عليه الاعم
صدق عليه الاخص **قوله** الاشكال المذكور
مستوجب عليه ايضا الى الاشكال ههنا هو منع استلزام
قضية موجبة لقضية موجبة اخرى يكون طافا
نقيض طافها لعدم الموضوع في اللازم لا يمنع
استلزام السالبة للموجبة لعدم الموضوع في اللزوم
فالمدكور به باعتبار منع الاستلزام لعدم الموضوع
وحاصله ان كل شيء ممكن بالامكان العام موجبة
كلية ولا يصدق عكسها النقيض وهو كل لا يمكن
او بعضه بالامكان العام فهو لا شيء لعدم الموضوع
وهو اللاممكن ووقع بان يقال نقيض صدق
الشيء هو سلب صدقه فعكس نقيض كل شيء ممكن
بالامكان العام هو كل ما ليس بممكن بالامكان العام
فهو ليس شيء وهذه الموجبة لا تقتضي وصول الموضوع

قوله بل

١٢٣
قوله بل يستدل بما صح التمسك به عند المصنف فليكن قبل
الظاهر تقديم ما صح التمسك به عند المصنف على غيره فنقول
لما كان غاية على طريقة الدلائل السابقة المثبتة للنسبة
واخصية نقيض الاعم قد تم فافهم **قال الشارح**
يجعل الدعوى جزءا من الدليل الظاهر جعل الدعوى
نفس الدليل الا ان يقال لما لم يظهر الدليل ولم يتضح
الا بالاستدلال الذي فو كونه تحقق جزئية فكان الدليل
هو المجموع فثابت **قوله** ولا يخفى عليك بهذا التزييف
وتحقيق ما هو الصواب وحاصله ان ما خص كلام
الشارح وهو ان المقصود تفصيل المدعى الى جزء
ثم يستدل على كل منهما على حدة فالملامح ان يقال
اي يصدق الى ما جعل التفصيل جزءا من الدليل
صورة شاح هذا وقد يقال لو ثبت ان نقيض
الاعم مطلقا اخص من نقيض الاخص مطلقا
لصدق قولنا كل ما ليس بممكن بالامكان العام

ليس يمكن بالامكان الخاص فاذا جعل صفى
 لقولنا الصاوفي كل ما ليس يمكن خاص فهو ممكن
 عام ينتج القيل المولى منها كل ما ليس يمكن
 عام فهو ممكن عام ويوحد واجيب عن الكبرى
 بوجوه كثيرة لا يليق ايرادها في هذا الكتاب
 فلنقتصر على ما عايناه من اذعان المبتدئين من
 الطلاب وسوان الراوي من الممكن العام ان كان
 هو الموجب فلانهم ان المتشع يمكن بالامكان العام
 وان كان هو السالب فلانهم ان الواجب ممكن
 بالامكان العام فان قلت اريد به القدر المشترك
 بينهما وهو سلب الضرورة من احد الطرفين
 فيصدق على كل من الواجب والمتشع انه ممكن
 بالامكان العام فنقول قولنا سلب الضرورة
 من احد الطرفين معناه سلب ضرورة الوجود
 او سلب ضرورة العدم وليس ذلك قدرا مشتركا

بينهما بل بالامكان العام يقال بالاشراك اللفظي
 عليهما فليست نظرية فانه من المفالطات الدقيقة
 التي يفتن بها الاذكياء ويتعرض لها الكابر العلماء
قول لو اطلق التباين ولم يقيد بالكلية لم يلزم
 الى لاحد ان يقول الملازمة ممنوعة قوله لاحتمال
 ان يكون ذلك التباين الثابت بينهما تابينا جزئيا
 قلنا اذا قيل بين نقبضتين بينهما عموم من
 وجه تباين جزئي فمعناه ان النقيضين قد لا يصدق
 اصلا وقد يصدقان فان التباين الجزئي غير مقيد
 بخصوص التباين الكلي في جميع الصور ولا
 بخصوص العموم من وجه في جميعها بل ثبت في
 بعضها في ضمن المباشرة الكلية وفي بعضها في ضمن
 العموم من وجه ولو قيل بينهما عموم فمعناه انه
 لا بد من تضاد قهما في الجملة فتثبت التباين الجزئي
 يستلزم ثبوت المدعى لان عدم تضاد قهما في بعض

بعض الصور يستلزم عدم العموم فافهم **قال الشيخ**
 لانه العينية اذ كان كل منهما الى حاصله انه لا يمكن
 بينهما التماثل والعموم المطلق والالزام ان يكون
 بين العينين كذلك وليس بينهما المباشرة الكلية
 لتحقيق العموم من وجه في بعض المواضع ولا العموم
 من وجه لتحقيق المباشرة الكلية في بعض المواضع
 الآخر **قال الشيخ** كاللا وجود واللا عدم المراه
 باللا وجود واللا عدم هو اللا موجود واللا معدوم
 فان اللا وجود واللا عدم قد يصدقان على الافراد
 الحيوانية مثلا **قوله** فيصدق احد المتباينين
 الى فيصدق الانسان مع اللا فرد يظهر صدق
 اللا فرد مع الانسان وبعد صدق الانسان مع
 الفرد يظهر صدق اللا انسان مع اللا فرد فيصدق
 يظهر صدق كل من اللا انسان واللا فرد بدونهما
 الآخر وهذا لا يوجب عليك ان عدم صدق المتباين

بين مع عين الآخر يظهر من وصف المتباينة فلا
 حاجة لذلك في غير فقط الا انه ذكره للتصريح فليست
قال الشيخ وليس يلزم من صدق احد المتباينين
 مع نقيض الآخر صدق كل واحد من النقيضين
 بدونهما الآخر كالحياة والانسان فان الحيوان
 يصدق مع نقيض الانسان ولا يصدق كل واحد
 من نقيضهما من الانسان واللا حيوان بدونهما
 الآخر **قوله** ولا شك ان المدعى بهذا المعنى لا يتم الى
 وذلك لان تحقق كل من النقيضين بدونهما الآخر
 لا يتوقف كونه النسبة بينهما مباينة كلية في جميع الصور
 فان اريد ان تبين ان النسبة بينهما التباين الجزئي
 في راعى الخصوصتين فيحتاج في ذلك الى مقدمة
 احدهما ان ذلك التحقيق ليس مع المباشرة الكلية
 في جميع المواضع فيبينها بقوله وان صدق معا الى
 والمباشرة ان ذلك التحقيق ليس مع العموم من وجه

في جميع الصور فيبينها بقوله وان لم يصرفا معا
 فحصل كلامه ان كل واحد من النقيضين يتحقق
 بدون الآخر كل واحد من المتباينين مع نقيض الآخر
 فيكون المتباين الجزئي حاصلًا وليس ذلك في ضمن
 المتباين الكلي والاما اجتماعا اصلا لكليهما فيجتمعان
 في بعض الصور كاللائح واللافرس وليس ايضا
 في ضمن العموم من وجه واللائحان مجتمعين في الجملة
 في كل مادة لكنهما قد يتباينان تباينا كليًا كاللا موجود
 واللا معدوم فتعين ان كل واحد من نوعي المتباين
 الجزئي غير متحقق كليًا بين نقيض المتباينين بل الثابت
 بينهما كليًا هو مطلق المتباين الجزئي المتحقق في بعض
 الصور في ضمن المتباين الكلي وفي بعضها في ضمن
 العموم من وجه فاعلم **فذلك قول** قبل ان المصنف
 بين نقيض الايدين الى اشارة الى جواب اخر
 ذكره الشارح من قوله نعم لم تبين مما ذكره النسبة

بين نقيض الايدين بينهما عموم من وجه فهذا ولا
 يخفى ان لما بين النسبة بينهما قد يكون مباينة كلية و
 ظاهرا ان النسبة بينهما قد يكون عمومًا من وجه ظاهرا
 ان النسبة بينهما تباين جزئي مجردا عن خصوصية
 كل من فرديه فلا حاجة الى الانضمام الا ما ذكره في
 في بعض المتباينين الا ان يقال انما هو ليعلم ذلك
 بهذا الاسم فانه لم يتبين من قبل ان النسبة المذكورة
 يسمى بالمباينة الجزئية وفي هذا الفصل مباحث طويلة
 الا ان اب الى لا يليق تفصيلها بهذا الكتاب **قوله**
 فان قلت المتبادر مما ذكره الى انما قال المتبادر
 لاحتمال ان يجر على ان الكلي مفهومًا واحدًا يسمى
 باعتبار مقابلة مع الجزئي الحقيقي وباعتبار
 انه امر نسبي لا يفعل للشئ الا بالقياس الى كنهه بين
 اضافيات **قوله** لان الاضافة فيه اظهر فان الاضافة
 فيه باعتبار التحقق والتعقل وفي المعنى الاول ليس

ليس الا باعتبار العقل **قوله** ويسمى بالحققي لكونه
مقابلا للجزئي الحقيقي اسمه للشيء بغير مقابله **قوله**
و2 يكون سميته بالحققي ظاهرة فاش كلية بالنظر
الى حقيقة الغير المانعة من الحركة **قوله** وعلى هذا
اي علم ما فكونا من ان الكلي الاضافي ما اندرج كنه
شيء في نفس الامر **قوله** كان الكلي الاضافي في ما امكن
اندرج شيء كنه لا يذهب عليك انه علم بهذا التوفيق
لا يكون فيه ايضا الاضافة باعتبار توقف حقيقة
علم الغير فلو اعتبر الاضافة باعتبار العقل في معنى
الكلي كان اختصاص وهذا المعنى بالاضافي باعتبار
ان حقيقة يتوقف علم امكان الا ندرج بخلاف المعنى
الاول وباعتبار المقابلة مع الجزئي الاضافي لا بفان
المعنى الاول ايضا يتوقف حقيقة علم امكان فرض
الاشية ان لا نأقول انه مشتق بين المعنيتين
وان لم يعتبر فذلك باعتبار ان التحقق المتوقف على

امكان اندراج الغير والتقابل ليس الا ما فيه
وتسمية المعنى المذكور للجزئي بالاضافي 2 ليس باعتبار
ان حقيقة يتوقف على امكان اندراج تحت شيء قائم
قوله ولا شك ان الخاص والعام متضايقان مشهوران
كالاب والابن المتضايقان يطلق تارة على نفس
النسبة العارضة للشيء كالأبوة والبنوة وهو
المتضايقان الحقيقي وتارة على المخصوص من حيث
هو موصوف كالاب والابن وهو المتضايقان المشهور
قوله او بما يتوقف علم معرفة متضايقه وهو الاعم
الذي يتوقف تعقله على تعقل العام الذي هو
متضايق للجزئي الاضافي وايضا يتوقف الجزئي الا
ضافي 2 بالاخص يتوقف بالاخص تأمل **قوله**
قالا ولا ان لا يقتصر على ان لا يخفى ان الاول
ايضا يفهم من تقرير الشارح لكنه لم يثبت بذلك
قوله وايضا يلزم ان لا يكون توفيقه بالاخص

وايضا يلزم ان لا يكون تعريف الكل الاضافي
 بالاعم من شئ كما ذكره الشارح صهيحاً لا سيما انه
 علم للكل الاول قطعاً **قوله** فالتقدير اذ ومع زياوه
 يعني تعريف الشئ بنفسه علم تقدير عدم اعتبار معنى
 التفصيل او بما يتوقف علم معرفته علم تقدير اعتبار
قوله فالجواب هو ذكر ان عدم التسليم يمكن ان
 يحمل كلامه علم عدم التسليم بتدبير **قوله** بل ارادوا
 ذكر حكم من احكامه معنى ارادوا المقصود ان يحكم عليه
 يحكم بمحصلته تعريف فحكم بالاختصاصية من شئ هذا
 والاو ان يقال ان المقصود بيان يطلق عليه
 لفظ الجزئي حيث قال الجزئي كما يطلق علم المعنى
 المذكور يطلق علم اخص تحت الاعم لا التعريف
 ولا الحكم المذكور فان قيل المراد بان الحكم في قوله
 حكم من احكامه هو الحكم بان هذا المعنى يطلق عليه
 ايضا وهذا اللفظ قلنا بغير عدم جواز ذكر اللفظ

كل فان ما يطلق عليه لفظ الجزئي هو الاخص تحت الاعم
 فاعلم ذلك **قوله** الا ان المقام يدل على قصد التعريف
 ظاهره يعني ان المقام يدل على ان المقصود هو التعريف
 الظاهر ان الاصل لا التعريف الذي يستنبط من ذكر الحكم
 فالظاهر ان قوله ظاهره يتعلق بالتعريف وان جاز
 ان يتعلق بقوله يدل وفيه بحث فان المقصود بيان
 ما يطلق عليه لفظ الجزئي كما ذكرنا لا التعريف
قال الشارح وان كان نكاح الماطنة مع شئ آخر محصله
 ان ذات الواجب لو كان عبارة عن الماطنة وشئ
 آخر هو الشخص قياساً على سائر الجزئيات يلزم
 ان يتنازفاته بشخص عارض وهو بطلاناً لقوله
 شخص الواجب عينه اي هو متنازفاته بغيره لا
 بشخص عارض **قوله** واجيب يمكن تقدير الجواب
 بوجهين الاول ان المفهوم الخاص في الذهن
 بالغير علم وجه يمنع الشركة بتصرف بالجزئية وفدت

الواجب لا يمكن تعقله الا بوجوه كلية مختصة في شخص
 فلا يتصف بالجزئية وان مناط الكلية والجزئية
 هو الوجود الذي يعني ان ما يمكن ان يحصل في الذهن
 اما ان يمكن بحيث لو حصل فيه لكان مانعا من الشك
 فهي الجزئية واما ان يكون بحيث لو حصل لكان غير ما
 يقع فهو الكلي وذا الواجب مما لا يمكن ان يحصل
 في العقل مانعا لانه لا يعقل الا بوجوه كلية فلا
 نقض به كقول الكلام في الرد الاول شبه بالوجه
 الاول كما لا يخفى على المناظر وقوله اذ لم يردوا به
 كونه مفهوما بالفعل لا بد علم ما اوعاه من الجزئية
 المذكورة التي لا يتوقف علم الحصول بالفعل ولا على
 امكان حصول حصوله الا انه يكفي له وجود علم
 الوجه الاول ومقتضا ما ذكره في الرد الاول لا يلزم
 لان في رد المتصف بالجزئية هو ما كان بحيث لو
 حصل في الذهن لكان مانعا وان لم يحصل في العقل

اصلا ويمكن ايضا حصوله على ذلك الوجه ومقتض
 ما ذكره في الرد الثاني سواء علم بتقدير تسليم ان الجزئية
 هو المفهوم الحاصل او الممكن للحصول على ذلك
 الوجه فلان ان لا يحصل او لا يمكن حصوله في العقل
 على ذلك الوجه فان تمتع الحصول في العقل على ذلك
 الوجه كنه ذاته علم فله على ذلك الوجه وهذا وان
 اردت تحقيق المقام الذي يندفع به النقض وه
 الاشكال والسمع لما تلو عليك ان الجنس اعم بهم في
 العقل يحتمل ما هيئات متعدية لا تعين شيء عنهما
 الا بانضمام فصل اليه وسما متحدا وانما وجود
 في الخارج ولا يتمايز الا في الذهن كذا في الحاشية
 النوعية يحتمل بويات متعددة لا يتعين شيء منها
 الا بتخصيص ينضم اليها وسما متحدا وانما وجود
 جودا في الخارج وسما متمايزا في الذهن فقط
 فليس في الخارج موجود هو الحاشية الثانية

مثلا وموجود آخر هو الشخص حتى يتركب منهما فرد
والآلة يفتح حل الماهية على افرادها بل ليس هناك
الاموجود واحد اعم الهوية الشخصية الا ان
العقل يفصلها الى ماهية نوعية وشخص كما
يفصل الماهية النوعية الى الجنس والفصل فالتفصيل
تماما في الوجود الخارجي هو ياتهما لا يمتزجها
كما يتبادر اليه الا وهما اذا علمت ذلك فتقول
في دفع النقض باننا نختار ان الشخص المقدس الواحد
هو الماهية الكلية مع شيء آخر ونمنع بطلان اللازم
قوله ان شخص الواجب عينه قلنا بل التحقيق
ان شخص كل شيء عينه بمعنى انه ليس في الخارج ^{فيعرف}
هو الماهية وموجود آخر هو الشخص بل الموجود
في الخارج هو الهوية الشخصية والعقل يفصلها
الى الماهية الكلية والشخص اعم على تصور الماهية
الكلية في العقل ولمنع تلك الماهية في الخارج

فلا

فلا منافاة بين ان يكون الشخص الواجب عينه و
بين ان يكون عارضا للماهية فليست فيه فانه من
خفيات الاسرار **قال الشارح** كذلك يطلق بالاشارة ان
لونه كقوله كذلك كان او **قوله** فيكون مضاهيا له
اي يكون النوع الاضافي مضاهيا للجنس ولا حد ان
يقول لما تحقق المضاهي بينهما فلا يستقيم اخراجه
عنه في تعريف الآخر **قوله** وبيان ذلك اي بيان المضاهي
بينهما **قال الشارح** فالماهية منه له منه له للجنس عا
قال منه له للجنس لما سبذكر من ان الجنس هو الكلي و
ان الماهية ملزمة لذلك **قوله** اشارة الى ما سبق
اشارة الى ما قال بعض الشارحين من ان ذكر
الجنس انما يجب في الحد التام والمقدما او على هذا
حد تام **قال الشارح** على الصورة العقلية مع الشيء
قد عرفت ان الصور العقلية كما يطلق على الكيفية
الحاصلة من الشيء في العقل يطلق ايضا على صاحب

تلك الصورة والظاهر ان المواد هي ما هو الغاية تأمل
قال الشارح لكن دلالة الالتهام من اجوبة ما يقع ان
 يمنع كون الكلي لا فاما ههنا للماهية فعلم تغدير عدم
 مجهورية اللازم الذي لا يفنى وذكر الماهية عن
 ذكر الكلي وهذا الصواب ان يقال ان هذا
 تعبير للمعنى الذي يطلق عليه لفظ النوع فلا بد
 من ترك الكل وذكر الكلي لانه الكلي واخره وذكر
 المعنى قياسا على ما به مفهومات الكلينات **قال الشارح**
 وقوله في جواب ما هو مخزن في الفصل والخاصة والوصف
 العام لا يقال ان لكل واحدة من هذه الثلاثة ان
 كان له جنس كان جنسه مقولا عليه وعلى غيره في جواب
 ما هو فكيف يجتزعه عنه لانا نقول انها مخزن من
 حيث انها فصل وخاصة وعرض عام للماهية و
 اذا كان لها جنس فهي انواع من تلك الماهية فلا
 يجتزعه عنها واعلم ان الشارح لم يتعرض لمخزونه

الجنس العالي ولا بد منه فهو ايضا مخزن بقوله في جواب
 ما هو **قوله** اي الشخص هو النوع للقبول فيه اشارة
 الى مجموع الضمير في قول الشارح وهو النوع المقيد
 بالشخص اقول هذا التعريف منقوض بذهن وا
 جب الوجود الا ان يقال المراد بالشخص ههنا
 هو الشخص الذي ينتمى اليه سلسلة الكلينات تأمل
قال الشارح كناية احتراز عن الشخص فانه عبارة
 عن النوع المقيد بصفات عرضية جزئية **قال الشارح**
 واذا حمل كلمتي تبه على شيء يكون حمل العالم
 عليه بواسطة حمل اسفل اقول تحقيق هذا المقام
 يستدعي زيادة بسط في الكلام فاعلم ان حمل الجنس
 القريب على النوع علمة لحمل الجنس البعيد عليه
 فالجسم مثلا لا يحمل على الانسان الا بعد حمل الحيوان
 عليه او لو جاز حمل بدونه لكان الجسم المحمول عليه
 جساما خاليا عن الحيوان والجسم الخالي عن الحيوان

استحال حمله عليه واستصعبه الشيخ الرئيس وقال
 كيف يكون الحيوان سببا لجمعية الانسان وهو مالم
 يكن جمالا لم يكن حيوانا فان الجمعية سبب وجود الحيوان
 واظن في تحقيق ذلك ومحصل ما حققه من ان الجمعية
 التي يوجد للانسان قبل الحيوان هي الجمعية بمعنى المادية
 لا الجمعية بمعنى الجنس فانها لا توجد للانسان الا
 وقد تضمنت الحيوانية ولو كان للجمعية بمعنى الجنس
 وجود محصل قبل وجود النوع لا يعمل عليه بل وجود
 ذلك الجسم في النوع موجود ولكن النوع لا يغيره فيكون
 نية زبد مثلا لا يتحقق بدون انسانية وجمعية
 بمعنى الجنس لا يتحقق بدون حيوانية وانسانية
 وان كان جمعية بمعنى المادية يتحقق بدونها كما في
 النقطة فتتحقق الجمعية له بغيره لا يكون الا بعد كونها
 حيوانا وانسانا فثالث **قال الشيخ** فقوله قولا
 اوليا احذر اذ عند الصنفان قيل ان الصنف يكون

خاصة

خاصة يخرج بقوله في جواب ما هو فلا حاجة الى هذا
 القيد فالجواب ان الحقيقة ينقسم الى ما يقال عليه
 وعلى غيره الجنس في جواب ما هو الى ما ليس كذلك
 والصنف من الاول فلا يخرج بقوله في جواب ما هو
 فانهم **قوله** فيلزم ان لا يكون الانسان نوعا للجسم
 الثاني ان فلا يكون تعريف النوع جامعا لعدم شموله
 الانسان بالقبول الى كل واحد من الجسم النامي
 والجسم والجوهر **قوله** فيلزم ان لا يكون الا جنسا
 البعيدة اجناسا للماهية فلا يكون تعريف الجنس
 جامعا لعدم شموله للجوهر والجسم الثاني بالقبول
 الى الانسان الذي كل منها جنس له **قوله** ويقال النوع
 الاضافي كلي مقول في جواب ما هو ان فقوله مقول
 في جواب ما هو يخرج الصنف والخاصة والعرض
 العام والفصل وقوله يقال عليه وعلى غيره الجنس
 في جواب ما هو يخرج الجنس العام واعلم ان هذا

النوع لا يرد عليه ما به وعلى تعريف المص من ذكر
 الكلتي ونزك الكل وعدم جامعته وبهتله انه عدم
 جامعته تعريف الجنس لكنه يتوجه عليه ايضا اخذ
 احد المتضايفين في تعريف الآخر **قوله** لانه لو لم يكن
 احدهما جزءا للآخر لما كان تمام ماهية الشيء ما به
 الشيء موصو وكما كونه الشيء ماهية لشيء متلزم
 لكونه غير خارج عن ماهيته فلو كان لشيء واحد
 ماهيتان مختلفتان ولم تكن احدهما جزءا للآخر
 لم يكن شيئا منهما تمام ماهية بل كل منهما جزء من
 الماهية تأمل **قوله** والنوع الحقيقي لا يجوز ان يكون
 فوق شيء منهما لما هو لا يجوز كون النوع الحقيقي
 فوق شيء من النوع الحقيقي والجنس لما هو من لزوم
 جنسية للنوع الحقيقي ما حكمه فان كل واحد من النوع
 الحقيقي والجنس الذي تحت ذلك النوع الحقيقي هي
 اخذ منه ومشتغل عليه وعلى الكلتي رايد عليه فيلزم

ان يكون

ان يكون النوع الحقيقي والجنس صفا وموحد فلا
 يكون النوع الحقيقي الفوقاني نوعا حقيقيا بل مشا
 وموحد ايضا **قال الشارح** اما ان يكون اعم الانواع
 التي تحصله ان النوع الاضافي اما ان لا يكون واخلا
 في سلسلة من سلاسل الانواع الاضافية او
 يكون واخلا فيها وان كان الاول فهو النوع المفرد
 وان كان التام فهو اعم انواع تلك السلسلة او بعضها
 او اعم من بعضها وذلك هو الثلاثة الباقية
قال الشارح وهي في حقيقة العقل متفقة قال الفاضل
 الجلي لا يلزم من اتحادها في الحقيقة ان يكون العقل
 نوعا لها جواز ان يكون جنسا او عرضا عاميها
 كل منها نوع مخصص في شخص فلا يتم المثال وان
 اريد بقوله وهي في حقيقة العقل متفقة ان يكون
 العقل عين حقيقتها كما كان المعنى صحيحا ويتم المثال
 الا ان اللفظ لا يغيره افعلا ان اضافة الحقيقة الى

الى العقل بياينة يمكن حمله على المعنى المقصود **قوله**
 لان ترتيب الانواع سواء يكون هناك نوع الى
 فالجسم النامي نوع نوع والحيوان نوع نوع نوع و
 الانسان نوع نوع نوع نوع **قوله** وترتيب الـ
 جناس سواء يكون هناك جنس وجنس جنس الى
 والحيوان جنس والجسم النامي جنس جنس والجسم
 جنس جنس جنس والجوهر جنس جنس جنس
قال الشارح فلا يكون نوعا مفردا بل عاليا ان قيل
 ان العقل ان كان جسا يكون جساما مفردا عاليا فكون
 فيلزم 2 ان لا يكون نوعا مفردا ولا يلزم ان يكون
 نوعا ليا فنقول ان الجنس في قوله ان كان جساما
 من المعزى بدليل قوله وان لم يكن جساما يصح
 التمثيل كما ضرورة ان ما لا يكون جساما يمكن مفردا
 فملخص السؤال ان العقل ان جساما الواقع
 لم يصح التمثيل الاول لان النوع الذي هو الجنس

لا يكون

لا يكون نوعا مفردا لانواع 2 تحت بل يكون
 نوعا عاليا لانه ليس فوقه الا الجوهر الذي هو الجنس
 العالي وان لم يكن العقل جساما مفردا ضرورة التمثيل
 انتفاء العام انتفاء الخاص **قال الشارح** لانا نقول
 التمثيل الاول على تقدير ان العقول العشرة متفقة
 بالنوع الى ومحصلة ان التمثيل الاول مبني على فرض
 كون العقول العشرة متفقة بالنوع بمعنى ان العقل
 تمام الماهية المختصة بالقياس الى كل منها والتمثيل
 الثاني مبني على فرض كونها مختلفة بالنوع بمعنى ان العقل
 تمام الماهية المشتركة بالقياس الى كل منها وذلك
 انما يفهم بقراءة المقام وسوق الكلام فان دفع ما قال
 الغاضل الخي من انه لا يكفي التقدير الاول في صحة
 التمثيل الاول فانه لو فرضت العقول العشرة
 متفقة بالنوع والعقل عرض عام لهما لا يلزم كون
 العقل نوعا بل يجب ان يكون اعتبار كون العقل تمام ما

ما مبتهرا وكذلك لا يكفي في صحة التمثيل ان تكونها مختلفة
 بالحقيقة لجواز كون العقل عرض عما لها لا جنسها
 القريب بل يجب مع ذلك اعتبار كونها جنسا قريبا لها
 وامثال هذا الاعتراض على ذلك المحقق الكامل لا يلبق
 لهذا المدقق الفاضل **قول** وبين كل واحد
 من النوع العالي والمتوسط وكل واحد من الجنس
 المتوسط والسافل عوم من وجه اما بين الجنس
 المتوسط والنوع العالي فلتحققها معاني الجسم و
 تحقق الجنس المتوسط بدون النوع العالي في الجسم الثاني
 وتحقيق النوع العالي بدون الجنس المتوسط في
 اللون فان نوعا عال بالقياس الى الكيف وجنس
 سافل او تحت انواع الالوان واما بين الجنس
 المتوسط والنوع المتوسط فلتحققها معاني الجسم
 الثاني وتحقيق الجنس المتوسط بدون النوع المتوسط
 وتحقيق النوع المتوسط بدون الجنس المتوسط في

في الحيوان واما بين الجنس السافل والنوع العالي
 فلتحققها معاني اللون فان نوعا جنسا وهو الكيف
 ولا يكون تحت جنس بل نوع ولا يكون فوقه
 نوع لان الكيف فوقه وليس له جنس فان الكيف
 فوقه العرض ومعرض بالنسبة اليه وتحقيق
 الجنس السافل بدون النوع العالي في الحيوان
 وتحقيق النوع العالي بدون الجنس السافل واما
 بين الجنس السافل والنوع المتوسط فلتحققها
 معاني الحيوان وتحقيق الجنس السافل بدون النوع
 المتوسط في اللون وتحقيق النوع المتوسط بدون
 الجنس السافل في الجسم الثاني **قال الشارح** وقد
 ذهب قدماء المنطقيين حتى الشيخ في كتاب النفاذ
 الى ان النوع الاضافي اعم مطلقا من الحقيقي ورق
 وذكر في صورة وعوى اعم قال المصنف في شرح
 المختصر بعض المتقدمين من المنطقيين زعموا ان

ان كل نوع حقيقي فهو نوع اضافي وليس كل اضافي
فهو نوع حقيقي حتى يلزم منها ان يكون النوع الحقيقي
اخف من النوع الاضافي مطلقا والشئ ابطر
ذكر في كتاب الشفاء وقال الحق انه ليس شئ من
النوع الحقيقي والاضافي اعم من الآخر مطلقا و
اجب عليه بان لو كان احدهما اعم من الآخر مطلقا
لاشع ان يصدق الاخص بدوئ الاعم لكنه كل
واحد منهما يصدق بدوئ الآخر فهذا الكلام وهو
يخالف ما ذكره شارح بعض الخالف **قال الشيخ**
واما وجوه النوع الاضافي بدوئ النوع الحقيقي
فكان في الانواع المتوسطة اعلم ان المقصود ببيان
النسبة بين ما هو نوع في نفسه لا ما هو نوع
باعتبار القول والالم يمكن اثبات الوجود الاضافي
بدوئ الحقيقي فان الانواع المتوسطة انواع حقيقية
بالفيلس الا حصصها لان كل كلي نوع حقيقي بالكلين

الاحصصه التي لا تزيد عليه الا بامور عرضية
في كل ما كان اضافيا فهو حقيقي بدوئ العكس
فيكون النوع الحقيقي اعم من الاضافي مطلقا فلا
يتم الرق على القدماء في صورة وخوى اعتم
قال الشيخ واما وجوه النوع الحقيقي بدوئ
النوع الاضافي فكان في لطابق البسيطة التي قد
بغال الملازمة مسلمة وبطلان اللازم في بان
التركيب العقلي لا ينافي البساطة الخارجية فالحق
ما افاده القدماء والفضل المتقدم **قال الشيخ**
المقول في جواب ما سألنا عن الماهية المستول
عنها بالمطابقة لما اعتبره القولية في جواب ما سألنا
في توفيق بعض الكلين وجب التوفيق لبيان
لو قال المقول في جواب ما سألنا عن الماهية المستول
عنها المذكورة بالمطابقة لكان او لا وانسب
لما ذكره في جزء المقول من قوله فان كان مذكورا في

في جواب ما سألنا بالمطابقة اي يلتزم يدل عليه //
 بالمطابقة **قوله** وهذا في جواب اعلم ان ذكر الحد
 في جواب ما سألنا باننا نعتبر ان نفس الماهية
 الحدودية التي طلبت في معرفتها خصوصيتها لا
 باعتبار كونها مغايرة لها وموجبا لتصورها فهو //
 مقول في الجواب لانه حيث ان حد بل من حيث
 انه عين الحد وواقعة وذلك لان السؤال بما سألنا
 انما يكون عن نفس الشيء لا عما يوجب تصورده //
 تصورده فاذا قيل مثلا ما زيد يجاب بالانسان ولا
 بحسن ان يدكره بذكره فيقال حيوان ناطق //
 او فيه تفصيل مستغنى عنه فليندبر **قوله** تخصيص
 الواقع في الطريق بالجزء المدلول عليه في جزء
 المقول المذكور في الجواب بالمطابقة بمعنى وافعا
 في طريق ما سألنا المقول في جواب ما سألنا بطريق
 ما سألنا اي طريق يوصلها سألنا بما سألنا وجه العمل

المذكور في الجواب تضمننا معنى ما سألنا في جواب ما سألنا
 وان كان لكليتها منهن مناسبة مع كل من الجزئيتين لان
 الواقع انسب بالمدلول المطابق فانه المستقل //
 في المدلولية والوقوف في الطريق والمدلول //
 التضمني تابع له في المدلولية والوقوف في الطريق
 والداخل انسب بالمدلول التضمني الذي هو جزء
 المدلول المطابق وقوله المناسبة بمعنى اي المناسبة
 الباعثة على الاصلان فانهم **قوله** والتحقق انه //
 مقسم له بمعنى انه عقل فسيم لا عقل فسيم وذلك
 لان الفصل اذا اقتسم بالجنس ممتزعة وحصله نوعا
 فلو كان الناطق مثلا مقسما للحيوان الى القسمين
 ومقتضاه فيهما كان هو ما صلا في كل منهما مقوما
 لهما فاعلم ذلك **قال الشيخ** فنقول بالجنس العالي
 جاز ان يكون له فصل الى ما بين مراتب الانواع //
 والاجناس اذ ان بيتين نسبة كل من الفصل المقسم

والمقوم الكل مرتبة من في انبهما ولما جعل النوع
المفرد والجنس المفرد من في انبهما ناسب التعرض اليهما
ايضا لكن عدم التعرض اليهما اما لاحالة النوع
المفرد على المقابلة بالنوع السافل والجنس المفرد
على المقابلة بالجنس العالي واما لعدم وصوله في
المواضع حقيقة **قال الشارح** جميع مقومات العالي
مقومات السافل وهذا الكلام انما يظهر على تقدير
جواز ان يكون في الجنس الاجناس فصل مقوم
بناء على تقدير جواز تركب الماهية من الامرين
المساويين ولو قال لانه قد ثبت ان العالي مقوم
للسافل الى ان كان **الحمل قوله** كان جميع مقوماته فصولا
كانت او اجناسا العالي اذا كان جنس العالي كان
مقوماته فصولا واذا كان غيره يكون مقوماته
الجنس **والفصل قوله** لان الكلام في المقومة فان
المقصود بيان عدم تقوم الفصول المقومة //

للسافل بالنسبة الى العالي لعدم تقوم السافل للعالي
فلا بد من حمل المقومات الفصلية وان يقال مقصد
الكلام ان الفصول المقومة للسافل مقومة للعالي
لا يبق الفرق بينهما هذا ولا يذهب عليك انه يصح
حمل المقومات في قوله لانه قد ثبت ان جميع مقومات
العالي على الفصول المقومات وان عدم الفرق يعلم
ايضا لان التمايز بين العالي ليس الا بالفصول
وقد ثبت ان الفصول المقومة للعالي مقومة للسافل
فلو تحقق العكس للزوم عدم الفرق فليست
قال الشارح فالقول الشارح والموقف ما يستلزم
تصوره تصور الشيء الى ما يستلزم تصوره
تصور الشيء بالكنه او يستلزم تصوره تصور
على وجه يتنازه عن كل ما عداه لا يقال ان ما يستلزم
تصوره تصور الشيء بالكنه يستلزم تصوره على
وجه يتنازه عن كل ما عداه فلا يصح المقابلة لانا //

نقول ان المقصور بالذات في القسم الاول هو
 الاطلاع على الذاتيات لا الامتياز اللازم له و
 المقابلة بالنظر الى المقصور من كل منهما فيلزم هذا
 التعريف ان صدق عليه بانه صدق الشيء على
 نفسه واخصيته على نفسه ان لم يصدق بانه عدم
 انعكاس التعريف في وجود هذا الموضع واجب
 بانه ان اريد بالنفس هذا المفهوم من حيث هو
 اى من غير اعتبار وصفه الوصفية فلانتم انه يلزم من
 عدم صدق التعريف عليه عدم انعكاسه او هذا
 المفهوم من حيث هو ليس بغير من المعرف وان
 اريد بها هذا المفهوم من حيث هو المعرف فلانتم
 انه يلزم من صدق التعريف عليه صدق الشيء على
 نفسه واخصيته عن نفسه او هذا المفهوم من
 حيث هو معلوم والمفهوم المعرف ومن حيث انه
 معرف المعرف اخص من المعرف ومن هذا المساوي

له فافهم **قوله** ومع هذا العيد لا ينتقض بان
 تصور المعرف يستلزم ايضا تصور موفه قال
 بعض الافاضل لا حاجة الى هذا العيد لدفع هذا
 النقص فان استلزم المعرف تصور المعرف تصور
 معرفة من فان تصور الشيء مجالا لا يستلزم تصور
 موقلا وانا نقول ان تحقق تصور المعرف من
 حيث هو معرف ليس الا بعد تصور موفه فتصور
 الشيء لما اصل من التعريف مجالا لا يكون الا بعد
 تصور موفه مفصلا فقد استلزم تصور المعرف
 تصور موفه استلزم المعلوم للعللة تدبر **قوله**
 كما في هذا التام فان التصور المكتسب منه
 تصور بالكنه **قوله** وليس شيء لانه او لم يكن بعض
 الاجزاء معلوما بالكنه لم يكن الماهية معلومة بالكنه
 قطعاً وذلك لان تصور الماهية المحدودة
 ليس الا تصور اجزائها فان جميع الاجزاء والمحدود

شيء واحد بالذات والتغاير بينهما بالاجمال
 والتفصيل فان السخف في الاجزاء في الذهن
 مرتبة حتى حصلت فيه صورها مجتمعة كما كل
 واحدة من تصورات مجموع الاجزاء ممتدة على
 حدة يشاهد بها جزء من اجزاء الماهية تفصيلا
 وكان مجموع تصورات الاجزاء بمثابة علم حده
 يشاهد بها مجموع الاجزاء التي هو نفس الماهية
 المحدودة مجملًا فكان تصورات مجموع الاجزاء
 تصور للذات ومجموع تصورات الاجزاء تصور
 المحدود مجملًا فان قيل الاجزاء المتصورة مفصلة
 بغير الكنه من اي اقسام التعريف فنقول او اقم
 يكن بعض الاجزاء معلومًا بالكنه فان كل منها
 معلومًا بوجه من الوجوه الذاتية كان حدًا
 قضيًا وان كان كل منها معلومًا بوجه من الوجوه
 الوضعية او بعضها معلومًا بالوجه الذاتي

وبعضها

وبعضها بالوجه الوضعي كانت رسمًا **قال الشيخ**
 والالكاه الاعم من الشيء او الاخص منه معرّفًا
 لا يقال لانه ان تصور الاعم من الشيء يستلزم تصور
 ذلك الشيء وان تصور الاخص من الشيء يستلزم
 تصور ذلك الشيء بل قد يتصور الاعم من الشيء بدون
 ذلك الشيء وقد يتصور الاخص من الشيء بدون
 ذلك الشيء فلا يقدر في التعريف عليهما لانا نقول
 محصل مفهوم التعريف علم حقيق معلوم يستلزم تصور
 بطريق النظر تصور الشيء ولا شك ان تصور الاعم
 من الشيء وتصور الاخص من الشيء يستلزمهما
 بطريق النظر تصور ذلك الشيء فانهم **قوله** سواء
 كان مع التصور الخ وانما قيد التصور بالوجه لان
 المقصود بالذات من الموصلة الى التصور بالكنه
 هو الاطلاع على الذاتيات وللنظر مح باب حقيق
 فسمى التميز لا يكون الا في التصور بالوجه **قال الشيخ**

ولكان قوله او امتيازته عن كل ما عداه مستدركا
 لان كل معروف فهو مفيد لتصور الشيء بوجه ما فاع
 قيل ان كل معروف فهو يستلزم تصوره امتياز
 الشيء عن كل ما عداه فيكون قوله تصور الشيء
 مستدركا فاجوب انه انما ذكر ذلك للتنبيه على ان
 المقصود الاصل من التعريف قد يكون هو الـ
 طلاع على الذاتيات لا الامتياز **قال الشارح**
 فان تصوراتها الى لا يستلزم تصوراتها
 حقيقة الشيء بالكلية بل يستلزم تصور حقيقة
 الشيء على وجه يمتاز عن جميع ما عداه **قال الشارح**
 والشيء لا يعلم قبل ان يقال بان يكون الشيء
 معلوما باعتبار قبل كونه معلوما باعتبار آخر
 لانا نقول الشيء الواحد باحد الاعتبارين معاير
 له بالاعتبار الآخر فلا اتحاد وكلامنا فيه **قال**
الشارح ولا يخفى ان يكون قال المولى العلامة الخاني

ان اراد انه لا شئ من الاعم والاختص والمباين
 يستلزم تصوره تصور كنهه اخصه او اعتم او مبا
 ينة له فذلك مهم وذلك يجوز ان يكون لبعض ما
 هو عام او خاص او مباين خاصيته تقتضي ان
 ينتقل الذهن من تصوره الى تصور كنهه اخصه
 في الاول واعنه في الثاني ومباينه في الثالث كما
 يجوز ان يكون من خواص الشيء ما له خاصية تقتضي
 ان ينتقل الذهن من تصوره الى تصور كنهه ذلك
 الشيء ولم يعم ولم يعم امتناع ذلك كلياً وان اراد
 انتقال الذهن من تصور العام والخاص والمبا
 ين الى تصور كنه الخاص والعام والمباين ليس
 بكلي لقيام النقص في بعض الموار وقوانين
 التعريف كلية وذلك صحيح لكن المساوي في الصدق
 ايضا كذلك فان اكثر الخواص لا يلزم من تصورها
 تصور كنهها على خاصة له بل الانتقال المذكور على الوجه

الكلّي ليس إلا في قسم واحد من المساوي وهو
 الحدّ التام والمتابقي أقسامه من الحدّ الناقص
 والرسم التام والناقص فلا يفيد تصور كنه الماهية
 على الوجه الكلّي فكان من الواجب إخراج
 المساوي عن المعرفة ونقول إذا رأوا الشق الثاني
 قوله لكن المساوي أيضا كذا في قلنا غايرو
 وذكر لو كان اعتبار المساوي مطلقا لا يستلزم
 تصوره تصور كنه الماهية وليس كذلك بل غايرو
 هو لا يستلزم تصوره تصور كنه الماهية أو
 اعتبار الماهية عن كل ما عداها كما صرح به وكل
 منهما كلّي بالنسبة إلى ما نسب اليه من أقسام
 المساوي **قوله** بأن يكون بين المتباينين
 يعني جملتهم بأن يكون بين المتباينين خصوصية
 تقتضي نكاح خصوصية الانتقال من أحدهما إلى الآخر
 مع التميز في الجملة أو مع التميز التام فقوله بأن يكون

بين المتباينين إلى متعلق بالاحتياط ليس فاق قبل
 نسبة المتباينين إلى كل من المتباينين على السوية
 فالانتقال من تصوره إلى تصور كنه بعضها و
 بعض مخرج بلا مخرج فالجواب أنا لا نتم في كونه لابد
 لهذه الكلية من دليل **قوله** فانه كلما تحقق الخاص
 في بعض كلما تحقق الخاص في الثاني في تحقق العام
 فيه فلا بد من تحقق شروط العام أيضا عند تحقق
 الخاص في الثاني أو انتفاء تلك الشروط يستلزم
 انتفاء العام وانتفاء العام مستلزم انتفاء
 الخاص فافهم **قال الشيخ** فكل ما صدق عليه المعروف
 صدق عليه المعروف وبالعكس يعني لما وجب التساوي
 بين المعروف والمعرف ويجمع التساوي إلى موجبين
 كليتين وكل ما صدق عليه المعروف أي الحد والرسم
 صدق عليه المعروف أي الحدود والموسوم وكل
 ما صدق عليه المعروف أي الحدود والموسوم صدق

عليه الموقوف أي للذوالرسم **قال الشافعي** أي من
وجد الموقوف وجد أي من وجد الموقوف أي للذوالرسم
وجد الموقوف أي الحدود والموسوم ولما كانت هذه
الكلية عين الكلية الأولى فيكون مسئلة المنع
قال الشافعي والانعكاس التلازم في الانتفاء أي
الانعكاس راجع إلى الموجبة الكلية القائمة من
انتفاء الموقوف أي للذوالرسم انتفى الموقوف أي
الحدود والموسوم وهذه القضية الكلية لازمة
للكلية الثانية لازمة لها فانه إذا صدقت القضية
الكلية الثانية القائمة كلما صدق عليه الموقوف
أي الحدود والموسوم صدق عليه الموقوف أي
للذوالرسم صدق عكس نقيضه وهي القضية
القائلة كلما لم يصدق عليه الموقوف أي للذوالرسم
لم يصدق عليه الموقوف أي الحدود والموسوم
سوم وهي عين الكلية القائمة من انتفاء الموقوف

انتفى الموقوف **قال الشافعي** وبالعكس أي إذا صدق
قولنا كل ما لم يصدق عليه الموقوف أي للذوالرسم
لم يصدق عليه الموقوف أي الحدود والموسوم صدق
عكس نقيضه وهي القضية القائمة كلما صدق
عليه الموقوف أي الحدود والموسوم صدق عليه
الموقوف أي للذوالرسم **قال الشافعي** وللذوالرسم
ما يثبت من الجنس والفصل القرينين كقولنا
شأن بالحيوان الناطق الحي والضايع أي يقال
كالحبوان الناطق في تعريف الإنسان وقد يقال
لما جاز المصداق في كتب الماهية من أي يرد من
ويعين أو امور متساوية فينبغي أن يقال وبشي
حد أناتما أن كان بالجنس والفصل القرينين أو
بأي يرد متساوية أو امور متساوية ونقول
انما لم يقل ذلك لأن تحقق تلك الماهية بمن يتحقق
بليوم يتي على احتمال غفلى استدلال على بطلان

قوله وكثيرا ما يقع الخ فان كثيرا ما يعرض علم ارباب
 القريظة والاصول بان حدكم وهذا ليس شتم
 على تمام الدلائل فيفتح المعترض في الغلط للمغفلة
 عن الاصطلاحين **قوله** وانما ذكر في باب الكليات
 اشارة الى جواب وخامس مقدور وسواء يقال لما كان
 البحث عن الكليات لا اعتبار بها في باب التوقيفات
 والعرض العام لا اعتبار له في باب التوقيفات
 التي هي المقصودة فلم يذكر في مباحث الكليات
 التي يتوقف عليها التوقيفات **قوله** والعرض
 العام قد يفيد التميز كما ظهرنا بحث وسواء
 العرض العام يعرض عام لا يفيد التميز
 اصلا فالماشي مثلا من حيث انه عرض عام لا
 يفيد التميز اصلا بل من حيث انه خاصة اضافة
قوله علم ان اللازم ان لا يكون الخ ما ذكرنا
 من عدم افادة التميز اصلا يدل على ان لا يكون

جزء

جزء وهو في من جهة التميز **قوله** لكنه اقوى من
 الخاصة وحدها يعني ان المركب من العرض العام
 والخاصة اقوى من الخاصة وحدها لا فائدة اكبر
 ما يفيد البسيط مع اننا نعلم الاطلاع على شيء
 بما هو عرض له او غير الشيء عند بعض ما عداه
قوله لكنه كحل من الفصل وحده اي المركب من
 العرض العام والفصل كحل من الفصل وحده
 لا شتم له على اي زائد وسواء الاطلاع على شيء
 بما هو عرض له او التميز على وجه آخر علم ما ذكره
قوله هو كحل من العرض العام والفصل فان
 كلاما من المركبين يشتمل على الفصل والمركب الاول
 يشتمل على الخاصة والمركب الثاني يشتمل على العرض
 العام وكل من الخاصة والعرض العام يحصل
 به الاطلاع على الشيء بما هو عرض له لكنه الاطلاع
 الحاصل من الخاصة بوجه مخصوص والاطلاع

لما صرح من العرض العام بوجه غير مخصوص و
 الخاصة بفيد التميز ايضا على كل ما عداه والعرض
 العام لا يفيد التميز الا عند بعض ما عداه على ما
 ذكره **قال الشيخ** وطبق للحصر في الاقسام
 الاربعة اى طريق الحصر في الاقسام الاربعة
 على وجه يدخل فيها تمام اقسام الموقوف من الا
 قام المذكورة وغيره ما هو ان يقال التعريف
 اما ان يكون مجرد الذاتيات او لا فان كان
 مجرد الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات و
 هو الحد التام سواء كانت تلك الذاتيات لجنس
 والفصل او الامور المتساوية او بعضها وهو
 الحد الناقص سواء كان البعض للجنس البعيد
 والفصل القريب او الفصل المتميز عن المشاركات
 الجنسية او الوجووية وان لم يكن مجرد الذاتيات
 فاما ان يكون بالجنس القريب والخاصة وسواء سم

التام او غيره وذكره هو الرسم الناقص سواء كان ذلك
 الغير للجنس البعيد والخاصة او العرض العام والخاصة
 او العرض العام والفصل او الفصل والخاصة او
 الخاصة وصداء واعلم ان بين ما ذكره الشارح في هذا
 المقام من بيان الاقسام وبين ما ذكره في الخاصة
 من ان الصواب الى بعض الخالفة **قال الشيخ**
 ولى اما معنوية او لفظية اما المعنوية فمنها تعريف
 الشئ بما يساوية في المعرفة والجهالة وهو ان يكون
 العلم باحد ما الى اى ساوى الشئ للشئ توضيح الكلام
 في هذا المقام هو ان للكل الواقع في التعريف اما
 ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى اما الاول فانما
 ينصور اذا حاول الشخص التعريف لغيره وذلك
 بان يستعمل في التعريف الفاظا غير ظاهرة الدلالة
 بالنسبة الى ذلك الغير كما الالفاظ العربية الوشبة
 والجازية والمشتركة فان ذلك محل بالفرض من

التعريف واما ان كان يكون للخلل مشنة كما بينت
 للحدود والرسوم او مختصة باحدهما اما الاول و
 سواء يكون للخلل مشنة كما بين للحدود والرسوم فهو
 كالخلل الواقع في التعريف بما يباويه في الموقفة والجهالة
 والواقع في تعريف الشيء بما هو اخفى كقولك في تعريف
 النار انها الاسطقس السبيبية بالنظر فان النفس فاه
 اخفى عند العقل من النار والواقع في تعريف الشيء
 بنوع كقولك في تعريف الحركة الاصلية انها النقلة والواقع
 في تعريف الشيء بما يتوقف معرفته عليه اما بمرتبة او
 بمواضع والامور المذكورة مرتبة في الخلل والخلل
 الاول اقل من الثاني لان في الاول ما كان العلم
 بالمط والمعرف معا كما كان العلم باحدهما مستلزما
 للعلم بالآخر وهو منظمة جواز تعريف احدهما بالآخر
 بخلاف الثاني فان الجهل بالمط اقل من الجهل بالمعرف
 فكان ذكر تعريف واحد مجهول ليس عما لو اشتد جهلا

من الآخر فلا يكون منظمة لجواز التعريف كما تكون في
 الاول فانها في الاول باعتبار المغايرة والاستلزام
 وفي الثاني باعتبار المغايرة وحدتها والتمسك من الثالث
 لان الثاني ايضا منظمة لجواز التعريف وان كان كل
 واحد من المط ومعرفة مجهول لان احدهما مغاير
 للآخر بخلاف الثالث فانه تعريف المجهول بنوع الثالث
 اقل من الرابع لان الثالث يستدعي تقديم الشيء على نفسه
 بمقتضى تعريف الرابع يستدعي تقديم الشيء على نفسه بمقتضى
 فان قيل لا يتم ان الوجوه المذكورة من الخلل مشنة
 بين الحدود والرسوم فانها لو كانت مشنة كانت بينهما لا محالة
 وقوع شيء منها في الحدود والثالث بط فان التعريف
 بالحدود لا يكون الا تخامم الاجزاء اما بمرتبة او اذا
 كان كذلك فكان وقوع شيء من الامور المذكورة
 في الحدود محالاً فاجوبه عن ان الموازنة من تحقق
 وجه من وجوه الخلل لا يكون المذكور في مقام التعريف

صد اولاً وسمي اما الاول فلما ذكر من ان الحد لا يكون
 الا بالجزء واما الثاني فلان الرسوم لابد فيها من الخواص
 اللازمة البينة فلا بد من المغايرة والاعترفية و
 اما الامور المختصة بالحدود فكذلك لخاصة مقام
 الفصل واما الامور المختصة بالرسوم فكذلك لفضل
 مقام لخاصة **قوله** وهذا اذا لم يجعل الى اى كون لملكة
 والكون في مرتبة واحدة من العلم والجهل اغا لم
 علم تقديره ان يكون بين لملكة والكون تقابل
 المتضا فان لملكة كون في اثنين في مكانين و
 الكون كون الشيء في اثنين في مكان واحد وهذا
 المفهوم ان الوجود يان المتضا وتيا مساويان
 في العلم والجهل واما اذا كان بينهما تقابل العدم
 والملكة فيكون الكون اخفى لانه الاعداد
 تعريف بالملكات وانت خير بان قيل كالاتي
 المتضا وينزل كان او في الكتب بعون الله

اهداني
 مكتبة
 ١٢٢٧

وقد ربح الفخاخ من تحريم هذه النسخة الشريفة
 الطيبة المقبولة بين الامة في شهر جمادى الاولى
 في يومى ١٥ في يومى آذنه في وقت الضحى
 في مدرسة طونج في خدمة صالح الدين
 جواجه من يد عبد الضعيف المذنب الخليل
 المرحمة ربه وسفاعة نبية محمد وآله
 اجمعين ومنع الله تعالى عن طابق
 الظلاله والتوان وحفظهم
 من الشر السيطان وركه
 الاليمان شعبان الحظيفة
 سليمان بن يعقوب
 العباسي الوريث

مكتبة
 ١٢٢٧

١٢٧